المجلس الوطني الاتحادي
الإمارات العربية المتحدة

الفصل التشريعي الخامس عشر

دور الانعقاد العادي الثاني

مضبطة
الجلسة الثانية

المعقودة يوم الثلاثاء

6 محرم سنة 1434هـ

الموافق 20 نوفمبر 2012

دولة الإمارات العربية المتحدة

المجلس الوطني الاتحادي

رقم الجلسة مسلسلا

منذ بـدء الحيـاة النيابيـة

[488 / فـ15 / ب]

الفصل التشريعي الخامس عشر

دور الانعقاد العادي الثاني

(مضبطة الجلسة الثانية)

المعقودة يوم الثلاثاء 06 محرم سنة 1434هـ

الموافــق 20 نوفمبر سنة 2012م

المحتويـات

البند	الموضـوع	رقم الصفحة
	- **الافتتاح وكلمة معالي الرئيس :**	9
الأول	**الاعتذارات**	8
الثاني	**التصديق على مضبطة الجلسة (الافتتاحية - الأولى) المعقودة بتاريخ 2012/11/06**	10
	- تصديق المجلس على المضبطة دون إبداء أية ملاحظات عليها	10
الثالث	**موافقة مجلس الوزراء على مناقشة موضوع عام .....**	10
	1. موافقة مجلس الوزراء على مناقشة موضوع " سياسة مجلس الوزراء لتعزيز مكانة اللغة العربية "	10
	2. موافقة مجلس الوزراء على مناقشة موضوع " سياسة هيئة وسوق الإمارات للأوراق المالية والسلع "	11
	- إحالة الموضوع الأول إلى لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة	11
	- إحالة الموضوع الثاني إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية	11
الرابع	**مشروعات القوانين الواردة من الحكومة : .....**	12
	- مشروع الميزانية العامة للاتحاد عن السنة المالية 2013م	12
	- إحالة مشروع القانون إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية بصفة الاستعجال	12
الخامس	**الأسئلة : .....**	13
	1. سؤال موجه إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان – وزير التعليم العالي والبحث العلمي – الرئيس الأعلى لجامعة الإمارات العربية المتحدة من سعادة العضو / سالم محمد بالركاض العامري حول " إلزام جامعة الإمارات الطلبة الراغبين في دراسة اللغة العربية والدراسات الإسلامية باجتياز امتحان اللغة الانجليزية "	12
	- تلاوة نص السؤال	13
	- رد معالي الوزير على السؤال شخصياً وتعقيب سعادة العضو مقدم السؤال على الرد مرتين واكتفائه بذلك	21-13

البند	الموضـوع	رقم الصفحة
2.	سؤال موجه إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان – وزير التعليم العالي والبحث العلمي من سعادة العضو / حمد أحمد الرحومي حول "الاختلاط بين الطلبة والطالبات في كليات التقنية العليا"	21
-	تلاوة نص السؤال	21
-	رد معالي الوزير على السؤال شخصياً وتعقيب سعادة العضو مقدم السؤال على الرد مرتين واكتفائه بذلك	26-21
-	**موافقة المجلس على الانتقال إلى السؤال الخامس .....**	26
5.	سؤال موجه إلى معالي / د. أنور محمد قرقاش – وزير الدولة للشؤون الخارجية من سعادة العضو / د.عبدالرحيم عبداللطيف الشاهين حول " قرار البرلمان الأوروبي حول حقوق الإنسان في دولة الإمارات "	26
-	تلاوة نص السؤال	26
-	رد معالي الوزير على السؤال شخصياً وتعقيب سعادة العضو مقدم السؤال على الرد مرتين واكتفائه بذلك	38-27
-	موافقة المجلس على إصدار توصية بشأن السؤال ، وعلى مناقشة موضوع تشكيل لجنة بهذا الصدد على هيئة المكتب	38
3.	سؤال موجه إلى معالي / حميد محمد القطامي – وزير التربية والتعليم – رئيس مجلس إدارة مؤسسة الإمارات العامة للنقل والخدمات من سعادة العضو/ مصبح سعيد الكتبي حول "خطة مؤسسة الإمارات للمواصلات والخدمات في توطين وظيفة سائق باص "	38
-	تلاوة نص السؤال	38
-	رد معالي الوزير على السؤال شخصياً وتعقيب سعادة العضو مقدم السؤال على الرد مرتين واكتفائه بذلك	43-39
4.	سؤال موجه إلى معالي / حميد محمد القطامي – وزير التربية والتعليم من سعادة العضو / أحمد محمد رحمة الشامسي حول " دور الوزارة في تعزيز الهوية الوطنية في المدارس الخاصة "	43

البند	الموضـوع	رقم الصفحة
	- تلاوة نص السؤال	43
	- رد معالي الوزير على السؤال شخصياً وتعقيب سعادة العضو مقدم السؤال على الرد مرتين واكتفائه بذلك	49-43
	6. سؤال موجه إلى معالي / صقر غباش سعيد غباش- وزير العمل من سعادة العضو / مروان أحمد بن غليطة حول " الإجراءات التي قامت بها الوزارة في شأن استيفاء مبالغ الضمان المصرفي للمنشآت الفردية المدعومة من المؤسسات والصناديق المخصصة لدعم مشاريع الشباب والتوطين ".....	51
	7. سؤال موجه إلى معالي / صقر غباش سعيد غباش- وزير العمل من سعادة العضو / علي عيسى النعيمي حول " دعم و تشجيع عمل المواطنين وإتاحة الفرص لهم ".....	51
	- اعتذار معالي الوزير عن عدم الحضور فطلب سعادة العضو مقدم السؤال رفع رسالة للحكومة والمطالبة برد كتابي بالإجابة عن السؤال	51
السادس	**الموضوعات العامة : .....**	50
	- مناقشة موضوع " سياسة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء "	50
	- تلاوة نص الموضوع	50
	- تلاوة ملخص التقرير في شأن الموضوع	54
	- ملاحظات أصحاب السعادة الأعضاء حول التقرير	56
	- مناقشات أصحاب السعادة الأعضاء للموضوع وردود معالي الوزير	126-61
	- موافقة المجلس على إصدار توصية في شأن الموضوع ترفع إلى الحكومة بعد إدخال التعديلات اللازمة عليها	126
	- أشار معالي رئيس المجلس إلى رفع كتاب إلى الوزارة بشأن الموظفين المتقدمين بشكاويهم	126
السابع	**ما استجد من أعمال .....**	126
	- تلاوة نص بيان صادر عن المجلس الوطني الاتحادي بشأن الاعتداء الإسرائيلي على قطاع غزة	126

البند	الموضـوع	رقم الصفحة
الملاحق	**ملحق رقم (1)** :	129
	أ. موافقة مجلس الوزراء على مناقشة موضوع "سياسة مجلس الوزراء لتعزيز مكانة اللغة العربية ".	
	ب.موافقة مجلس الوزراء على مناقشة موضوع " سياسة هيئة وسوق الإمارات للأوراق المالية والسلع ".	
	ملحق رقم (2) :	130
	أ. نص رسالة اعتذار معالي وزير العمل عن عدم حضور الجلسة .	
	ب.نص السؤال السادس .	
	ج. نص السؤال السابع .	
	ملحق رقم (3) : تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة حول موضوع سياسة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء	131
	ملحق رقم (4) : ملخص أهم القرارات التي اتخذها المجلس بجلسته الثانية المعقودة بتاريخ 2012/11/20	132

جدول أعمال الجلسة الثانية

المعقودة يوم : الثلاثاء 6 محرم سنة 1434 هـ

الموافق : 20 نوفمبر سنة 2012 م

البند الأول : الاعتذارات .

البند الثاني : التصديق على مضبطة الجلسة الافتتاحية - الأولى المعقودة بتاريخ 2012/11/6م .

البند الثالث : موافقة مجلس الوزراء على مناقشة موضوعات عامة :

ت. موافقة مجلس الوزراء على مناقشة موضوع "سياسة مجلس الوزراء لتعزيز مكانة اللغة العربية ".

(أحيل بقرار من معالي الرئيس إلى لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة)

ث. موافقة مجلس الوزراء على مناقشة موضوع " سياسة هيئة وسوق الإمارات للأوراق المالية والسلع ".

(للإحالة إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية)

البند الرابع : مشروعات القوانين الواردة من الحكومة :

- مشروع الميزانية العامة للإتحاد للسنة المالية 2013م .

(أحيل بقرار من معالي الرئيس إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية بصفة الإستعجال)

البند الخامس : الأسئلة :

1. سؤال موجه إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان – وزير التعليم العالي والبحث العلمي – الرئيس الأعلى لجامعة الإمارات العربية المتحدة من سعادة العضو / سالم محمد بالركاض العامري حول " إلزام جامعة الإمارات الطلبة الراغبين في دراسة اللغة العربية والدراسات الإسلامية باجتياز امتحان اللغة الانجليزية " .
2. سؤال موجه إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان – وزير التعليم العالي والبحث العلمي من سعادة العضو / حمد أحمد الرحومي حول " الاختلاط بين الطلبة والطالبات في كليات التقنية العليا " .
3. سؤال موجه إلى معالي / حميد محمد القطامي – وزير التربية والتعليم – رئيس مجلس إدارة مؤسسة الإمارات العامة للنقل والخدمات من سعادة العضو / مصبح سعيد الكتبي حول "خطة مؤسسة الإمارات للمواصلات والخدمات في توطين وظيفة سائق باص " .

4. سؤال موجه إلى معالي / حميد محمد القطامي – وزير التربية والتعليم من سعادة العضو/ أحمد محمد رحمة الشامسي حول " دور الوزارة في تعزيز الهوية الوطنية في المدارس الخاصة " .
5. سؤال موجه إلى معالي / د. أنور محمد قرقاش – وزير الدولة للشؤون الخارجية من سعادة العضو / د.عبدالرحيم عبداللطيف الشاهين حول " قرار البرلمان الأوروبي حول حقوق الإنسان في دولة الإمارات " .
6. سؤال موجه إلى معالي / صقر غباش سعيد غباش- وزير العمل من سعادة العضو / مروان أحمد بن غليطة حول " الإجراءات التي قامت بها الوزارة في شأن استيفاء مبالغ الضمان المصرفي للمنشآت الفردية المدعومة من المؤسسات والصناديق المخصصة لدعم مشاريع الشباب والتوطين ".
7. سؤال موجه إلى معالي / صقر غباش سعيد غباش- وزير العمل من سعادة العضو / علي عيسى النعيمي حول " دعم و تشجيع عمل المواطنين وإتاحة الفرص لهم ".

البند السادس : الموضوعات العامة :

- مناقشة موضوع " سياسة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء " .

(مرفق تقرير لجنة الشؤون الاسلامية والأوقاف والمرافق العامة)

البند السابع : ما يستجد من أعمال .

عقد المجلس الوطني الاتحادي جلسته الثانية في دور انعقاده العادي الثاني من الفصل التشريعي الخامس عشر وذلك في تمام الساعة 09:08 من صباح يوم الثلاثاء 06 محرم سنة 1434هـ الموافق 20 نوفمبر سنة 2012م برئاسة معالي / محمد أحمد المر – رئيس المجلس.

وقد اعتذر عن عدم حضور هذه الجلسة كل من :

1. سعادة / د. أمل عبدالله القبيسي
2. سعادة / حميد محمد بن سالم
3. سعادة / راشد محمد الشريقي

وحضر هذه الجلسة كل من :

معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان	" وزير التعليم العالي والبحث العلمي - الرئيس الأعلى لجامعة الإمارات العربية المتحدة "
معالي / محمد بن ظاعن الهاملي	" وزير الطاقة - رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء "
معالي / حميد محمد القطامي	" وزير التربية والتعليم - رئيس مجلس إدارة مؤسسة الإمارات للنقل والخدمات "
معالي / د. أنور محمد قرقاش	" وزير الدولة للشؤون الخارجية "
سعادة / طارق هلال لوتاه	" وكيل وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي "
سعادة / د. سعيد محمد الغفلي	" وكيل وزارة الدولة المساعد لشؤون المجلس الوطني الاتحادي "
سعادة / محمد عبدالله الجرمن	" مدير عام مؤسسة الإمارات للمواصلات "
سعادة / محمد محمد صالح	" مدير عام الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء "

كما حضرها كل من الأستاذ / الدكتور محمد عبدالعال السناري – الخبير الدستوري والإداري بالمجلس ، والأستاذ / الدكتور هشام محمد فوزي – المستشار القانوني بالمجلس ، والأستاذ / علوي غالب الجابري - رئيس قسم الشؤون القانونية ، والأستاذة / فريدة سعيد الزيودي – رئيس قسم البحوث والدراسات التشريعية ، كما شهدها وفداً من ضباط كلية شرطة أبوظبي ، وعدد من رجال الصحافة والإعلام والضيوف .

وتولى الأمانة العامة سعادة الأستاذ / الدكتور محمد سالم المزروعي – أمين عام المجلس ، وسعادة الأستاذ / عبدالرحمن علي الشامسي - الأمين العام المساعد للشؤون التشريعية والبرلمانية.

معالي الرئيس :

بسم الله الرحمن الرحيم ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، في مطلع جلستنا الثانية لدور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الخامس عشر للمجلس ، يسعدنا الترحيب بمعالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان - وزير التعليم العالي والبحث العلمي - الرئيس الأعلى لجامعة الإمارات العربية المتحدة - ، وبمعالي / حميد محمد القطامي - وزير التربية والتعليم ، وبمعالي / محمد بن ظاعن الهاملي - وزير الطاقة - رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء ، وبمعالي / الدكتور أنور محمد قرقاش - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي ، وبالإخوة والأخوات أعضاء المجلس الوطني الاتحادي ، وبالضيوف والإعلاميين .

الأخوات والإخوة ، يطيب لي بدايةً التوجه بالشكر الجزيل للأخوات والإخوة أعضاء المجلس على الروح الطيبة التي سادت عملية تشكيل لجان المجلس المختلفة ، ومجموعات الشعبة البرلمانية ، ولجان الصداقة لتكوين اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية ، إننا في المجلس على يقين بعون الله - عز وجل - وتضافر جهودنا والتعاون البنّاء والشفّاف مع الحكومة ، والتواصل عن قرب مع أبناء شعبنا في جميع أرجاء وطننا العزيز ومتابعة قضاياهم وتلمّس احتياجاتهم قادرون - بإذن الله - على تحمل مسئولياتنا وأداء التزاماتنا واضعين نصب أعيننا الوفاء بالأمانة التي شرفتنا وكلفتنا بحملها قيادتنا الحكيمة وأوكلنا إياها شعبنا العزيز على الوجه الأفضل .

الأخوات والإخوة ، يشيد المجلس الوطني الاتحادي بفوز دولة الإمارات مؤخراً بعضوية مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في دورته الجديدة ولمدة ثلاث سنوات تبدأ منذ مطلع العام القادم، لقد جسّد فوز الإمارات بهذه العضوية بأعلى نسبة تصويت من تلك التي حصلت عليها مجموعة الدول الفائزة بعضوية هذا المجلس المكانة التي تحتلها دولة الإمارات ومدى ثقة المجتمع الدولي بنهجها الإنساني على الصعيدين الداخلي والخارجي وتقديره لحجم جهودها وإنجازاتها وتقدمها في صون واحترام حقوق الإنسان على مدى السنوات الماضية والخاصة باحترام سيادة القانون وتعزيز الحريات الأساسية للأفراد وحقوقهم القانونية وحماية حقوق الطفل والتنمية البشرية، وما حققته المرأة من تعزيز لمكانتها ومساواتها بأخيها الرجل واحترام حقوقها وعملية تمكينها وتعظيم دورها في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية، والتشريعات الخاصة بمكافحة الاتجار بالبشر والضامنة لحقوق العمالة الوافدة التي تقدمت بها الحكومة للمجلس الوطني الاتحادي وكان له دور فاعل في تطويرها .

إن المجلس الوطني الاتحادي سيتابع أمام المحافل البرلمانية إقليمياً ودولياً إبراز سجل الإمارات المشرّف في حماية ورعاية وتعزيز حقوق الإنسان في مختلف المجالات لمواطنيها وجميع المقيمين على أرضها الطيبة .

الأخوات والإخوة ،

يشيد المجلس الوطني الاتحادي بمبادرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان - رئيس الدولة " يحفظه الله " بشأن تسديد نفقات العلاج والتعليم لفئة أبناء المواطنات ممن تنطبق عليهم شروط الاستحقاق في المدارس الحكومية ، وتأتي هذه المبادرة الكريمة ومبادرات سموه المتتابعة في إطار اهتمامه وحرصه على توفير كل مقومات الحياة الكريمة لأبنائه المواطنين على امتداد وطننا العزيز .

وعلى بركة الله وتوفيقه نبدأ مناقشة جدول أعمال هذه الجلسة فليتفضل سعادة الأمين العام بتلاوة البند الأول .

*** البند الأول : الاعتذارات :**

سعادة / د. محمد سالم المزروعي : (الأمين العام للمجلس)

بسم الله الرحمن الرحيم ، شكراً معالي الرئيس ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

(تليت أسماء أصحاب السعادة الأعضاء المعتذرين عن عدم حضور هذه الجلسة وفقاً لما هو مثبت في صدر المضبطة)

*** البند الثاني : التصديق على مضبطة الجلسة الافتتاحية - الأولى المعقودة بتاريخ : 2012/11/06**

معالي الرئيس :

هل هناك أية ملاحظات على هذه المضبطة ؟

(لم تبد أية ملاحظات)

إذاً هل يوافق المجلس على هذه المضبطة ؟

(موافقة)

إذاً يصدق المجلس على هذه المضبطة .

*** البند الثالث : موافقة مجلس الوزراء على مناقشة موضوع عام :**

1. موافقة مجلس الوزراء على مناقشة موضوع " سياسة مجلس الوزراء لتعزيز مكانة اللغة العربية " .

2. موافقة مجلس الوزراء على مناقشة موضوع " سياسة هيئة وسوق الإمارات للأوراق المالية والسلع " .

معالي الرئيس :

هذان الموضوعان تمت إحالتهما إلى اللجان المختصة ، فهل يوافق المجلس على هذه الإحالة ؟ تفضل يا أخ أحمد .

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

معالي الرئيس ، الجدول لا يظهر على الشاشة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

كان هناك انقطاع في الكهرباء وسيعاد تشغيل الجهاز الخاص بذلك ، تفضل يا أخ مصبح .

سعادة/ مصبح سعيد الكتبي : (مراقب المجلس)

شكراً معالي الرئيس ، بصفتي مراقب المجلس فإني أعتقد أن هناك عضوين غير متواجدين سواء كانا بإذن أو باعتذار ، وشكراً .

معالي الرئيس :

تفضل يا أخ محمد .

سعادة / د. محمد سالم المزروعي : (الأمين العام للمجلس)

شكراً للأخ العضو ، بالنسبة للأخت شيخة العويس والأخت شيخة العري فهما قادمتين في الطريق وقد اتصلتا بنا ، وشكراً .

معالي الرئيس :

تفضل يا أخ أحمد .

سعادة / أحمد محمد الشامسي :

شكراً معالي الرئيس ، في الجلسة السابقة طلب الأخ مروان مناقشة موضوع قرار البرلمان الأوروبي ، وقد أرسلنا رسالة بذلك وكثير من الإخوة الأعضاء أيدوا ذلك ، واقترحنا أن يتم مناقشة ذلك الموضوع في بند ما يستجد من أعمال ، فهل ستتم مناقشته في هذه الجلسة أم في اجتماع آخر ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

هناك سؤال لمعالي الدكتور أنور بخصوص هذا الموضوع ، وكنا ننوي - أيضاً - أن نناقشه في بند " ما يستجد من أعمال " ولكن الدكتور أنور لديه التزام مع رئيس الدولة والرئيس الإيطالي الزائر وبالتالي سنؤجل النقاش إلى جلسة قادمة . تفضل يا أخ أحمد .

سعادة / أحمد محمد الشامسي :

معالي الرئيس ، الإخوة الأعضاء يريدون مناقشة الموضوع وليس الاكتفاء بالسؤال ، فنأمل من معاليك الموافقة على وضع ذلك الموضوع على جدول الأعمال في الاجتماع القادم إن شاء الله ، وشكراً .

معالي الرئيس :

إن شاء الله وشكراً لك ، وننتقل إلى البند الرابع .

*** البند الرابع : مشروعات القوانين الواردة من الحكومة :**

- مشروع الميزانية العامة للاتحاد للسنة المالية 2013م .

معالي الرئيس :

يا إخوان ، تمت إحالة مشروع هذا القانون إلى اللجنة المختصة ، تفضل يا أخ علي .

سعادة/ علي عيسى النعيمي :

شكراً معالي الرئيس ، بالنسبة لموضوع الميزانية فنحن ملتزمون بتواريخ معينة ومحددة في اللجنة المالية ، فأحببت أن أؤكد وأشدّد على أهمية أن تكون الميزانية كاملة متكاملة وأن تكون قد وصلت إلى المجلس ، فهذا شيء مهم جداً حتى ننتهي من مناقشتها ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، تفضل يا دكتور أنور .

معالي / د. أنور محمد قرقاش : (وزير الدولة للشؤون الخارجية)

معالي الرئيس ، أنا على اطلاع بذلك الموضوع ونحن نعمل عليه ، واتفق - أيضاً - مع العضو المحترم ونحن نتابع هذا الموضوع من خلال قنوات الحكومة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً يا دكتور ، والآن ننتقل إلى البند الخامس .

*** البند الخامس : الأسئلة :**

1. **سؤال موجه إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان – وزير التعليم العالي والبحث العلمي – الرئيس الأعلى لجامعة الإمارات العربية المتحدة من سعادة العضو / سالم محمد بالركاض العامري حول " إلزام جامعة الإمارات الطلبة الراغبين في دراسة اللغة العربية والدراسات الإسلامية باجتياز امتحان اللغة الانجليزية " .**

معالي الرئيس :

ليتل نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

" إعمالاً لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان - وزير التعليم العالي والبحث العلمي - الرئيس الأعلى لجامعة الإمارات العربية المتحدة :

تشترط جامعة الإمارات على الطلبة الدارسين في تخصص اللغة العربية والدراسات الإسلامية اجتياز اختبار اللغة الإنجليزية والحصول على (500) في التوفل أو المستوى (5) في الآيلتس على الرغم من أن دراستهم لا تحتاج لتلك اللغة وهو ما يعيق التحاق أبناء الدولة بتلك الجامعة أو يدفعهم للالتحاق بجامعات خارج الدولة لا تشترط هذا الشرط .

فهل هناك توجه لإلغاء هذا الشرط لعدم الحاجة إليه ؟ "

معالي الرئيس :

معالي الشيخ نهيان تفضل .

معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان : (وزير التعليم العالي والبحث العلمي - الرئيس الأعلى لجامعة الإمارات)

شكراً معالي الرئيس ، بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين .

معالي الأخ الفاضل محمد أحمد المر - رئيس المجلس الوطني الاتحادي ، معالي الوزراء ، الإخوة والأخوات الأعضاء المحترمين ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، أحييكم ويسرني كثيراً أن أكون معكم اليوم للإجابة على السؤالين .

السؤال الأول الذي تقدم به العضو المحترم سالم محمد بن ركاض العامري حول أسباب إلزام جامعة الإمارات العربية المتحدة الطلبة الراغبين في دراسة اللغة العربية والدراسات الإسلامية باجتياز اختبار في اللغة الإنجليزية ، وضرورة التحقق من إنجازهم حداً أدنى من إجادة تلك اللغة، وتساؤله عما إذا كان هناك توجه لإلغاء هذا المتطلب .

السؤال الثاني المقدم من العضو المحترم محمد أحمد الرحومي حول الاختلاط بين الطلبة والطالبات في كليات التقنية العليا ، وما هي أسباب ذلك إن وجد ...

معالي الرئيس :

السؤال الثاني - طال عمرك - يكون بعد السؤال الأول ، لننته من السؤال الأول ثم بعد ذلك يُطرح السؤال الثاني ، تفضل معاليك .

معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان : (وزير التعليم العالي والبحث العلمي - الرئيس الأعلى لجامعة الإمارات)

إن شاء الله ولكن هذه مجرد مقدمة يا معالي الرئيس . يسعدني في البداية أن أؤكد استعدادي - دائماً - للإجابة على كافة الأسئلة والاستفسارات التي تكون لدى حضراتكم حول مسيرة التعليم العالي بالدولة لأن اهتمامكم بعناصر هذه المسيرة وحرصكم على أن تكون - دائماً وبعون الله - على أفضل مستوى هو أمر نعتز به ونقدره في إطار قناعة كاملة بأن نجاح الجهود الوطنية في إعداد أجيال المستقبل إنما هو أمر مهم يتطلب التعاون والمشاركة من الجميع ، وأن وجود نظام فعّال للتعليم العالي بالدولة إنما هو بالمقابل أمر أساسي لتأكيد الدور المحوري لدولة الإمارات العربية المتحدة في المنطقة والعالم .

واسمحوا لي قبل الإجابة على هذين السؤالين أن أشير باختصار شديد إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة وفي ظل القيادة الحكيمة لصاحب السمو الوالد الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان "حفظه الله ورعاه" تدرك تماماً أن نجاح التنمية الوطنية في وطننا لابد له من وجود شعب متعلم على أعلى مستوى ، وقادر على تشكيل المستقبل على أرضه ، مقبلاً على التنافس الفعّال في كافة الساحات الوطنية والإقليمية والعالمية ، هذا بالإضافة إلى ضرورة أن تكون أهدافنا وطموحاتنا على أعلى المستويات العالمية الممكنة وأن تكون توقعاتنا - أيضاً - من كافة أبناء الدولة مرتفعة وواضحة في إطار تفهم كامل للظروف الإقليمية والعالمية المحيطة بنا ، مع إصرارنا الأكيد على ضرورة أن يكون لنا دور فعّال في تشكيل هذه الظروف وتحديد أنماط النمو المستقبلي فيها ، وفي إطار ذلك كله فإننا مستمرون بكل عزم وقوة في إيجاد نظام مبدع وخلاّق للتعليم العالي في الدولة، نظام يأخذ بأفضل ما في العالم من أفكار وخبرات وممارسات ، نظام يقوم على إيجاد علاقات قوية بين الجامعات والكليات وفعاليات المجتمع ، نظام يلتزم بمبادئ الدين الحنيف ويحافظ على التراث العربي والإسلامي الخالد ، نظام يعي احتياجات البيئة ومتطلبات الوطن ويعمل على أن تكون برامج التعليم استجابة وانعكاساً حقيقياً لتلك الاحتياجات والمتطلبات ، نظام يركز بصفته الأساسية على تنمية قدرات الفرد وتزويده بكل ما يحتاج إليه في هذا العصر من مهارات وقدرات.

هذه كلها - أيها الإخوة والأخوات - سمات أساسية لنظام التعليم العالي في الدولة ، ولعلكم تذكرون خلال وجودي السابق معكم أنني أشرت إلى أن التعليم العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة يتطور بشكل دائم ومستمر ، يحرص على إتاحة فرص الدراسة الجامعية لجميع الطلبة المواطنين الراغبين فيها والقادرين على إنجاز متطلباتها ، نسعى دائماً إلى أن تكون جامعاتنا وكلياتنا لها موقع مرموق بين جامعات وكليات العالم ، يقوم بدوره المرتقب بتأسيس مجتمع المعرفة والابتكار في الدولة ، وله دور أساسي في تحقيق أهداف توطين الوظائف ، يعمل بفعالية مع مؤسسات المجتمع ، ويرتبط على نحو وثيق مع الجامعات والكليات العريقة في العالم.

أيها الإخوة والأخوات ، بعد هذه المقدمة الضرورية يسرني أن أنتقل الآن إلى الرد على أسئلة الإخوة الأعضاء المحترمين واضعين في اعتبارنا كل هذه الحقائق التي عرضتها عليكم .

السؤال الأول والخاص بمتطلبات اللغة الإنجليزية لطلبة اللغة العربية والدراسات الإسلامية بجامعة الإمارات العربية المتحدة ، أود هنا أن أعرض على حضراتكم عدداً من العوامل والاعتبارات المتعلقة بهذا السؤال :

أولاً : إن فلسفة التعليم في جامعاتنا وكلياتنا تعتمد على تحقيق نتائج محددة للتعلم في كل مساق دراسي ، وفي كل برنامج تعليمي هناك نتائج محددة لكافة طلبة الجامعة في جميع التخصصات، كما أن هناك نتائج محددة للطلبة في كل تخصص ، هذه النتائج معلنة للجميع ويتم تقييمها وقياسها بشكل موضوعي ودقيق .

النتائج المحددة للتعليم في جامعة الإمارات هي لجميع الطلبة دون استثناء ، وخلاصتها أن يتم إعداد الطالب كي يكون ثنائي اللغة ، يجيد اللغتين العربية والإنجليزية كتابةً وقراءةً ومحادثة ، وأن يكون قادراً على المبادرة والتفكير السليم واعياً بتاريخ وطنه وتراثه ، محيطاً بحركة التطور العالمي من حوله ، قادراً على التعامل معها ، بل ومتمكناً - أيضاً - من استخدام التقنيات الحديثة ، مزوداً بأدوات الكتابة والبحث ويعمل بكفاءة ضمن فريق ، ويكون حريصاً على التعلم المستمر بالإضافة إلى قدراته وتمكنه في مجال التخصص . إن التزام الجامعة بهذه النتائج المحددة للتعليم يحدد خصائص الخريج من الجامعة ويتم تحقيقها من خلال ما يتم داخل وخارج قاعات الدراسة بما يشمل المناهج وطرق التدريس ومحتويات المساقات الدراسية ، وبرامج الطلبة المتفوقين ، وبرامج التدريب العملي ، وبرامج التدريب على الكتابة والبحث ، وبرامج التطوع والعمل العام ، وبرامج إعداد القادة ، وتبادل الزيارات مع الجامعات العالمية .

ثانياً : يشير هذا الإعداد بكل وضوح إلى أن أحد أهداف التعليم في الجامعة هو إتقان الحد الأدنى للغة الإنجليزية بصرف النظر عن تخصص الطالب ، وهذا ينطبق على تخصص اللغة العربية والدراسات الإسلامية ، حيث أن طلاب هذين التخصصين لا يختلفون عن سواهما من حيث الحاجة إلى الاطلاع على ثقافات متعددة وعلوم مستجدة تكاد تتغير في كل يوم وفي كل لحظة ، بل في كل ثانية ، كذلك لابد لطالب اللغة العربية والدراسات الإسلامية من دراسة مساقات من خارج تخصصه الجامعي كجزء من متطلبات الجامعة ، فمثلاً ، على كل طالب أن يدرس مساقات التعليم الجامعي العام ومثل هذه المساقات يُطرح بعضها باللغة الإنجليزية ، كما أن امتلاك هذه المهارة يخدم الطالب ليس - فقط - في وظيفته بعد التخرج فحسب ، بل يساعده - أيضاً - في وظيفته الاجتماعية المقبلة كراعٍ لأسرته ومعلماً لأبنائه وبناته .

ثالثاً : اللغة الإنجليزية تعتبر أداة التواصل بين الشعوب والثقافات في هذا العصر ومن يمتلكها يستطيع الاتصال مع الآخر ، فضلاً عن إمكانية التأثير فيه حيث يكون بإمكانه أن يشرح لغيره وبوضوح أفكاره وإظهار الوجه المشرق لمجتمعنا ، هذا علماً بأن الجامعة تحرص كل الحرص على أن يكون تعلم اللغة الإنجليزية غير مؤثر بأي شكل من الأشكال على الهوية الوطنية أو الثقافة العربية والإسلامية بل على العكس من ذلك تماماً ، حيث يؤدي إتقان اللغة الإنجليزية إلى أن يكون الطالب قادراً وبالفعل على نشر وإيصال كل ما يتصل بهويته وثقافته العربية والإسلامية إلى أصحاب الثقافات الأخرى .

رابعاً : تجدر الإشارة إلى أن الدرجة المطلوبة التي تضعها الجامعة كدليل على إجادة اللغة الإنجليزية هي امتحان ما يسمى بـ "التوفل" ويحتاج الطالب إلى درجة (500) ، وامتحان "الآيلتس" الذي يحتاج إلى درجة (5.0) ، وهي درجة غير مرتفعة تمثل الحد الأدنى اللازم للاستخدام الجيد للغة سواء في النواحي الأكاديمية أو في التواصل الاجتماعي العام ، هذا علماً بأن الجامعة توفر كل الإمكانات والمصادر المتنوعة لتيسير تعلم اللغة الإنجليزية من محاضرين ومراكز الدعم الأكاديمي وكذلك الأنشطة الأكاديمية المساندة داخل وخارج قاعات الدراسة .

خامساً : إننا لا نعد الطالب في الجامعة لمجرد الحصول على درجة البكالوريوس وكفى ، بل نعده - كذلك - للدراسات العليا والتعلم المستمر مدى الحياة ، وأيضاً كي يكون قادراً على الالتحاق بالوظائف المتاحة بالدولة والتي تتطلب - بالتأكيد - إجادة اللغة الإنجليزية والقدرة على التواصل بها مع العالم المحيط . إن معرفة اللغة الإنجليزية وإجادتها في هذا العصر أمر أساسي لتحقيق

النجاح خاصة في ضوء الدور المتنامي لشبكات المعلومات العالمية والتطور المستمر في المعارف والتقنيات .

سادساً : بالإضافة إلى كل ذلك فإن معرفة الطالب باللغات الأجنبية أمر ضروري كي تكون المناهج والبرامج عالمية المستوى وتتطابق مع معايير متطلبات الاعتماد الأكاديمي العالمي وتكون في محتواها وطرق تدريسها والكتب والمواد التعليمية المستخدمة فيها مرتبطة بأحدث ما في العالم من تطورات ، هذا بالإضافة إلى ما يتطلبه الموقع الاقتصادي لدولة الإمارات في العالم والمكانة المرموقة لها في هذا المجال وهي مكانة تتنامى بسرعة فائقة من خلال حركة التجارة والاستثمارات العالمية ونشأة المناطق الحرة ، فضلاً عن تأسيس الفروع المتعددة للشركات العالمية على أرض الدولة .

سابعاً : إن موقع الدولة في وسط العالم الإسلامي ودورها المرتقب في أن تكون - بإذن الله - مركزاً مهماً للفكر والثقافة الإسلامية يتطلب من المتخصصين في هذا المجال القدرة على متابعة البحوث والدراسات باللغات الأجنبية ، وعلى التواصل المستمر مع المسلمين من غير المتحدثين باللغة العربية .

ثامناً : إننا في التعليم العالي حين قمنا بتحديد إجادة اللغة الإنجليزية كواحدة من أهداف التعليم في الجامعة قمنا بذلك من قناعة كاملة بأن ذلك جزء أساسي وجوهري من منظومة الأمن الوطني للدولة خاصة في ضوء الهيكل السكاني القائم في المجتمع ووجود أعداد كبيرة من الوافدين الذين لا يتحدثون العربية ، إن إتقان اللغة الإنجليزية أمر ضروري إذا أردنا لأبناء وبنات الوطن القيام بدور قيادي في مسيرة وطنهم ومجتمعهم ، ولا ننسى في هذا السياق أن طبائع الأمور لا تجد غضاضة في تعلم العربي للغات الأجنبية دون تردد أو محظور ، فمن تعلم لغة قوم أمِن منهم ، كما أن الواقع يؤكد - من ناحية أخرى - مدى إقبال غير العرب على تعلم اللغة العربية حيث تتزايد رغباتهم في ذلك بشكل لافت للنظر ، وإذا كان هذا الأمر مرغوباً من أناس عاديين من الجانبين فإنه يكون إلزامياً للطالب الجامعي على وجه الخصوص .

لكل هذه الأسباب - أيها الإخوة والأخوات - فإن متطلب إجادة اللغة الإنجليزية في أي تخصص أمر مهم للغاية ، وهذا بالطبع لا يتعارض بأي حال مع كون جامعة الإمارات جامعة عربية إسلامية لأننا نحرص كل الحرص على أن يكون الخريج - أيضاً - مُجيداً للغة العربية ومتقناً لها ، وواعياً لتراثه العربي والإسلامي ، حريصاً كل الحرص على الارتباط بكل ما يحدث في الدولة والمنطقة من تطورات ومستجدات في مجال تخصصه وفي الفروع المعرفية الأخرى .

مرة أخرى - أيها الإخوة والأخوات - أعتذر عن إطالة الحديث ولكن موضوع تنمية معرفة الطالب للغات الأجنبية - رغم أهميته - مازال يثير تساؤلات عديدة ومتكررة ولهذا أردت أن أوضح الأمر أمامكم بشفافية مطلقة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً لمعالي الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان ، الأخ سالم تفضل .

سعادة / سالم محمد بالركاض العامري :

بسم الله الرحمن الرحيم ، معالي الرئيس ، معالي الشيخ نهيان ، أشكرك على الحضور ، وبالطبع اسم الشيخ نهيان مرتبط بالتعليم وبتطويره في دولة الإمارات فأشكره على الحضور والتوضيح ، إذا تكلمنا عن جامعة الإمارات فإن جامعة الإمارات هي الأساس في التعليم ، وقد نشأت منذ بداية الاتحاد ودرست وخرجت الكثير من مواطني دولة الإمارات الذين هم حالياً في أماكن مرموقة وقيادية في هذه الدولة يعملون ولازالوا .

طبعاً بعد ذلك افتتحت جامعات كثيرة ولكن جامعة الإمارات لازالت في الصدارة على مستوى الدولة وعلى المستوى العربي وعلى المستوى العالمي ، وهذا شرف للجميع . أيضاً نحن نتكلم عن اللغة العربية ودعم اللغة العربية من مجلس الوزراء الموقر موجود حيث أصدر الكثير من التوجيهات والتعليمات بالاهتمام باللغة العربية وكان من ضمنها المراسلات بين الوزارات والهيئات باللغة العربية ، أيضاً ما سمعناه اليوم في بداية كلمة الرئيس بإحالة موضوع دعم اللغة العربية إلى اللجنة المختصة .

أما موضوع السؤال ، طبعاً وجدنا أن هناك صعوبات تواجه الطلاب - مع الاحترام والتقدير لأهمية اللغة الإنجليزية - ولكن وجدنا أن الطالب في اللغة العربية والدراسات الإسلامية يواجهون صعوبات كثيرة في الوصول إلى المستوى المطلوب في اللغة الإنجليزية ، والدرجة (500) أو (5.0) أعتقد أنه مستوى عال وكثير مما سمعناه من الطلاب والمختصين والمثقفين يعتبرونه عالياً لأنه ربما بهذا المستوى يحصل الطالب على قبول في الجامعات الغربية، والطالب في نفس الوقت يعرف أن خريج بكالوريوس اللغة العربية في الغالب سيعمل مدرساً للغة العربية أو مصححاً لنصوص اللغة العربية ، وإذا أراد أن يتوسع ويتطور في هذا المجال فله أن يتعمق في اللغة الإنجليزية ، فالحقيقة سمعنا الكثير من الطلاب وهم يعتقدون - وبقناعة داخلية - أنهم بعد التخرج سيعملون في تدريس اللغة العربية أو ما شابه ذلك ، وهذا يسبب لهم عائقاً نفسياً من ناحية صعوبة استيعاب وتعلم اللغة الإنجليزية بالمستوى المطلوب ، فلذلك نجد أن الطلاب في هذا القسم

يواجهون صعوبة وهناك تناقص في أعداد المنتسبين لهذا القسم ، فلذلك أنا ألتمس وأتوجه بأن هذا ما طُلب منا وما وصلنا ونحن بدورنا كمجلس أو كأعضاء في المجلس الوطني أن ننقلها إلى معاليكم لأن طلابنا ينتظرون الدعم والمساعدة في هذا الجانب لأن بعضهم قد يتوقف عن الدراسة أو قد يتأخر عن التخرج لفترات طويلة ، فنرجو أن تتم إعادة النظر ودراسة هذا الموضوع أكثر بحيث ندعم هؤلاء الطلاب خصوصاً في مجال اللغة العربية والدراسات الإسلامية ، أما باقي التخصصات فجامعة الإمارات تخرج الكثير من التخصصات وهي عشرات التخصصات ولا مانع أن ينطبق عليهم المطلوب بشكل عام ، وأنا أقترح أن يتم تخصيص بعض المساقات باللغة العربية في متطلبات الجامعة بحيث يتمكن طالب اللغة العربية والدراسات الإسلامية باجتيازها ، وفي الجامعات الأخرى إضافة - مثلاً - بعض المساقات وتعديلها ، وبالطبع هذه متطلبات ونتائج تُحدَّد بسياسات من مجلس إدارة الجامعة ، فنرجو أن يتم الأخذ والنظر بهذا الموضوع ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً يا أخ سالم ، معالي الشيخ نهيان تفضل .

معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان : (وزير التعليم العالي والبحث العلمي - الرئيس الأعلى للجامعة)

شكراً يا أخ سالم على ما تفضلت به عن جامعة الإمارات العربية المتحدة ، وأظن أني شرحت موقف الجامعة وأهداف طرح اللغة الإنجليزية كمتطلب جامعي لجميع طلاب وطالبات الجامعة بلا استثناء ، وهو مطلب - كما تعلمون شئنا أم أبينا - فإن لغة المعرفة في هذا العصر هي اللغة الإنجليزية ، ونرى دولاً مختلفة إن كانت الصين أو الهند أو أي دولة أخرى وحتى في أوروبا فإنهم يحرصون على تعلم هذه اللغة ليس لأنها لغة انجليزية وإنما لأنها لغة العلوم والمعارف المتطورة يومياً ، فكما يقال الآن أن الإنسان الأمي هو الذي لا يتعلم شيئاً كل يوم ، فنحن نريد من طلابنا أن يتسلحوا بالعلم النافع وبالقدرة على التعرف على ثقافات الآخرين والتفاعل معها والاستفادة من تجارب الآخرين وأيضاً التواصل ، وهذا المتطلب المطلوب في الجامعة ليس بالمتطلب الصعب على الطلاب ، هناك أعداد قليلة - حسب إحصائياتنا ونحن نقوم بهذه الإحصائيات بصفة مستمرة - ونحاول مساعدة الطلبة قدر الإمكان على تخطي هذه الاختبارات في مواد اللغة الإنجليزية ، فالواجب عندما يتخرج الطالب - كما ذكرت - تكون لديه القدرة على الكتابة والمحادثة بهذه اللغة والقدرة على التواصل مع الآخرين ، وقد وجدنا - بغض النظر عما يدرسه الطالب - وبالذات طالب اللغة العربية والإسلامية أن اللغة

الإنجليزية تمكنه من التواصل وتوصيل وجهة نظره ، فإجمالاً الطلبة قادرون على ذلك ، هناك أعداد قليلة غير قادرين ولكن التزامنا باجتياز هذا المستوى إنما يصب في خدمة الطالب والمجتمع وتمكين خريجي الجامعة من العمل في أي مجال يريدونه بسبب تمكنهم من هذه اللغة ، والمستوى الذي وضعناه هو مستوى أساسي - وإذا أراد الطالب أن يتخصص باللغة الانجليزية فهذا شيء مختلف - أما في تخصص اللغة العربية والدراسات الإسلامية فالطالب بحاجة إلى أن يكون قادراً على التعامل والتفاعل والتواصل باللغة الأجنبية ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الشيخ نهيان ، أخ سالم تفضل .

سعادة / سالم محمد بالركاض العامري :

معالي الرئيس ، طبعاً هذا الموضوع كثير من الناس تكلموا معنا فيه ، وأنا سألت واستفسرت في جامعة الإمارات ووجدت أن هذا الموضوع هو عائق بالنسبة لطلاب اللغة العربية بالذات ، وقد وجدت أن ذلك أدى إلى سفر كثير من الطلاب إلى الدول العربية أو الخليجية لإكمال الدراسة هناك ، ونحن نتمنى إعادة النظر في هذا الموضوع ، وقد ذهبت إلى قسم اللغة العربية ولم أجد أحداً - تقريباً - من الطلاب الذكور ، وبالنسبة للإناث فأعدادهن ليست بالكبيرة ، فمع تقديرنا للغة الإنجليزية وهي لغة مطلوبة لكن في جامعة الإمارات عشرات التخصصات مثل الهندسة والطب والعلوم والمحاسبة وكلها تدرس باللغة الإنجليزية ، أما بالنسبة لتخصص اللغة العربية أعتقد أن هذا الموضوع بحاجة إلى دراسة لأن سفر الطلاب إلى الخارج له تكلفة على الدولة وعلى العائلات ، وقد سمعت أن هذا الموضوع مطروح على اللجنة المختصة بالتعليم في المجلس ، وأنا أعتقد أن هذا الموضوع بحاجة لدراسة أكثر بالتفصيل وبالتالي تخرج النتائج المطلوبة من الجانبين، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً أخ سالم ، معالي الشيخ نهيان لديك تعقيب نهائي .

معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان : (وزير التعليم العالي والبحث العلمي - الرئيس الأعلى للجامعة)

معالي الرئيس ، لا يوجد مانع من دراسة الموضوع من خلال اللجنة التي ذكرها العضو الفاضل، وأيضاً نحن سنقوم بدراسة الموضوع مرة ثانية لكن التزامنا بأن يكون خريجو الجامعة

ثنائيي اللغة - بغض النظر عن تخصصاتهم - هو شيء أساسي ، وذلك عرض على مجلس الجامعة ونوقش ، ونحن لدينا الثقة في أبنائنا بأنهم يستطيعون اجتياز هذه المتطلبات الجامعية، وإذا بدأنا أن نلغي هذا التخصص وذلك المساق فهناك متطلبات محددة يتطلبها الاعتماد الأكاديمي العالمي ونحن نعتز - أيضاً - بأن لدينا الكثير من الاعترافات العالمية ربما كثير من الدول لم تحصل عليها ، فنحن التزامنا وثقتنا في طلابنا بأنهم قادرون على اجتياز المساقات والمستوى الدراسي الذي نضعه والذي نراه أنها أدوات تمكنهم من المساهمة بفعالية وإتقان وقدرة على المساهمة في تنمية وطنهم والانخراط في سوق العمل بغض النظر إن كان القطاع الخاص أو العام ، والآن المعارف والعلوم متشابكة ومتداخلة فلا تستطيع أن تعزل طالب الدراسات العربية والإسلامية عن باقي التخصصات ، لأن هذا الطالب بالذات يتطلب ويحتاج إلى أن يتواصل مع الآخرين وهذا يكون من خلال اللغة الإنجليزية ، ولكن لا مانع من الاسترشاد برأي اللجنة التي شكلت ونحن سننظر في الموضوع مرة أخرى ، وهدفنا الأول والأخير هو مصلحة الطالب وليس إعاقة الطالب ووضع العقبات أمامه ، فنحن نحتاج إلى كل فرد من أفراد هذا المجتمع من طلابنا وأن يكونوا قادرين على التخرج مستحلين بالعلم النافع المفيد المواكب لمتطلبات العصر ومتطلبات الخطط التنموية في الدولة سريعة التطور ، ومركز الإمارات العالمي كمفترق طرق بين الشرق والغرب والشمال الجنوب وهذا شيء نعتز به ، فيتطلب ذلك من طلابنا أن يكونوا قادرين على التعامل مع هذه اللغة ، وأيضاً إذا نظرنا إلى الأبحاث العالمية في أي بلد فكثير منها تكون باللغة الإنجليزية حتى في الدراسات الإسلامية واللغة العربية ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً لمعالي الشيخ نهيان وننقل إلى السؤال الذي يليه .

2. سؤال موجه إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان – وزير التعليم العالي والبحث العلمي من سعادة العضو / حمد أحمد الرحومي حول " الاختلاط بين الطلبة والطالبات في كليات التقنية العليا " .

ليتل نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

" إعمالاً لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان - وزير التعليم العالي والبحث العلمي :

خاضت بعض كليات التقنية في السنوات الأخيرة تجربة الاختلاط بين الطلبة والطالبات في بعض التخصصات ، وهو الأمر الذي يتعارض مع التقاليد والأعراف السائدة في مجتمعنا . فما هي دواعي هذه التجربة ؟ "

معالي الرئيس :

تفضل يا معالي الشيخ نهيان .

معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان : (وزير التعليم العالي والبحث العلمي)

شكراً معالي الرئيس ، إذا انتقلنا للإجابة على السؤال الثاني والخاص بالاختلاط بين الطلبة والطالبات في بعض التخصصات في كليات التقنية العليا فدعوني أوضح لحضراتكم بعض الحقائق والملاحظات :

أولاً : أننا في جامعة الإمارات وجامعة زايد وكليات التقنية العليا ملتزمون التزاماً حتمياً بالفصل بين الجنسين أثناء الدراسة ، وهذا الالتزام ثابت ومطلق ، ينعكس في كافة جوانب إدارة هذه الجامعات والكليات وفي كيفية تصميم المرافق والتجهيزات ، وفي السعي الدائم نحو توفير كافة فرص التعلم أمام الطلبة والطالبات كل منهما في المكان المخصص له .

ثانياً : ما يشير إليه العضو الفاضل من وجود اختلاط في كليات التقنية العليا أقول : إن ذلك حدث ، ولكن في حالات قليلة جداً واستثنائية للغاية واقتصرت على نحو مائة وخمسين طالباً موزعين على (12) كلية وأكثرهم في كلية الفجيرة بالتحديد ، وذلك من بين حوالي عشرين ألف طالب وطالبة في كليات التقنية العليا وإليكم التفصيل والإيضاح .

ما حدث هو أن هؤلاء الطالبات كانت لديهم رغبة قوية في دراسة التقنية الهندسية وبعض تخصصات الإعلام وإدارة الأعمال وهي تخصصات متاحة - فقط - في كليات الطلاب ، ولأن أعداد الطالبات الراغبات في هذه التخصصات كانت قليلة ولا تبرر الاستثمارات الضخمة في إنشاء مختبرات ومعامل لازمة لها في كليات الطالبات وبالتالي لا يمكن من الناحية العلمية طرحها هناك ، فقد بادرت الطالبات ومعهن أولياء أمورهن بمطالبة الكليات بالسماح لهن بالحضور مع الطلاب في بعض هذه البرامج وذلك حتى لا تضيع علي هؤلاء الطالبات فرصة دراسة التخصصات التي يرغبن فيها .

ثانياً : تمت الاستجابة لهذا المطلب من خلال موافقة كتابية يوقع عليها الآباء وأولياء الأمور دون تدخل منا أو إلزام ، هذا مع العلم بأن الإعداد - كما ذكرت - محدودة للغاية ولا تمثل تجربة

أو ظاهرة وإنما هي - فقط - استجابة لمطالب الطالبات وأولياء أمورهن بتوفير فرص التعليم لهن في مجالات الدراسة التي يرغبن فيها .

رابعاً : توجيهاتي وسياسات كليات التقنية العليا في هذا الأمر واضحة كل الوضوح ، وهناك ضوابط قوية من جانبنا ومن جانب المسؤولين بالكليات تكفل عدم وجود اختلاط بين الطلاب والطالبات خلال ساعات الدراسة أو في أوقات الاستراحة بينهما ، كما يوجد التزام تام واحترام للضوابط من قبل كل الطلاب والطالبات وبشكل أكثر تفصيلاً بإشراف أولياء أمورهن لهن مدخل خاص ، وتخصص لهن منطقة انتظار خاصة في الكلية ، ومنطقة خاصة أخرى داخل قاعات الدرس ، وتكون هؤلاء الطالبات دائماً تحت إشراف متواصل من إدارة الكلية ويغادرن بعد انتهاء المحاضرات إلى سيارات أولياء أمورهن بإشراف الإدارة - أيضاً - ، كل هذا ولا ننسى مدى التزام طلابنا وطالباتنا بآداب التعامل في نطاق هذه الساحة العلمية والتربوية الملتزمة .

خامساً : ليس لدينا أي خطط للتوسع في هذا الأمر الذي يتم الآن على سبيل الاستثناء والضرورة القصوى ، وفي إطار ضوابط واضحة تماماً أهمها رغبة الطالب وموافقة ولي الأمر بل وفي نطاق تقديم التسهيلات اللازمة لبناتنا الطالبات الراغبات في دراسة هذا التخصص غير المتاح بكلياتهن ، أود أن أطمئنكم بهذا الخصوص أنني أتابع هذا الأمر بحرص كبير وأؤكد لكم أنه إذا زادت أعداد الطالبات الراغبات في دراسة هذه التخصصات فسوف نقوم فوراً بتأسيس المعامل والمختبرات اللازمة لها وإتاحة الفرصة أمام الطالبات لدراسة هذه التخصصات في كلياتهن .

أرجو أن يكـون في هذا التوضيــح تلبية للاستجابة المطلوبة من سؤال العضو المحترم ، مرة أخــرى - معالي الرئيس ، أيها الإخوة والأخوات - أشكركم جميعاً على إتاحة الفرصة لي للحديث إليكم اليوم وأدعو الله - سبحانه وتعالى - أن يوفقنا جميعاً إلى كل عمل نافع وأن يحقق لدولتنا العزيزة كل ما نرجو لها من حاضر زاخر ومستقبل زاهر وسعيد ، وفقكم الله والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الشيخ نهيان ، تفضل يا أخ حمد .

سعادة / حمد أحمد الرحومي : (مراقب المجلس)

شكراً معالي الرئيس ، بدايةً أنا أشكر معالي الوزير على سعة صدره وكذلك الأمر واضح بالنسبة لنا أن معاليه دائماً فعال في جميع تحركاته والأهداف واضحة وهي تطوير التعليم واحتواء الأرقام الموجودة وفتح المجال لجميع التخصصات المطروحة ، كذلك معاليه تفضل بخصوص أن هذا الاحتياج جاء بناءً على رغبة عدد من الطالبات وهن بحاجة لأن يكنّ في موقع

معين ، كذلك معاليه تفضل بأن هذا الموضوع موجود في إمارة الفجيرة ، وأنا أحب أن أنوه بأن هذا الموضوع موجود - كذلك - في كليات التقنية في إمارة دبي ، فهناك اختلاط في الدخول واختلاط في الفصول واختلاط موجود في المطاعم وفي أوقات الاستراحة ، وكما نعرف أن هناك تحفظ لكثير من الأهالي بهذا الخصوص ، لا مانع من تطوير التعليم والأرقام المتوقعة خلال اسنوات القادمة أعتقد أن هناك زيادة تراكمية سنوية ومن المعروف أنني أحتاج إلى هذا المعمل أو المختبر أو الدراسة ، ومن الطبيعي أن نعرف أن أعداد الطالبات أكثر من أعداد الطلبة ، ولكن عندما أتوجه إلى كلية مكتوب عليها " كلية الطالبات " فمن الصعب أن أتصور أن هذه الكلية - معالي الرئيس - فيها طلبة ! وأنا متأكد من الكلام الذي أقوله أن هناك اختلاط في الدخول من البوابات وكذلك أثناء الأكل في المطاعم ، قد يكون معالي الوزير أمر بالفصل وضرورة تجهيز هذه المواقع لكن أنا أتكلم عن واقع وأتكلم عن الموجود حالياً ، هذا الاختلاط موجود وعدم التزام بالأنظمة - إذا كان معاليه كما تفضل وقال بأنه وضع الأنظمة التي يعتقد أنها ستفصل بين الطلاب - وهذا شيء موروث ونحن جيل ناشئ من بداية البيت حتى الوصول إلى هذه المرحلة والتي فيها خصوصية ، متعودين عليها في بيوتنا وفي مجتمعنا ، فأنا لا زلت أطلب من معالي الوزير بأن يكون هناك قرار - إذا كانت هذه الأعداد كافية وإذا لم تكن كافية ففي العام المقبل ستزيد لأن لدينا دائماً أرقاماً تراكمية - بالمباشرة في بداية الفصل - وأنا أشكره على تفضله بأنه ليس هناك نية لفتح هذا المجال بشكل أكبر وأنها حالة استثنائية ، أرجو أن تكون حالة استثنائية ونحاول من الآن إذا كانت الأعداد التي نتوقعها للسنتين أو الثلاث القادمة ستكون أعداداً كافية لفتح كليات خاصة للبنات فأنا أعتقد أن هذا مطلب ، كذلك هذا السؤال نحن نطرحه لأنه تساؤل من المواطنين ، وأنا أعتقد أن كثير من المواطنين ليس لديهم خلفية عن الاختلاط وقد تفاجأوا بوجود هذا الاختلاط وهناك كلية خاصة بالبنات فيها ذكور ، وأتمنى من معالي الوزير أن تكون هذه مرحلة وننتهي منها ونرجع مرة أخرى للفصل بين الطلبة الذكور والإناث ، وأعتقد أن كثير من دول العالم طبقت الاختلاط وهناك دراسات تبيّن أن الأضرار أكثر من الفوائد في هذه الناحية ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً يا أخ حمد ، معالي الشيخ نهيان بن مبارك تفضل .

معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان : (وزير التعليم العالي والبحث العلمي)

شكراً معالي الرئيس ، وشكراً للأخ حمد ، وكما أوضحت فليس لدينا نية لفتح باب الاختلاط بل تكون هناك حالات استثنائية ، والحالة التي أعرفها ورأيتها هي في الفجيرة بعدما أصررت على

أخذ موافقة أولياء أمور الطالبات ، ونحن نحاول بقدر الإمكان حسب لوائحنا ونظمنا أن يكون هناك فصل بين الطلاب والطالبات وبالذات في كليات التقنية العليا لأنه بالأصل هناك كليات للطلاب وكليات للطالبات وليست مثل جامعة الإمارات التي فيها حرم واحد ويتم الفصل بين الطلاب وكذلك في جامعة زايد ، وربما يكون هناك - كما ذكر الأخ حمد - بعض الدورات التدريبية وبعض الدراسات العليا التي تطرح في هذه الكليات تكون مطلوبة من مؤسسات في الخارج وليست من نظامنا نحن ، فنحن نضع البرامج وهم يرسلون لنا الطلاب أو الموظفين ذكوراً كانوا أم إناثاً وهم يكونون على رأس وظائفهم وليسوا طلاباً مستجدين ، وسننظر في الموضوع - أيضاً - بعد سؤال العضو المحترم الأخ حمد في التشديد على الالتزام بالنظم واللوائح الموجودة في الكليات وفي جامعة الإمارات وفي جامعة زايد على الفصل بين الطلاب، لكن بعض التخصصات - مثلما ذكرت - تكون أعداد الطالبات فيها قليلة ، وعندما يكون هناك عدد كاف بالتأكيد سنفتتح هذه التخصصات للطالبات ، لكن إذا حدث ذلك فلم يكن مرسوماً أو خطة للبدء بالاختلاط فليست لدينا نية لذلك ، ونحن ماضون في الفصل بين الجنسين في المؤسسات التعليمية مثل جامعة الإمارات وكليات التقنية وجامعة زايد ، وأحب أن أطمئن العضو المحترم بأننا سنتابع الموضوع ، لكن حسب التحقيق الذي جرى لم يوجد شيء كهذا سوى ما حصل في كلية الفجيرة لكن يكون هناك في بعض الأحيان فعاليات أو مؤتمرات أو برامج تدريبية وبعض التخصصات التي تفي بمطلب من فعاليات المجتمع إن كان القطاع العام أو القطاع الخاص وتطرح هذه البرامج ، ويتقدم لها الطلاب والطالبات الناضجين وهم على رأس وظائفهم ، ولكن - كما ذكرت - سننظر في الموضوع مرة أخرى ونحن نؤكد على التزامنا بالفصل ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الشيخ نهيان ، أخ حمد تفضل .

سعادة/ حمد أحمد الرحومي : (مراقب المجلس)

شكراً معالي الرئيس ، أشكر معالي الوزير على طمأنته بدايةً بأن هذا الأمر هو مرحلي - وإن شاء الله - يتم الانتهاء منه بشكل سريع ، كذلك أتمنى على معاليه أن بالفعل كلية دبي للطالبات لها صفة كلية دبي للطالبات وفيها بالفعل - ربما يكون قد ركز على كلية الفجيرة لأن المعلومة التي لديه هي عن كلية الفجيرة - بينما المعلومة التي لدي هي عن كلية دبي للطالبات ، وفيها أشخاص أو شباب يداومون في هذا المكان ، وهناك الكثير من السلبيات الموجودة بسبب هذا ، وأنا أشكره على سعة صدره ولا مانع من أن الفعاليات شيء وهو مطلوب ومسموح واختياري ، ولكن

الدراسة تعتبر أمراً آخر ، فالفعاليات ربما يحضرها الشخص أو الأخت أو لا يحضرها فله الخيار لأنها فعالية في النهاية أو ندوة ، ولكن أنا أتكلم عن البرنامج اليومي الدراسي فموجود فيه الإختلاط من بداية البوابة الرئيسية إلى المطاعم - وأنا أتكلم عن كلية دبي - وإن شاء الله أتمنى من معاليه أن يتأكد من هذا الأمر ونحن واثقون كل الوثوق بأن معاليه أكثر منا حرصاً على أخواتنا وبناتنا وأولادنا وأن هذا التوجه غير موجود في عملية الاختلاط ، وشكراً معالي الرئيس وأشكر معالي الوزير .

معالي الرئيس :

شكراً يا أخ حمد ، تعقيب نهائي يا معالي الشيخ نهيان .

معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان : (وزير التعليم العالي والبحث العلمي)

شكراً للأخ حمد على هذه الثقة التي أعتز بها ، وكلنا حريصين على أبنائنا وبناتنا وبالذات على بناتنا بأن يكونوا تحت إشراف تام ونراعي عاداتنا وتقاليدنا وما يمليه علينا ديننا الحنيف ، وبالنسبة لهذا الموضوع فقد زرت كلية دبي ولا أعرف أن الدراسة فيها مثل كلية الفجيرة، ولكن أود أن أطمئن الأخ حمد والإخوة الأعضاء المحترمين بأننا سنعيد النظر في الموضوع وإذا كانت هناك دراسة مختلطة في بعض الكليات وإذا كانت الأعداد مستوفية فسنفصل بينهم ولن نتوسع في هذا المجال ، وشكراً .

معالي الرئيس :

نشكر معالي الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان على توضيحاته وعلى دوره الرئيسي والفاعل في قيادة مسيرة التعليم العالي التي لم يبخل عليها بجهده ووقته واهتمامه طيلة تلك السنوات بل العقود الماضية وله منا كل الشكر والتقدير والمودة ، شكراً لك يا طويل العمر .

معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان : (وزير التعليم العالي والبحث العلمي)

معالي الرئيس إذا سمحت لي بالإنصراف لو سمحت .

معالي الرئيس :

تفضل يا طويل العمر وشكراً لك وشرفتنا .

معالي وزير التربية يحين الآن سؤالكم ولكن أعتقد أن الدكتور أنور لديه ارتباط بحكم وجود الضيف الكبير لرئيس الدولة ، فأعتقد أننا سنوجه السؤال للدكتور أنور أولاً إذا سمح الأخ بومحمد.

فهل يوافق المجلس على تقديم السؤال الخامس على السؤالين الثالث والرابع ؟

(موافقة)

5. سؤال موجه إلى معالي / د. أنور محمد قرقاش – وزير الدولة للشؤون الخارجية من سعادة العضو / د.عبدالرحيم عبداللطيف الشاهين حول " قرار البرلمان الأوروبي حول حقوق الإنسان في دولة الإمارات " .

معالي الرئيس :

ليتل نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

" إعمالاً لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي / الدكتور أنور محمد قرقاش - وزير الدولة للشؤون الخارجية :

أصدر البرلمان الأوروبي في 26 أكتوبر 2012 قراراً حول حالة حقوق الإنسان في دولة الإمارات وأشار القرار إلى العديد من الوقائع التي تدين الدولة في مجال حقوق الإنسان مما يعد إضراراً بسمعة الدولة ، ومكانتها بين أمم العالم .

فما هي الإجراءات والأعمال التي تمت للرد على قرار البرلمان الأوروبي ، وهل هناك خطط عمل مستقبلية للتعامل مع القضايا التي تمس ملف حقوق الإنسان في الدولة ؟ " .

معالي الرئيس :

معالي الدكتور أنور تفضل .

معالي / د. أنور محمد قرقاش : (وزير الدولة للشؤون الخارجية)

معالي الرئيس ، في البداية أشكر الأخ الدكتور عبدالرحيم شاهين على سؤاله الموجه بشأن قرار البرلمان الأوروبي حول حقوق الإنسان في دولة الإمارات ، وهو سؤال - بلاشك - أنه مهم ويأتي في فترة مهمة ، ومن منطلق الرغبة في توضيح ما ورد في قرار البرلمان الذي لم يُظهِر حالة حقوق الإنسان في الإمارات بصورة إيجابية وتعكس الوضع الحقيقي والصحيح لها في الدولة، كذلك القرار - كما رأينا - لم يوضح الجهود الحثيثة التي بذلتها الدولة وما زالت في حماية وصون حقوق الإنسان وتوفير سبل الحياة الكريمة في الدولة .

دولة الإمارات على مدى الأربعين عاماً الماضية أصبحت دولة رائدة لمواطنيها ومن ناحيـــة - أيضاً - مستوى العيش واستقراره للمقيمين فيها على حد سواء ، حيث وفرت لهم الكثير من الضمانات فيما يتعلق بحقوقهم وحرياتهم ، من هذا الواقع نرى أننا منطقة جذب مع وجود العديد من الجنسيات يمارسون على أرض الدولة كافة مظاهر الحياة اليومية الاجتماعية والمهنية والدينية في إطار مجموعة من النظم والقوانين المعمول بها في الدولة ، والتي سايرنا فيها أرقى النظم

العالمية ، مما لا شك فيه أن الحقوق والحريات بكافة أشكالها مصانة - كما تعلمون - في دولة الإمارات ومنذ قيامها في عام 1971م من خلال بابين أُفردا لهذا الغرض في دستور دولة الإمارات ، حيث أثبتت التشريعات الصادرة في الدولة احترامها لهذه الحقوق ، كما عملت مؤسساتها التنفيذية على ممارسة عملها في إطار هذه التشريعات والقوانين وعدم التعدي على حقوق الإنسان ، فهناك التشريع وكذلك هناك التنفيذ ، لاشك أن احترام حقوق الإنسان في أي نظام في العالم يخضع لمجموعة من المحددات التي تضمن عدم المساس بأمن الدولة وسيادتها .

بدأ قرار البرلمان الأوروبي في مجمله جامعاً للعديد من المسائل المختلفة والمتعلقة بحالة حقوق الإنسان في دولة الإمارات ، جاء متحاملاً ، جاء غير حيادي ، وجاء لينم عن عدم اطلاع عن كثب على جهود دولة الإمارات المتواصلة في ملف حقوق الإنسان ، وقد وضع القرار أحكام إسقاطية وعمّم بطريقة لا تناسب الوضع القائم في الإمارات ، الأمر الذي يلقي بظلال كثيفة من الشك حول مصداقية القرار المذكور وحياديته وموضوعيته .

قرار البرلمان الأوروبي جاء بعد عدد من الدوافع التي ساهمت بشكل أو بآخر في أخذ هذا التوجه ، من هذه الدوافع - طبعاً - كان إغلاق مركز (كونراد أديناور-Konrad Adenauer Foundation) وهو مركز لم يتمتع بالترخيص في دولة الإمارات ولكن له حضوره في الإطار الأوروبي ، إلى جانب عدد من التقارير من المنظمات منها منظمة (هيومان رايتس ووتش-Human Rights Watch) بصورة كاملة وكان هناك تحريض من هذه المنظمات من الكثير من التيارات التي تواجه اليوم اتهامات في دولة الإمارات ، وقد تبيّن لنا أن الشخصيات البرلمانية الرئيسية التي قامت بإعداد مشروع القرار والتفاوض تنتمي أساساً إلى كتلتين في هذا البرلمان وهما "كتلة حزب الشعب الأوروبي" وهي الوسط المسيحي ، إضافة إلى "حزب المحافظين والإصلاحيين الأوروبيين" ما يعرف بـ (EPP) والـ (ECR) ، وقد تطرقت فقرات قرار البرلمان الأوروبي إلى عدد من المواضيع المختلفة عن حالة حقوق الإنسان في الدولة هي المرأة والمساواة بين الجنسين والعمالة وحرية التعبير عن الرأي ، والتحقيقات بشأن المتهمين على ذمة التحقيق في قضايا تمس أمن الدولة ، ومسألة الإعدام وتعزيز وحماية حقوق الإنسان ، وقد تم عرض القرار ضمن ما يعرف بالجلسة الطارئة ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الجلسة تخصص لموضوع محدد وعاجل ، أي أن في الجلسة الطارئة هناك نوع من البند العاجل مثل وضع المعتقلين وكون القرار يتجاوز ذلك ليتطرق إلى عدة مواضيع مختلفة وغير ذات صلة ولا تقدم أي أدلة قاطعة تؤكدها فقد اعترضت دولة الإمارات على هذا القرار ، أي أن القرار جمع مجموعة

من القضايا وأخذ قضية المتهمين بسعي من النشطاء المتعاطفين مع هؤلاء المتهمين مع مجموعة من المنظمات الحقوقية ودفعوا للقرار بأن يتم مراجعته من خلال جلسة طارئة .

ما هي الإجراءات والأعمال التي تمت للرد على قرار البرلمان الأوروبي ؟

توضيحاً للصورة وإثباتاً لموقف الدولة في هذا الشأن فقد قمنا بمجموعة من الإجراءات الدبلوماسية للرد على قرار البرلمان الأوروبي ، أولاً : تمت صياغة موقف ورد رسمي للدولة موجه للبرلمان الأوروبي يتضمن إجابات وأدلة من أرض الواقع على جميع المواضيع التي تطرق لها قرار البرلمان الأوروبي على النحو التالي : أولاً : الاتجار بالأشخاص لأغراض استغلال العمل لا زال منتشراً في دولة الإمارات . هذا هو الاتهام . استند القرار أساساً إلى قراءة - أعتقد - أنها غير معمقة لجهود دولة الإمارات فيما يتعلق بالاتجار بالأشخاص ، وقد استند إلى تقرير صحفي عن تقرير المقررة الخاصة بالاتجار بالبشر لأن تقرير المقررة الخاصة بالاتجار بالبشر لم يصدر ، واعتمد عليه قرار البرلمان الأوروبي ، وحقيقة المقررة الخاصة أصدرت - فقط - بياناً صحفياً عقب زيارتها للدولة في ابريل 2012م ، مع العلم أن البيان الصحفي والتقرير يقران بجهود الإمارات - وأيضاً - شأنه شأن أي تقرير يطرح بعض الملاحظات والتحسينات ، فالقرار أكّد على الملاحظات والتحسينات ولم يشر أي إشارة إلى الجهود الكبيرة التي قامت بها الدولة في هذا الملف والذي تعتبر فيه الدولة من الدول الرائدة في المنطقة .

كما ذكر القرار أن أحكام الإعدام ما زالت تفرض في دولة الإمارات العربية المتحدة ، أيضاً دولة الإمارات ليست الدولة الوحيدة التي تطبق مثل هذه العقوبة ، ومع ذلك فإن تطبيق عقوبة الإعدام في الدولة تحيطه مجموعة من الضمانات والاحتياطات القوية أهمها أن هذه العقوبة لا توقع إلا على الجرائم بالغة الخطورة مثل لقتل العمد ، ولا توقع إلا بإجماع آراء أعضاء الهيئة القضائية التي تتولى محاكمة الجاني ، وإن لم يتحقق الإجماع امتنع تنفيذ هذه العقوبة .

أيضاً الانتقاد لسجل دولة الإمارات في هذا الجانب هو هوس أوروبي مع العديد من الدول ، لكنه - أيضاً - لا يأخذ بعين الاعتبار سجل دولة الإمارات تجاه هذه الحقوق ، كما طالب القرار بالإفراج غير المشروط عن جميع سجناء الرأي والنشطاء بما في ذلك المدافعين عن حقوق الإنسان - وذلك حسب لغة القرار - ، والمحامي العام الاتحادي علي سالم الطنيجي بتاريخ 06 مايو 2012 صرّح بأن النيابة العامة ما زالت مستمرة في تحقيقاتها التي تجريها مع أعضاء التنظيم الذين تم ضبطهم ، وأن اعترافات الموقوفين كشفت عن وجود مخططات تمس أمن الدولة إضافة إلى ارتباط أعضائه بتنظيمات وأحزاب ومنظمات خارجية مشبوهة ، وأعلن

المحامي العام أن النيابة العامة ستعلن نتائج هذه التحقيقات بعد انتهائها ، وقد التزمت الدولة في هذا الموضوع الهام بطرحه كلياً أمام القضاء الذي يفصل فيه دون تدخل من أحد سواه ، وأن أحكامه التي ستصدر ستكون - بدون شك - وفقاً للضوابط التي تحقق العدالة والشفافية ، لاشك الذي نلاحظه أن هناك - حقيقة - شبكة من المنظمات الصغيرة والهامشية لحقوق الإنسان تليها منظمات مهمة لحقوق الإنسان فيها الكثير من الناشطين ومن المتعاطفين ومن نفس التيار للمجموعة من المتهمين الذين يتم التحقيق معهم ، هذه الشبكة - حقيقة - تعمل على استهداف مؤسسات الدولة ، هذه الشبكة هي التي تقول بأن مؤسسات مثل قضاء الدولة - مثلاً - غير جدير بمحاسبة هذه المجموعة ، هذه الشبكة هي التي تقول بأن الدولة ليس في تمثيل تشريعي لمواطنيها، وهناك - أيضاً - محاولة تقويض لمؤسسة مثل المجلس الوطني ، هناك - بلاشك - استهداف سواء من خدماتنا الاجتماعية من خلال سلطاتنا التشريعية ، ومن خلال سلطاتنا التنفيذية وحتى قضاءنا ، ونحن نقول - حقيقة - أن هذه المسألة التشكيكية هي التي يجب أن نتصدى لها جميعاً ، ونقول أنه فيما يتعلق بهذه الجزئية أن هذه القضية أمام قضائنا ونحن كلنا ثقة بأننا خلال أربعين عاماً من أهم ما بنيناه هو هذه المؤسسات ، ومن أهم هذه المؤسسات هي قضاءنا واستقلالية هذا القضاء ، ومن هذا الواقع نرى أن هذا الأمر متروك للقضاء وهذا هو ردنا على مثل هذه الملاحظات .

وبالنسبة لموضوع احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية فقد جاء ذلك في القرار ، نصَّ دستور دولة الإمارات في الباب الثالث منه على الحريات الأساسية ومنها الحق في حرية التعبير وضمّنت تشريعاتنا الوطنية تلك الحقوق ، وفيما يخص القيود على حرية التعبير - كما جاء في القرار - وهو يتحدث بتوسع أو بجزء كبير منه عن هذا الموضوع ، فنحن من وجهة نظرنا ونحن من واقع ممارستنا نرى أن هذه الادعاءات ليس لها أساس من الصحة ، فإذا رأينا اليوم - مثلاً - أن دولة الإمارات فيها (1400) شركة إعلامية ، إلى إنشاء مناطق إعلامية حرة، إلى صحافة وإلى غير ذلك ، فبالتالي لا نتوقع - أيضاً - محاولة تصدير الثقافة الأوروبية إلى دولة الإمارات والطلب من دولة الإمارات التي تختلف تطوراً تاريخياً ومكوناً ثقافياً من أن تكون بالضبط ملتزمة بالطريقة التي تفسر فيها - مثلاً - الثقافة الأوروبية والتطور السياسي الأوروبي تفسيرهم لمسألة الحريات الأساسية أو احترام حقوق الإنسان ونحن مدركون لهذا الشيء .

القرار - أيضاً - عرّج على مسألة حقوق المرأة ، وانتقد - أيضاً - ممارسة دولة الإمارات - ربما أستطيع القول - أن من أهم إسقاطات القرار عدم فهمه للتطورات الحاصلة في ملف المرأة، وحتى - حقيقة خارج هذا النص - من قراءتي للمناقشات التي دارت نرى - مثلاً - أن بعض

الأعضاء يتحدثون بجملة تقول : " أن وضع المرأة جداً سيئ حيث ان الملجأ الوحيد لها هو القوانين الإسلامية " ، هذه هي الجملة التي تأتي في طبيعة النقاش الدائر بدون أي وعي بأننا نتحدث في نهاية المطاف عن دولة مسلمة ، عن دولة إطارها الحضاري وإطارها الثقافي العام هو إطار إسلامي ، ففيما يتعلق بحقوق المرأة فإن تقرير التنمية البشرية الصادر - كما تعرفون - في عام 2011 عن الأمم المتحدة أوضح بأن دولة الإمارات عالمياً تحتل المرتبة (38) بين (187) دولة ، وأعتقد أن هذه إشادة كبيرة لكن الظاهر بأن في العجالة لاستعراض تقرير دولة الإمارات دون حضور دولة الإمارات حسب إجراءات الجلسة الطارئة إنما الهدف منه إرسال رسالة سياسية - أساساً - تتعلق بمحاسبة مجموعة من المتهمين في قضايا تتعلق بأمن الدولة . وقد أشار مؤشر المساواة بين الجنسين الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2011 أن دولة الإمارات - فيما يتعلق بالمساواة - تحتل المركز الأول عربياً ، أيضاً نحن هنا لا نتكلم عن تصور نظري لكن نتكلم على أساس نصوص واردة في تشريعاتنا كفلت الحماية والمساواة والتمكين للمرأة ، ومن المهم - أيضاً مع أهمية النصوص - التنفيذ الفعلي الدائر على الأرض ، وأعتقد أن هذا كان جزءاً ضعيفاً جداً من البرلمان الأوروبي ، وأيضاً في حوارنا مع بعض أعضاء البرلمان الأوروبي يتضح بأن البرلمان الأوروبي مكون من سبعمائة وكذا عضو هناك تيارات مختلفة فيه ، فبالتالي هناك البعض الذي على اطلاع واسع بدولة الإمارات والبعض الآخر على اطلاع ضعيف في دولة الإمارات ، لكن - بدون شك - أنه كان هناك محركاً - وكما قلت - هي مجموعات حزبية ، مجموعات من المنظمات لمحاولة إحراج الدولة في هذا الجانب .

وقد تطرق القرار إلى إجراء تحقيقات شاملة ومحايدة في مزاعم التعذيب - وهو ما تحدث عنه القرار - ، القرار - طبعاً - في لغته الأولى كان - بالرغم من سوءه - أكثر حدةً وأكثر سوءاً بدرجات كبيرة جداً ، نحن أولاً كمواطنين في دولة الإمارات نعرف أن التعذيب ليس جزءاً من ثقافتنا ، ونعرف - أيضاً - أنه ليس من شيم قيادتنا مثل هذه المسائل ، لكن أعتقد أن الحملة التي تعرضنا لها في الفترة الماضية كان هناك - حقيقة - الكثير من الكذب لمحاولة إلصاق بعض هذه التهم بنا ، فالقرار - مثلاً - يدرك أن وفد جمعية الإمارات لحقوق الإنسان قام بزيارة الموقوفين على ذمة التحقيق ، ويدرك - أيضاً - أنه من خلال تقرير الجمعية أنهم لم يتعرضوا لأي تعذيب أو اعتداء بدني أو لفظي ، لكن القرار بنفس الطريقة أو الحوار الذي دار بنفس الطريقة في تشكيكه بمؤسسات الإمارات - أيضاً - شكّك في الجمعية ! أي أن هذه الدولة في كل المؤسسات التي نسعى إلى ترسيخها وتعزيز أدائها في نهاية المطاف تأتيك منظمة حقوقية موجهة أو يأتيك أحد

متأثر بهذه المنظمة الحقوقية ويقول لك بكل سهولة أن هذه الجمعية لا تمثل أحد ، أو أن هذا المجلس لا يمثل شعب الإمارات الحقيقي ، وهذا القضاء - في نهاية المطاف - هو قضاء غير مستقل ، وبالتالي - حقيقة - علينا في هذه الحالات أن ندافع عن أهم إنجازات دولة الاتحاد وهي مؤسسات دولة الاتحاد .

جمعية الإمارات لحقوق الإنسان عقدت مؤتمراً صحفياً والكل مطّلع عليه ، وقد أعلنت عن نتائج هذه الزيارة ، والوفد تأكد من التعامل مع الموقوفين أو المجموعة التي رآها من الموقوفين بصورة حسنة موضحاً أنهم يقيمون في غرف جيدة المستوى مزودة بأجهزة تكييف هوائي ، وتتوفر لهم الرعاية الصحية على مدار الساعة ، وقد نفت الجمعية تماماً أي ادعاءات بحدوث أي أذى بدني أو معنوي أو سوء معاملة للموقوفين ، لكن في نهاية المطاف يبقى الموقوف موقوفاً وبالتالي لا يمكن أن تتجاوز أن الموقوف يكون متضايقاً من إيقافه فهذا طبيعي في أي وضع إنساني ، مع هذا أكرر بأن هذه المزاعم ليست من شيم حكامنا ، ليست من قيم مجتمعنا ، ليست من ممارساتنا ، وتندرج في قائمة محاولات تسعى لتقويض عمل ممارساتنا ومؤسساتنا التي تعمل وفق الضوابط والقوانين المعمول بها في دولة الإمارات .

كما عاد القرار - أيضاً - وتحدث عن موضوع التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبروتوكولاتها الاختيارية ، دولة الإمارات ما زالت تدرس إمكانية الانضمام للعهدين ، وهي حريصة على مواءمة تشريعاتها الوطنية للعهدين قبل إتمام إجراءات الانضمام إليهما .

ثانياً : دولة الإمارات لم تدع لحضور جلسة المناقشة ، وحين ناقشنا أعضاء البرلمان الأوروبي فهمنا منهم أن الإجراءات الطارئة للبرلمان لا يتم فيها دعوة أي طرف حتى السلطات التنفيذية في الاتحاد الأوروبي ، فبمعرفتنا - حقيقة - بالنية حول مناقشة القرار قمنا بتكليف سفير الدولة في " بروكسل " بالانتقال إلى " ستراسبورغ " مقر البرلمان الأوروبي ، وبالتواصل مع البرلمانيين الأوروبيين هناك لفتح حوار حول إشكالية حقوق الإنسان ، وقد حصل السفير من هذا التواصل على توصية أن يتم التعامل مع قرار البرلمان الأوروبي من منظور أنه لا يعبر بالضرورة عن موقف الاتحاد الأوروبي ، أي أنه قرار صادر عن البرلمان الأوروبي لكن لا يعبر بالضرورة عن موقف الاتحاد الأوروبي ، ومع هذا نقول بأن لغة القرار مجحفة ، لغة القرار غير دقيقة ، لغة القرار متحاملة ، والقرار مدفوع من جمعيات تسعى إلى إحراج دولة الإمارات .

أيضاً قمت شخصياً - بمجرد معرفتنا بالقرار - بلقاء سفراء الاتحاد الأوروبي الموجودين في أبوظبي ، وعكسنا لهم رؤية دولة الإمارات لقرار البرلمان الأوروبي ، ويجب أن أذكر بأن السفراء كانوا - أيضاً - مستغربين من الدعوة لهذا الاجتماع لأنهم لم يكونوا على اطلاع بأن هذا الاجتماع سيكون منعقد ، وطلبت منهم - أيضاً - التواصل مع عواصمهم لأن لغة القرار في مسودته الأولى كان متحاملاً بدرجات أكبر من المسودة التي صدرت والتي - أيضاً - كانت مسودة متحاملة .

بطبيعة الحال في مخاطبتنا للسفراء نبدي دائماً تقديرنا للمؤسسات التي يمثلونها ومؤسسات أي بلد ، ودولة الإمارات أساساً هي دولة تقوم على تقدير المؤسسات وتقدير القانون ، ومن هذا الواقع - أيضاً - في تواصلنا أكدنا على هذا الجانب .

إضافة إلى هذا - طبعاً - كانت هناك العديد من الاتصالات الدبلوماسية حول القرار وقبل صدوره - وإذا سمحتم لي - فإن عمل وزارة الخارجية يتطلب ألا أكشف عنها جميعاً ، لكن ما أقوله هو أننا قمنا بالعديد من هذه الاتصال .

وبالنسبة لما يتعلق بالخطط المستقبلية للتعامل مع القضايا التي تمس ملف حقوق الإنسان في الدولة ، هناك الكثير من الإجراءات والخطوات العملية التي اتخذتها الدولة لإبراز جهودها وتفاعلها الإيجابي مع ملف حقوق الإنسان سواء قبل قرار البرلمان الأوروبي أو بعده ونذكر منها: التقارير الدولية التي تقدمها دولة الإمارات ضمن إطار الإجراءات التعاقدية لمجلس حقوق الإنسان مثل تقرير المرأة ، تقرير الطفل ، تقريري الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان الأول والثاني ، تقرير التمييز العنصري ، وتعكس كل هذه التقارير جهود الدولة المستمرة والمتواصلة في سبيل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في الدولة ، والعمل الدؤوب على تنفيذ التوصيات التي تصدر عقب استعراض هذه التقارير أمام الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان .

أيضاً شكّلت دولة الإمارات - وبمشاركة وزارة الخارجية - العديد من اللجان الخاصة المعنية بمسائل حقوق الإنسان ، وتضم في عضويتها عدد من الجهات المعنية في الدولة لتوحيد الجهود وجعلها تصب في مجرى واحد ، ومن هذه اللجان : " لجنتنا الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر " والتي تضم العديد من الجهات المعنية والتي أعتقد أنها مثال نموذجي للتنسيق الدائر في الدولة .

أيضاً اللجنة التي قامت بوضع تقرير الدولة فيما يتعلق بالاستعراض الدوري الشامل ، هذه - أيضاً - أعتقد أنها تجربة رائدة وممتازة ، وأعتقد أن تكرار هذه التجربة في الفترة الماضية لأن التصدي لموضوع حقوق الإنسان في نهاية المطاف هو من مهام وزارة الخارجية مع جهات عديدة

أخرى ، وهي ليست مهمة حصرية على وزارة الخارجية ، ومن هنا يجب علينا - حقيقة - أن نسعى إلى تشكيل فرق عمل ولجان من هذا المنطلق ، ووزارة الخارجية طرحت هذه الفكرة على مجموعة من الجهات المعنية وأعتقد أن هذا هو الأسلوب الأمثل للدفاع عن مؤسسات الدولة وحمايتها ، والدفاع عن سجل الدولة وعن قيمنا - حقيقة - والتشهير فيها الذي ينوي بعض الأشخاص التخصص فيه .

أيضاً أعتقد أنه مطلوب منا بناء قدرات في هذا الجانب ليس - فقط - في وزارة الخارجية ونحن نسعى لبناء مثل هذه القدرات ، لكن أعتقد - أيضاً - العديد من المؤسسات في الدولة في مجال حقوق الإنسان وكيفية التعامل مع القرارات التي تصدر بشأن الدولة في هذا الجانب ، فهناك حاجة لبناء هذه القدرة ، ونحن شخصياً في وزارة الخارجية وعلى أثر القرار الذي جاء من "ستراسبورغ" - وأود أن أذكر - أنه منذ ثلاثين عاماً من وجود البرلمان الأوروبي لم يأت دولة الإمارات أي نقد من البرلمان الأوروبي بل كان هذا النقد الأول الذي يأتينا من البرلمان الأوروبي منذ تأسيسه قبل ثلاثين عاماً ، وبالتالي الذي أتكلم عنه أن هناك حالة جديدة ، فنحن نعمل في وزارة الخارجية على خطة لتعزيز دور بعثات بعض سفاراتنا من خلال دعم احتياجاتها المادية والبشرية والتقنية - أيضاً - في ملف حقوق الإنسان ، وننظر - حقيقة - إلى بعض السفارات المعينة وخاصة في أوروبا والتي نتوقع أن الكثير من مجموعات النشطاء هذه ومجموعة المنظمات الحقوقية والمدنية الهامشية إلى بعض المنظمات الكبيرة ستركز عليها .

أعتقد - أيضاً - أنه يجب أن يكون هناك تواصل انتقائي مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ، وأقول " انتقائي " لأن هناك بعض المنظمات التي أخذت موقفاً مسبقاً من دولة الإمارات وأي تواصل لن يغير هذا الموقف ، لكن هناك العديد من المنظمات الأخرى الأكثر انفتاحاً والمستعدة للاستماع إلى الرأي الآخر وإلى موقف الإمارات ، أعتقد أن هذا التواصل جداً مهم ، وأيضاً مسألة الرد على العديد من القرارات أو على العديد من التقارير التي تأتي مهمة لكن - حقيقة - يجب - أيضاً - أن نكون انتقائيين لا أن يكون هدفنا أن نعطي كل منظمة منبراً ونزيد أهميتها من هذه الناحية .

أعتقد أننا سعدنا جميعاً مؤخراً بفوز دولة الإمارات بعضوية مجلس حقوق الإنسان لمدة ثلاث سنوات ، وأعتقد أن في هذا المنبر - منبر الأمم المتحدة ، منبر الاستعراض الشامل - هناك تصور متزن لسجل دولة الإمارات ، ودولة الإمارات صحيح أنها ضمن المجموعة الآسيوية انتخبت للأربعة مقاعد - وكان هناك أربعة متقدمين لهذه المقاعد - لكن أعتقد أن المؤشر الكبير هو

عدد الأصوات التي حازت عليها دولة الإمارات وهذا معناه أنه لدينا أصدقاء كثيرين في العالم وهناك اطلاع وتقدير لسياسة دولة الإمارات الشاملة وفي هذا المنبر بالذات فيما يتعلق بحقوق الإنسان وإلا ما تفسير فوز الدولة من بين (194) دولة في الأمم المتحدة بتصويت (184) دولة لها ؟! بينما دول أخرى - مثلاً - عريقة ومهمة ومعروفة نالت أقل منا بستين أو سبعين صوتاً .

إخواني الأعزاء ، علينا أن نراقب وبكثب أن تضاريس المنطقة تغيرت ، البرلمان الأوروبي - كما قلنا - منذ ثلاثين سنة لم نسمع منهم شيئ ، لكن اليوم هناك تحرك يستهدف دولة الإمارات ، التحرك - مثلما قلت - يتم من خلال عمل يقوم به ناشطون أغلبيتهم ليسوا إماراتيين ، يشتغلون ضمن شبكة من جمعيات المجتمع المدني العديد منها هامشي ، يحاولون أن يخلقوا انطباعاً بأن دولة الإمارات منتهكة لحقوق الإنسان ، والهدف - حقيقة - هو سياسي لخلق هذا الانطباع . دولة الإمارات اليوم يجب أن تعي هذه التغيرات في التضاريس ، الاستراتيجية المطلوبة يجب أن تكون شاملة ، تشمل كافة مؤسساتنا ، وتعبر عن قيم مجتمعنا وممارساته ، وهي قيم في نهاية المطاف جميعنا نعتز بها ونسعى إلى تطويرها ، ووزارة الخارجية ستقوم بدورها كاملاً ، ولكن وزارة الخارجية - أيضاً - على إدراك واطلاع كامل بأن العمل هذا يتطلب جهود مجموعة من المؤسسات المختلفة بالدولة كلٌّ في مجال عمله ، هدفنا ليس - فقط - هدفاً دفاعياً بل قبل ذلك هو إيصال رسالتنا الحضارية ، إيصال تجربتنا الرائدة وقيمها .

وختاماً أتقدم بالشكر إلى الأخ الدكتور عبدالرحيم على سؤاله هذا للمجلس الموقر وأرجو أن تكون إجابتي هذه فيها رد على التساؤل المطروح ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الدكتور أنور ، دكتور عبدالرحيم هل تود التعقيب ؟ تفضل .

سعادة / د. عبدالرحيم عبداللطيف الشاهين :

شكراً معالي الرئيس ، الحقيقة في البداية أثني على معالي الأخ الدكتور أنور وعلى هذا الشرح الوافي حول موضوع قرار البرلمان الأوروبي والجهود التي بذلتها وتبذلها وزارة الخارجية في دولة الإمارات في الدفاع عن سمعة الدولة ومكانتها ضد الإدعاءات والتهم التي تنسب إليها في التقارير المتعلقة بملف حقوق الإنسان .

معالي الرئيس ، في الحقيقة لا يخفى على الجميع ما تواجهه دول المنطقة بشكل عام ودولة الإمارات العربية المتحدة بشكل خاص من تحديات كبيرة على مستوى سمعتها في المجالات التي كانت الإمارات ولا زالت سباقة في العديد من أوجهها ، هذه التحديات - في الحقيقة - تتطلب أن

تتكاتف الكثير من الأجهزة على مستوى الدولة لتتحمل مسؤوليتها والقيام بعمل منظم لا يقع تحت تأثير المفاجآت ، وهذا العمل لا يقتصر - فقط - على وزارة الخارجية ، ولذلك فإن المجلس الوطني الاتحادي لابد وأن يقوم بدور باعتباره المؤسسة التي تمثل المواطنين وتدافع عن حقوقهم ، ولكن - معالي الرئيس - عمل المجلس الوطني في هذا المجال والذي أثبت الكثير من النجاحات التي حققتها شعبته البرلمانية في المحافل البرلمانية والدولية في العديد من القضايا التي تبذلها ، هذا العمل - معالي الرئيس - يحتاج إلى دعم وتنسيق مع الأجهزة الأخرى وأهمها وزارة الخارجية، فالمجلس يحتاج إلى العديد من الأدوات ولعل من أهمها المعلومات والمواقف التي لابد وأن يطلع عليها المجلس أولاً بأول وبشكل متجدد مثل التقارير التي تصدرها الدولة والخاصة بالمنظمات التي تتقدم بها الدولة مثل الاتجار بالبشر وهذا الذي تطرق له معالي الدكتور أنور بأنه سيكون هناك نوع من التنسيق مع المجلس فيما يتعلق بهذا الموضوع .

الأمر الثاني - معالي الرئيس - ، أرى أن تقوم الحكومة ممثلة بوزارة الخارجية بالتوضيح للمجلس ومن خلال بيان يُتلى أمام المجلس في القضايا التي تعتبر هامة وحيوية ، ولابد من إطلاع أعضاء المجلس الوطني عليها ، بمعنى أنه عندما تحدث أي قضية تهم الدولة وتهم مواطني الدولة أن تبادر الحكومة من تلقاء نفسها بإلقاء بيان وإطلاع المجلس عليه باعتباره يمثل شعب دولة الإمارات العربية المتحدة .

الأمر الآخر ، أرى - معالي الرئيس - أن يتم تشكيل فرق عمل مشتركة للعمل بشكل مشترك بين المجلس ووزارة الخارجية .

أمر آخر - يا معالي الرئيس - ، ضرورة قيام ضيوف الدولة من رؤساء ورؤساء حكومات بإلقاء خطابات أمام المجلس أسوة بما هو موجود في المجالس الأخرى ، وهذا حدث في الفصل التشريعي الماضي حينما ألقى رئيس الوزراء الإيطالي خطاباً أمام المجلس ، وهذا - في الحقيقة - سيعكس حجم الشراكة والتنسيق ما بين المجلس وبين الحكومة في هذا الموضوع .

هذه مداخلتي الأولى وأريد التعقيب من الدكتور أنور ، وشكراً معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

شكراً للدكتور عبدالرحيم ، معالي الدكتور أنور تفضل .

معالي / د. أنور محمد قرقاش : (وزير الدولة للشؤون الخارجية)

شكراً جزيلاً ، أعتقد أن كل ما طرحه الدكتور عبدالرحيم هو عين الصواب ، وليس لدي أي اختلاف مع ما طرحه وهناك حاجة للتنسيق ، وهو - طبعاً - طرح مجموعة من الآليات لهذه

الحاجة وأعتقد أننا في حوار مع المجلس حول هذه الآليات ، وأعتقد أننا لا نتحدث عن آلية واحدة - مثلما ذكر الأخ الكريم الدكتور عبدالرحيم - بل نتحدث عن مجموعة من الآليات ، وأعتقد أن هذا يصب في مسألة تعاون مؤسسات الدولة ، فكما ذكرت أننا في تضاريس مختلفة ، منطقة تتغير من حولنا ، وبالتالي الكثير من القناعات التي كانت موجودة عندنا يجب اليوم أن نعيد دراستها مثل من أين ستأتينا بعض الانتقادات ؟ كيف يتم النظر لتجربة دولة الإمارات ؟ اعتقادنا بأن التجربة هذه تتحدث عن نفسها ليس بالضرورة أن هذا الحديث أو أن التجربة تتحدث عن نفسها وتصل للكل ، فأنا متفق مع كل ما ذكره الدكتور عبدالرحيم ، وأعتقد أن في هذه الفترة القادمة ومن خلال جلساتنا مع المجلس سندرس معكم هذه الاقتراحات ونرى ما هو الأنسب لكم وبالتالي نحن في محل الاستجابة للأنسب للمجلس ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً يا دكتور أنور ، تفضل يا أخ عبدالرحيم .

سعادة / د. عبدالرحيم عبداللطيف الشاهين :

شكراً معالي الرئيس ، في الحقيقة أنا أحب أن أوضح - أيضاً - يبدو أن قرار البرلمان الأوروبي سيدرج له ميزانية للمتابعة وسيبلغ إلى كل المنظمات ، وهذا القرار تم إصداره استناداً إلى ما جاء في الإطار الاستراتيجي حول حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم الذي تبناه الاتحاد الأوروبي في 2012/06/25 على أن تغطي خطة العمل الخاصة به الفترة لغاية 2014/12/31، وأعتقد أن هذا يتطلب المزيد من التعاون والتنسيق بين الحكومة والمجلس ، وعليه أنا - في الحقيقة - أطلب من المجلس بأن ترفع للحكومة توصية بشأن الآتي : " ضرورة إدلاء الحكومة ببيان أمام المجلس يتعلق بالقضايا الحيوية التي تمس الدولة ومواطنيها من قبل أي جهة خارجية كانت " .

الأمر الثاني ، وزارة الخارجية باعتبارها الجهة المسؤولة عن السياسة الخارجية للدولة وهي الدبلوماسية الرسمية والمجلس الوطني باعتباره يمارس الدبلوماسية البرلمانية فإن هذا الأمر يتطلب تشكيل لجنة مشتركة لتنسيق المواقف بين المجلس والحكومة في المحافل البرلمانية المختلفة .

الأمر الآخر ، أرى - أيضاً - أن تتم الموافقة على تشكيل لجنة دائمة تعنى بحقوق الإنسان في المجلس الوطني الموقر أسوة بما هو مطبق في الكثير من البرلمانات العربية والخليجية والدولية، والسبب - في الحقيقة - في وجود لجنة دائمة لحقوق الإنسان في المجلس الوطني يرجع إلى أن

قرار البرلمان الأوروبي يتعلق بمسألة حقوق الإنسان ، لذا فإن التعامل مع هذه القضية يتطلب تشكيل مثل هذه اللجنة والتي تستطيع من خلال تراكم الخبرات والتجارب في هذه المسألة - وأنا أعتقد أن هذا الوضع من جانب البرلمان الأوروبي وغيره سيستمر - والآن - كما تفضل معالي الدكتور أنور - أن هناك هجمة على دولة الإمارات وعلى موقف دولة الإمارات العربية المتحدة وأعتقد أن تشكيل مثل هذه اللجنة الدائمة في المجلس الوطني الاتحادي أصبح ضرورة ملحة والأمر متروك للإخوة أعضاء المجلس للنظر في هذا الموضوع .

وفي الختام ، لا يسعني - في الحقيقة - إلا أن أتقدم بجزيل الشكر إلى معالي الأخ الدكتور أنور على تفضله بالشرح الوافي وردوده عما حدث فيما يتعلق بقرار البرلمان الأوروبي وما تنوي دولة الإمارات العربية المتحدة القيام فيه ، وفي الحقيقة القضية هي قضية مشتركة ولا تمس وزارة الخارجية - فقط - وإنما تمس كل مؤسسات الدولة بشكل عام ، وشكراً معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

شكراً يا دكتور ، بالنسبة للشقين الأول والثاني من التوصية المقترحة فالأمر معروض على الإخوة في المجلس ، أما بالنسبة للشق الثالث من التوصية والخاص بتشكيل لجنة من لجان المجلس تتعلق بمسألة حقوق الإنسان فأعتقد أن هذا الاقتراح سوف يعرض على هيئة المكتب - وإن شاء الله - سيتم بحثه مع أعضاء المجلس لكي نتشاور فيه ، تفضل يا دكتور أنور .

معالي / د. أنور محمد قرقاش : (وزير الدولة للشؤون الخارجية)

معالي الرئيس ، أولاً أنا متفق مع الطرح الذي طرحه الدكتور عبدالرحيم في خطوطه العامة بضرورة التنسيق وبضرورة وجود آليات للتنسيق ، وطبعاً في نهاية المطاف هذا التحدي نواجهه كمؤسسات مجتمعة وليس كمؤسسة واحدة مثل المجلس الوطني منفرد أو وزارة الخارجية منفردة أو الحكومة منفردة ، ونحن علينا - حقيقة - كمجلس وطني وكحكومة أن نأخذ الطليعة في هذا الموضوع ، الطريق أمامنا - حقيقة - خلال السنتين القادمتين سيكون صعب ، ولابد منا الاستعداد لهذا الشيء ، البرلمان الأوروبي - طبعاً - يجب أن نذكر شيء عنه ، ففي توجهه وفي تبني مسائل حقوق الإنسان هو لا يتكلم - فقط - عن الإمارات ، هناك نوع من تقسيم الأدوار بين السلطات التنفيذية في أوروبا والبرلمان الأوروبي ، ونرى هذا الحوار دائراً وهو أحد العقبات في مسألة الاتفاقيات بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي مثل اقحام قضايا تتعلق بحقوق الإنسان في اتفاقيات تجارية وما إلى ذلك ، لكن هذا لا يمنعنا من القول بأن هناك مجموعات تعمل بشكل كبير جداً ضد دولة الإمارات لأسباب سياسية وأسباب حزبية ، وتحاول أن تشكك في مؤسسات وتحاول

أن تقوض هذه المؤسسات ، ونحن - حقيقة - في وضع نحسد عليه كبلد من ناحية التكاتف المجتمعي الموجود ، ومن ناحية الخدمات الموجودة ، ومن ناحية شرعية الحكم الموجودة ، وبالتالي - حقيقة - كل المقترحات التي طرحها الدكتور عبدالرحيم هي مهمة وأساسية - وأيضاً - يجب أن لا تقتصر - فقط - على وزارة الخارجية والمجلس الوطني بل لتشمل جهات أخرى بحيث أن كل جهة تقوم بعملها فيما يتعلق بهذا الملف ، وأعتقد أننا في خلال فترة الستة أو الثمانية أسابيع القادمة يجب أن نضع كل هذه الأمور في مكانها لأن التحدي الذي سيأتينا مدته طويلة .

معالي الرئيس ، إذا سمحت لي فإني مضطر للمغادرة لأنني تأخرت وأرجو المعذرة على هذا الاستعجال ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً يا دكتور أنور - وإن شاء الله - نأمل أن نراكم في الاجتماعات القادمة في أعمالنا العادية ولمناقشة هذا الملف مرة أخرى معكم ، والآن هل يوافق المجلس على العودة إلى السؤال الثالث؟

(موافقة)

3. سؤال موجه إلى معالي / حميد محمد القطامي – وزير التربية والتعليم – رئيس مجلس إدارة مؤسسة الإمارات العامة للنقل والخدمات من سعادة العضو / مصبح سعيد الكتبي حول "خطة مؤسسة الإمارات للمواصلات والخدمات في توطين وظيفة سائق باص " .

معالي الرئيس :

ليتل نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

" إعمالاً لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي / حميد محمد القطامي - وزير التربية والتعليم - رئيس مجلس إدارة مؤسسة الإمارات العامة للنقل والخدمات :

في ظل وجود أعداد من الباحثين عن عمل من الشباب المواطنين الذين لم يتمكنوا من استكمال تعليمهم لظروف معينة ، ووجود كم هائل من الوافدين الذين تستخدمهم مؤسسة الإمارات العامة للنقل والخدمات (مواصلات الإمارات) في وظيفة سائق باص فإن الحاجة تبدو ماسة إلى ضرورة توطين هذه الوظيفة لتوفير فرص عمل لهؤلاء المواطنين .

فما هي خطة الوزارة في توطين وظيفة سائق باص ؟ " .

معالي الرئيس :

معالي الوزير تفضل .

معالي / حميد محمد القطامي : (وزير التربية والتعليم - رئيس مجلس إدارة مؤسسة الإمارات العامة للنقل والخدمات)

بسم الله الرحمن الرحيم ، شكراً معالي الرئيس ، وشكراً لمقدم السؤال الأخ مصبح ، الحقيقة مؤسسة مواصلات الإمارات حريصة كل الحرص على تبني خطط توطين وبرامج التوطين وذلك منذ نشأتها ، عدد الموظفين الإداريين المواطنين حالياً في مركز المواصلات المدرسية يبلغ حوالي (172) موظفاً مواطناً من أصل (274) موظفاً أي بنسبة (63%) من إجمالي الموظفين الإداريين في مركز المواصلات المدرسية ، وتبنّت المؤسسة عبر تاريخها استقطاب سائقي الحافلات ولكن في الفترة الماضية بلغ - فقط - عدد المواطنين (66) مواطناً ، وبلغ عدد سائقي المواصلات الحكومية من المواطنين (143) مواطناً ، وعندما شرعت المؤسسة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة ومن بينها وزارة التربية والتعليم بتوفير مشرفات نقل وسلامة قبل عامين استطاعت خلال عامين أن ترفع عدد الموظفات إلى (1197) بما نسبته (43%) ، أي بمعنى أن المؤسسة حريصة على دعم كل ما من شأنه لخطط التوطين ، ويبلغ عددهم حالياً في المؤسسة (1661) موظف ، ولكن نظراً لعدم إقبال المواطنين على هذه الوظيفة ، وحدوث متغير في سوق العمل في الإمارات ورغبة المواطنين للانخراط في وظائف أخرى غير هذه الوظيفة ، فلم يتقدم لهذه الوظيفة في عام 2011 إلا تسعة طلبات فقط ، والمؤسسة تقدم الدعم لهذه الوظيفة حيث يصل متوسط إجمالي الراتب (7800) درهم شهرياً عدا العلاوات الأخرى مثل علاوة الأبناء والرعاية الأخرى للمواطنين ، كما توفر برامج تدريبية للسائقين وتوفر برامج تدريبية لتوعية السائقين الجدد أو التدريب الفني أو التدريب على الأمن والسلامة ، وغير ذلك من البرامج التدريبية .

المؤسسة - الحقيقة - حريصة كل الحرص على استقطاب المواطنين ، ولكن - الحقيقة - لعدم التجاوب من المواطنين وعدم تقديم طلبات لهذه المؤسسة فقد وصلت المؤسسة إلى هذا الرقم ولكننا على أتم الاستعداد لاستيعاب كافة الأعداد من المواطنين التي تستوفي الشروط الأساسية لقضية التعيين وتوطين هذه الوظيفة ، وشكراً معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير ، تفضل يا أخ مصبح .

سعادة/ مصبح سعيد الكتبي : (مراقب المجلس)

شكراً معالي الرئيس ، والشكر موصول لمعالي الوزير ، بدايةً أحب أن أسجل شكري وتقديري لمعالي وزير التربية التعليم لمعرفتي السابقة له واجتهاداته وجميع مبادراته سواء على مستوى وزارة التربية والتعليم أو لرئاسته للموارد البشرية أو لرئاسته لمواصلات الإمارات . معالي الرئيس ، سائق باص أو بالأصح سائق حافلة ، أؤكد أن هذه المهنة ليست معيبة ، وليست مهنة مهينة كما ذكرت عنها بالصحافة وكتب خلال الأيام الماضية ، طبعاً لما طرح السؤال وكتبت عنه الصحافة فإن الكل يتصل والكل يستفسر والكل يتساءل أن ابن الإمارات لا يستحق أن يكون سائقاً بل مقامه أكبر ، وهذه ليست حسبة مقامات ، هذه وظيفة موجودة في دولة الإمارات وعندنا في الإمارات نسبة عالية من العاطلين عن العمل أذكر بالأخص الذين لم تتوفر لديهم فرصاً للحصول على شهادات علمية ، فمن حقهم أن يحصلوا على هذه الوظائف ، لكن عدم إقبالهم على هذه المهنة سببه تدني الراتب ، وأؤكد على تدني الراتب في هذه الأيام حسب مستوى الغلاء الحاصل على مستوى الدولة أو في العالم .

معالي الرئيس ، سبعة آلاف درهم لوظيفة سائق في هذه المؤسسة ، ونحن وأنتم والكل يعلم أن هذه المؤسسة تخدم أكثر من وزارة ، تخدم وزارة التربية والتعليم ، وتخدم وزارة العدل ، وتخدم وزارة الصحة ، من سائقين وخدمات ، سبعة آلاف درهم لوظيفة يشغلها (200) مواطناً فقط والسبب معروف وهو تدني الرواتب ، إذاً ما هي الخطة المستقبلية لتوطين هذه الوظائف ؟ نحن اليوم مشرفون على الدخول في العام (41) من عمر هذه الدولة ، ومازالت أعداد العاطلين عن العمل في تصاعد . هل سنطلب كل يوم من الحكومة أن توجد شواغر وكوادر مالية لتوظيف المواطنين ؟ هناك فرص عمل في مؤسسات الاتحادية لكنها غير مستغلة للمواطنين ، لا أقول مستعمرة ، ولا أقول أنها منهوبة من غير المواطنين .

أتمنى ، أتمنى في يوم الأيام أن تقوم هذه المؤسسات بتوطين المهن التي لديها والتي يستحقها أبناء الإمارات .

أسباب كثيرة دعتني لتقديم هذا السؤال ، الجنسيات المختلفة التي يشغلها السائقون من أكثر من عشرة دول ، ومشاكلها ولغاتها ودياناتها ، وأحب أن أؤكد على السبب الرئيسي هو الجانب الأمني، فما بين الفترة والأخرى تطالعنا الصحف أن هناك جريمة اعتداء من سائق باص على إحدى بناتنا أو أحد أبنائنا في هذه الباصات ، كما وصلتني الأرقام فإن هناك (200) ألف طالب

ينقلوا يومياً من بيوتهم إلى المدارس ثم العودة في آخر النهار ، هؤلاء أبناء الإمارات ، أبناؤنا وبناتنا وأخواتنا ، الحس الأمني والسبب الأمني يحتم علينا توطين هذه المهنة .

أيضاً سبب آخر ، للمستقبل - لا قدر الله - صار شيء - وتوقع كل شيء في هذا الزمن - مثل حدوث إضراب أو حدوث مشاكل أو حدوث حروب فإن أبناءنا سينقطعون عن الدراسة ، فما هو الحل البديل ؟

إذا لم ندرس من اليوم إلى المستقبل أو للسنوات القادمة إيجاد حلول أو توطين هذه المهنة ، أتمنى الإجابة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً أخ مصبح ، معالي الوزير تفضل .

معالي / حميد محمد القطامي : (وزير التربية والتعليم - رئيس مجلس إدارة مؤسسة الإمارات العامة للنقل والخدمات)

معالي الرئيس ، نحن - الحقيقة - حريصون على دعم وتوطين هذه المهنة ، وبالتالي الرواتب التي تدفع للمواطنين هي أضعاف الرواتب التي تقدم لغير المواطنين ، في مجتمع الإمارات كلكم تعرفون طبيعة هذه الوظيفة وتعرفون - أيضاً - سوق العمل ماذا يدفع لهذه الوظيفة خاصة عندما تكون مؤسسات تحكمها ضوابط ، ولكن مراعاةً ورغبة لخطط المؤسسة في توطين هذه الوظيفة فإن المؤسسة تمنح المواطن بهذه الوظيفة كل الامتيازات التي تقدمها الحكومة الاتحادية في أي وزارة أخرى ، سواء كان بدل الأبناء أو أي امتياز يقدم لهذه المؤسسة ، أي زيادات تتم في الحكومة الاتحادية أو في الدولة تنطبق على هذه المؤسسة وعلى المواطنين ، فنحن - الحقيقة - حريصون على ذلك وأنا ذكرت الحد الأدنى للمرتبات ، ولكن هناك بعض المرتبات التي تتجاوز مبلغ العشرة آلاف درهم لسائق الباص المواطن ، ونحن حريصون على الاستقطاب ، وهناك الكثير من البرامج التوعوية التي تقدمها المؤسسة للاستقطاب ، متى ما تقدمت لنا طلبات من مواطنين فلن نألوا جهداً للاستقطاب لأن لها الأولوية ، والامتيازات - كما ذكرت لكم - هي أضعاف ، أكثر من ضعفين أو ثلاثة في بعض الأحيان لغير المواطن ، ولكن - مثلما أكد الأخ مصبح - نحن نؤكد على أهمية هذه الوظيفة وعلى دورها وإذا كان هناك - أيضاً - دعوة لأي تصور آخر لدعم هذه الوظيفة فنحن على أتم الاستعداد ، لكن - كما ذكرت لكم - في العام 2011 لم يتقدم لنا إلا تسعة مواطنين ، وفي السنة الماضية ربما أو في بداية هذا العام لم تأتنا أية طلبات بالرغم من الحملات والتوعية وكل شيء فعلناه ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً يا معالي الوزير ، أخ مصبح تفضل .

سعادة/ مصبح سعيد الكتبي : (مراقب المجلس)

شكراً معالي الرئيس ، وشكراً لمعالي الوزير ، أحب أن أؤكد في البداية أن المؤسسة هي مؤسسة خدمية اتحادية وتُعنى - أيضاً - بالمواطنين وخدماتهم ، معالي الرئيس ، عندما أزور دول مجلس التعاون وأرى بنفسي أن المواطن ينقل هؤلاء الأبناء من منطقتهم إلى المدرسة ويرجعهم مرة أخرى يشهد الله أني أطمئن أن هؤلاء الأبناء لن يصيبهم إلا ما قدّر الله لهم ، فهذا الرجل أمين عليهم من البيت إلى المدرسة ومن ثم إلى البيت مرة أخرى ، والمواطن جدير بأن يكون أميناً على أبناء وطنه .

وبالنسبة للسائقين الوافدين ، فراتب السائق الوافد هو (2800) درهم ، واليوم في دولة مثل الإمارات والغلاء الحاصل فهل يكفيه الراتب ؟ طبعاً لا ، ما هو الحل لديه ؟ طبعاً لابد أن يجلب أسرته لحصانة نفسه أولاً وهو ينقل الطالبات ، وبنفسي رأيت هؤلاء السائقين يقفون بالطوابير أمام الجمعيات الخيرية لمساعدتهم لأن هذه الرواتب لا تكفيهم ، ونجد أن أعمارهم تتراوح ما بين (58-59) وبعضهم وصل إلى الستين وقد جُدد له سنة أو سنتين ، ومنهم من يعاني من مرض السكر أو مرض الضغط وهذه أسباب تدعونا للنظر في هذه الحالة ، لا أطلب رفع رواتبهم لكن أنا سؤالي كان محدداً في توطين هذه المهنة ، مهنة السائق - إن كانت سائق باص أو حافلة أو في الوزارات - الأحق بها ابن الإمارات ، أتمنى من معالي الوزير أن يعمل تصوراً للموضوع وما أؤكد عليه أن التشجيع هو أهم ما يكون لأني أعتقد أن راتب العشرة آلاف لا تكفي المواطن إذا كان صاحب أسرة بالإضافة إلى التأمين الصحي ، يجب تعديل الرواتب ونشر طلب موظفين مواطنين للعمل كسائقين وأنا أكيد أنه ستصلهم طلبات كثيرة ، شكراً معالي الرئيس والشكر موصول لمعالي الوزير على سعة صدره .

معالي الرئيس :

شكراً للأخ مصبح ، تفضل يا معالي الوزير .

معالي / حميد محمد القطامي : (وزير التربية والتعليم - رئيس مجلس إدارة مؤسسة الإمارات العامة للنقل والخدمات)

شكراً معالي الرئيس ، وشكراً للأخ مصبح ، وثق تماماً بأنه ستكون هناك حملة توعية في المجتمع لإمكانية استقطاب المواطنين في هذه الوظيفة ، ولكن نحن - أيضاً مثلما ذكرت - نوفر الامتيازات التي تستطيع أن تلبي مخصصات هذه الوظيفة بما يتلاءم مع مع برامج المؤسسة ، وإن

شاء الله ستكون هناك حملات مستمرة ، ولن نتوانى في استقطاب أي متقدم مواطن سواء كانت للمواصلات المدرسية أو للمواصلات الحكومية أو للخدمات الأخرى التي تقدمها مؤسسة المواصلات ، وكما أكدت لك أن هناك بعض الفئات عندما استحدثنا فئة مشرفة قبل سنتين فقد وصل الرقم عندنا إلى (1197) مشرفة والرقم في ارتفاع ، ونتمنى - إن شاء الله - أن يستكمل العدد لأنهن كلهن من المواطنات ، فإذا كانت هناك - الحقيقة - رغبة فالمؤسسة دائماً سوف تعزز هذه الرغبة وستؤكد عليها في كل خططها ، ونتأمل - إن شاء الله - في المستقبل أن نرى المزيد من المواطنين في هذه المهنة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير ، ننتقل إلى السؤال التالي .

4. سؤال موجه إلى معالي / حميد محمد القطامي – وزير التربية والتعليم من سعادة العضو / أحمد محمد رحمة الشامسي حول " دور الوزارة في تعزيز الهوية الوطنية في المدارس الخاصة " .

معالي الرئيس :

ليتل نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

" إعمالاً لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي / حميد محمد القطامي - وزير التربية والتعليم :

إنطلاقاً من رؤية الوزارة الداعمة لتعميق قيم المواطنة والمسؤولية التي تتمثل في تعزيز الهوية الوطنية والمسؤولية الاجتماعية .

يثور التساؤل حول الدور الذي تقوم به الوزارة لتعزيز الهوية الوطنية في المدارس الخاصة؟" .

معالي الرئيس :

تفضل يا معالي الوزير .

معالي / حميد محمد القطامي : (وزير التربية والتعليم)

بسم الله الرحمن الرحيم ، شكراً للأخ أحمد محمد رحمة الشامسي على هذا السؤال ، والسؤال في غاية الأهمية وإن دل على شيء فإنما يدل على رفع الوعي ورفع - أيضاً - الإحساس بالهوية الوطنية لدى أبنائنا سواء كانوا في المدارس الحكومية أو الخاصة ، اليوم وبالتزامن مع احتفالات الدولة باليوم الوطني فإننا نرى أن المدارس الحكومية تزهو بكثير من

البرامج والاحتفالات التي تعزز قيم الولاء والانتماء وتعزيز الهوية الوطنية في مدارسنا ، وما الصورة التي تنقلها المدارس سواء من غرس شجرة الاتحاد إلى الاحتفالات الأخرى والأنشطة الأخرى والبرامج التعليمية وتفاعل المجتمع وأولياء الأمور والمعلمين في تعزيز هذه القيم إنما هو تأكيد على تعزيزنا لسياسة تعزيز الهوية الوطنية في المدارس الحكومية ، أما في المدارس الخاصة ، فقد أتفق مع الأخ أحمد فيما ذهب إليه بأن المدارس الخاصة لم تحظ بالاهتمام الذي حظيت به المدارس الحكومية في تعزيز هذا الاتجاه ، وإيماناً منا في وزارة التربية والتعليم بالتأكيد على أهمية أولاً المدارس الخاصة خاصةً وأن كثير من أبنائنا يدرسون في هذه المدارس ، وأيضاً المناهج التي تقدمها هذه المدارس وتعددها ، قمنا في الفترة الماضية بمراجعة الكثير من الأنظمة والقوانين والتشريعات التي تنظم هذه المدارس ، وإن شاء الله من ضمنها قانون للمدارس الخاصة والذي سوف يعرض على مجلسكم الموقر - إن شاء الله - قريباً والذي يشكل فيه صياغة لرسم للمدارس الخاصة ، كما تم في الفترة الماضية أولاً إصدار قرار وزاري ملزم لكافة المدارس الحكومية والخاصة بتحية العلم وأداء السلام الوطني في طابور الصباح بشكل يومي .

ثانياً : تطبيق مناهج التربية الوطنية والدراسات الاجتماعية في المدارس الخاصة العربية التي تطبق مناهج الوزارة ، والتي تتضمن مفردات كثيرة لتعزيز الهوية الوطنية وعناصرها بدءاً من رموز الوطن ونظام الدولة وقوانينها ومؤسساتها وعناصر الثقافة والتراث والمسؤولية الوطنية الفردية والمجتمعية ، بالإضافة إلى معلومات تاريخية وجغرافية واقتصادية عن دولة الإمارات العربية المتحدة ، وقد تم البدء بتدريس منهج الدراسات الاجتماعية باللغة الإنجليزية للطلبة الأجانب غير الناطقين بالعربية في الصفوف من (3-9) والذي يحوي معلومات عن دولة الإمارات العربية المتحدة ودول الخليج ، كما تم تخصيص منهج مفصّل عن دولة الإمارات العربية المتحدة باللغة الإنجليزية للطلبة الأجانب في المدارس الخاصة سيبدأ تطبيقه دراسته منذ العام المقبل بعد الانتهاء - إن شاء الله - من كل إعداده خاصة بعد إقرار الوثائق الوطنية وسوف يشمل الصفوف من (1-12) وفق خطة زمنية .

طبعاً نحن في هذا العام تم إقرار وثيقة اللغة العربية ووثيقة الدراسات الإسلامية ، وأيضاً جاري إقرار وثيقة التربية الوطنية ، وهذه مراجعة لمناهجنا في المدارس الحكومية ، وأيضاً هناك قرار من مجلس الوزراء بأن ذلك سيشمل - أيضاً - المدارس الخاصة ، وهذه الوثيقة سوف لن تكون - فقط - للمدارس الحكومية بل في المدارس الخاصة ونتأمل - إن شاء الله - أن يكون المنهج جاهزاً في الفترة القادمة .

أيضاً تدريس مناهج التربية الإسلامية واللغة العربية التي تعزز - مع المواد الأخرى - الهوية الوطنية باحتوائها على نصوص وتطبيقات محلية ، أيضاً تصميم وطباعة دليل إرشادي للمعلمين لتعزيز الهوية الوطنية استناداً إلى المناهج القائمة بما يحقق رؤية الإمارات (2021) وسوف يوزع هذا الدليل على جميع المدارس الحكومية والخاصة - أيضاً إن شاء الله - مع مطلع العام القادم ، استثمار الأغلفة الداخلية للكتب المدرسية ولأول مرة لتعزيز مفاهيم الأمن والسلامة والعمل التطوعي عبر لوحات مصورة وأنشطة إثرائية شائقة تستهدف المتعلم لحلها وترسيخ ممارسة المفهوم المقصود من ورائها ، وهذه الأغلفة تم التعاون - الحقيقة - بين وزارة التربية والتعليم والمجلس الوطني للأمن بحيث تكون هذه الأغلفة هي أغلفة ترسخ مفاهيم الأمن والسلامة في الدولة ، وسوف تكون - أيضاً - متوفرة في المدارس ، كما تم طباعة رؤية الإمارات (2021) باللغتين العربية والإنجليزية وتوزيعها على المدارس ، إلزام المدارس الخاصة - إن شاء الله - بقرار مجلس الوزراء باعتماد مواد التربية الإسلامية واللغة العربية مواداً إلزامية في المدارس الخاصة وتحديد أنصبتها من الحصص ، وجاري - أيضاً - وضع ضوابط لتطبيق المواد الإثرائية في المدارس الخاصة فيما يتعلق بالتربية الإسلامية واللغة العربية والدراسات الاجتماعية ذات العلاقة بالدين واللغة والتاريخ والهوية والثقافة وخضوعها لرقابة الوزارة بحيث لا يعتمد أي برنامج دون الحصول على موافقات الجهات المختصة .

لاشك أن الفترة الماضية شهدت مراجعة للمدارس الخاصة - وإن شاء الله - في حال صدور القانون في أسرع وقت ممكن سوف يعزز هذا الدور وسوف يعزز - أيضاً - من طرح البرامج سواء برامج تعليمية أو مناهج أو أنشطة إثرائية أو برامج أخرى سوف يكون لها دور كبير لتعزيز الهوية الوطنية في المدارس الخاصة ، فأريد أن أطمئن الأخ أحمد بأن المدارس الخاصة تحظى حالياً بالكثير من الاهتمام ، وما هذه البرامج التي أعدت خلال الفترة الماضية والحالية إلا مراجعة للوضع القائم في المدارس الخاصة وضرورة تعزيز الهوية الوطنية في المدارس الخاصة وتعزيز برامجها ، فكما تعلمون هناك كثير من المناهج في المدارس الخاصة ، لدينا أكثر من (17) منهجاً متفاوتة ، من المنهج البريطاني حتى الياباني ، وبالتالي المراجعة ضرورية لأهمية التزام هذه المدارس بتعزيز برامج التربية الوطنية وتعزيز الثقافة الوطنية وقد أصبحت من الأمور الحتمية التي نسعى لها - إن شاء الله - في الفترة الحالية والمستقبلية لتعزيزها ، وشكراً للأخ أحمد .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير ، الأخ أحمد تفضل .

سعادة/ أحمد محمد رحمة الشامسي :

بسم الله الرحمن الرحيم ، شكراً معالي الرئيس ، وشكراً لمعالي الوزير على هذا الشرح القيم وعلى مداخلاتك وعلى اهتمامك الهوية الوطنية ، والملاحظ اليوم أن كافة الأسئلة التي طرحت كان لكل منها عنصر من عناصر الهوية الوطنية بدايةً من اللغة العربية في جامعة الإمارات والاختلاط والتوطين إلى أن وصلنا إلى السؤال الذي يتعلق بالهوية الوطنية ، حقيقة مداخلتي اليوم لن تكون من خلال أنظمة وقوانين وإصدارات أصدرتها الوزارة أو مختلف المؤسسات في الدولة لكني سأتكلم عن واقع يحدث في المدارس الخاصة بدولة الإمارات العربية المتحدة والذي يؤثر تأثيراً مباشراً على العملية التعليمية وعلى الهوية الوطنية لأبناءنا المواطنين الذين يدرسون في المدارس الخاصة ، وأيضاً أبناء العرب الذين يدرسون في هذه المدارس والجاليات الأخرى.

نحن في البداية لابد أن نتفق على مفهوم مشترك عن الهوية الوطنية ، وأنا حقيقة حاولت أن استحدث مفهوم وكتبت بعض الأمور - ولن أقول تعريف لأن التعاريف تختلف من شخص إلى آخر ولكن هذا جهد شخصي - حيث قلت أن الهوية الوطنية هي عبارة عن إحساس بالانتماء لهذا الوطن من خلال الولاء لمقومات الدولة من خلال مجموعة من العناصر ، هذه العناصر أهمها عنصر الدين ، اللغة ، الأرض ، القيادة ، القيم ، والأخلاق ، والعادات والأعراف التي نشأنا عليها نحن في هذا المجتمع ، طبعاً أنا لا أشكك بدور الوزارة - حقيقة - فالوزارة لها دور كبير في هذا الموضوع لكن ربما الدور يكون ناقصاً ليس من ناحية التشريعات بالتحديد ، لكن من ناحية المراقبة والمتابعة في هذا المجال .

معالي الرئيس ، معالي الوزير ، هناك تحديات كثيرة تواجه عملية الهوية الوطنية في المدارس الخاصة وهي عبارة عن التركيبة السكانية لدولة الإمارات العربية المتحدة ، طبعاً المواضيع كلها متداخلة لكن هذا موضوع مهم ، ونحن دائماً في الصحافة تخرج لنا إشارات أن دولة الإمارات العربية المتحدة تحتضن ما يزيد على مئتي جنسية ، وأنا أقول - وبكل أسف - نحتضن مئتي جنسية لأننا تأثرنا بهذا الواقع ، فكل جنسية لها عاداتها ودينها وأخلاقها وقيمها ، وهذه الجنسية تختلط من خلال وجودها في المدارس ومن خلال مناهجها - مثلما تفضل معالي الوزير - ووضّح أن هناك أكثر من (17) منهاجاً وهذا كلام صحيح - وبعض الإحصائيات قالت أن هناك (18)

منهاجاً - ونحن نتفق في هذا الموضوع ، وأن في إمارة واحدة هناك (13) منهاجاً دراسياً يدرس ، وهذا حسب إحصائيات قرية المعرفة في دبي حيث لديهم مركزاً للإحصائيات .

هناك في الدولة - معالي الرئيس ، معالي الوزير ، الإخوة الأعضاء - (473) مدرسة خاصة تدرس أكثر من نصف مليون طالب ، نصف هؤلاء الطلبة من المواطنين ، ويدرسون مناهج أجنبية ، ومواد اللغة العربية والتربية الإسلامية والتربية الوطنية تعتبر عناصر ثانوية في هذه المدارس ، حيث يأخذون التربية الإسلامية من حصتين إلى ثلاث حصص في الأسبوع ، واللغة العربية من ثلاث إلى أربع حصص في الأسبوع ، نحن لا نقلل من أهمية اللغة الإنجليزية بل هي مهمة ويجب الاهتمام بها لكن - أيضاً - يجب أن نعطي نفس الوزن للغتنا وتربيتنا الإسلامية وعناصرنا في التربية الوطنية - على سبيل المثال - .

معالي الرئيس ، باختصار وبسرعة كل هذه العناصر تمس بالثوابت التاريخية والمعاصرة للدولة، وإننا في هذه اللحظة حيث قال صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد من خلال مداخلاته على الشبكة الإلكترونية أو فضاء العالم الافتراضي : " أننا شعب لنا تاريخ ولنا جذور - وأنا تابعته خلال الأسبوعين الماضيين - ولسنا شعب اللحظة " ، فجذورنا ممتدة في هذه الدولة منذ مئات السنين ويجب الحفاظ عليها، وأنا أطلب من معالي الوزير تعزيز دور الوزارة في الرقابة على هذه المدارس ومتابعتهم وملاحظة أي مخالفات يقومون بها في عملية تعزيز الهوية الوطنية، وشكراً معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

شكراً يا أخ أحمد ، معالي الوزير تفضل .

معالي / حميد محمد القطامي : (وزير التربية والتعليم)

معالي الرئيس ، أنا أتفق - الحقيقة - مع ما ذهب إليه الأخ أحمد ، واتفق - أيضاً - مع المطالبة بتعزيز دور الرقابة على المدارس الخاصة ، وبالنسبة للرقابة على المدارس الخاصة فلم يكن يتناسب هذا الدور في الفترة الماضية مع الوزارة ، ولكن أؤكد له أن هناك مراجعة حالية ، وإن شاء الله في المستقبل سيكون هناك دور أكبر حول الرقابة على هذه المدارس ، وأتفق معه - أيضاً - أن هذه المدارس الخاصة عليها أن تتحمل دور كبير خاصة أنها تتوجه تنشئة أبناءنا وتنشئة بناتنا فعليها أن تنشئهم بما يحتاجه هذا المجتمع وبما - أيضاً - يتناسب مع خصائص هذا المجتمع من ثقافة ودين وولاء وانتماء ، فإن شاء الله نتطلع إلى أن الوزارة ستلعب دوراً رقابياً أكبر وصلاحيات أكثر من خلال بعض القوانين والتشريعات التي سوف تصدر قريباً - إن شاء الله -، وأؤكد على كل ما ذهب إليه العضو بضرورة تعزيز الهوية الوطنية في مدارسنا أسوة في المدارس الحكومية الأخرى ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، أخ أحمد تفضل .

سعادة/ أحمد محمد رحمة الشامسي :

معالي الرئيس ، معالي الوزير ، أتقدم لك بالشكر على اهتمامك هذا وتأكيدك على هذه العملية ولكن أحببت أن أضع بعض النقاط حتى تكون واضحة للجميع ، ولكي تسجلونها عندكم لملاحظتها وإبداء الرأي فيها واتخاذ القرارات المناسبة فيها ، وقبل أن أبدأ أقول أن صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان - رئيس الدولة "حفظه الله" له مقولة حيث يقول فيها : " من لا هوية له لا وجود له في الحاضر ولا مكان له في المستقبل " ، ومن هذه المقولة أنا أطالب - صراحةً - الوزارة بالاهتمام بالعناصر التالية :

السلام الوطني للدولة ، يعزف السلام الوطني للدولة في المدارس الخاصة ولا يلاقي أي اهتمام أو انتباه ، كنا في السابق إذا عزف السلام الوطني - وأذكر قبل سنوات كان يعزف سلاماً وطنياً لدولة أخرى في دولة الإمارات وهذا منذ سنوات - ، فمن باب المدرسة نرمي الكتب ونبقى واقفين احتراماً لهذا السلام الوطني ، بينما عندما يعزف السلام الوطني الآن ترى العبث في هذه المدارس وعدم اهتمام للسلام الوطني .

أيضاً هؤلاء الطلبة لو وجهنا لهم سؤالاً : ارسموا علم دولة الإمارات العربية المتحدة فأنا أستطيع القول أن أغلب هؤلاء الطلبة لا يستطيعون تحديد لون علم دولة الإمارات العربية المتحدة ولا يستطيعون رسمه .

أطلب منكم تكثيف مواد التربية الإسلامية للمواطنين - وأيضاً - تعليم الغير مسلمين لأن ذلك جزء من العملية المتكاملة لا أن نهملهم بإعطائهم مادة للدراسة - فقط - بل مادة فيها نجاح ورسوب ، من غير اللازم أن يسلم الطالب لكن يجب أن يتعرف على ديننا وعلى ثقافتنا .

بالنسبة للغة العربية - يا معالي الوزير - فإن الطلبة في هذه الأيام يتخرجون من المدارس الخاصة وفي الثانوية العامة وهم لا يجيدون قراءة الجريدة ، وهذا واقع ونحن مطلعون عليه كل يوم ، فأعتقد أن هذا الموضوع يحتاج لاهتمام .

التاريخ ، أن يهتم الطالب بتاريخ هذه الدولة ، هناك تاريخ قديم ، وموجود تاريخ عريق لهذه الدولة ، هناك تاريخ إسلامي ، هناك تاريخ عربي ، في هذه المدارس الخاصة - معالي الرئيس، معالي الوزير - يدرسون تاريخ الحرب الأهلية في الولايات المتحدة الأمريكية ، ويدرسون الحرب العالمية الأولى والثانية ، وفي بعض مدارس الجاليات فإنها تدرس تاريخ بلدانها ولا مانع من ذلك

من باب الثقافة لكن لابد أن يكون تاريخ الدولة والتاريخ الإسلامي في هذه المناهج ، نحن لا نريد أن نتعلم الفتوحات الأمريكية أو الفتوحات الروماني بل نريد أن نتعلم عن الحروب الإسلامية وماذا حدث فيها ، ليس من باب تجييش هذا العالم لكن من باب المعرفة.

معالي الرئيس ، آخر نقطة أحب أن أوضحها وأتكلم عنها هي نقطة المعلم ، فالمعلم هو أهم عنصر في العملية التعليمية وهو الذي لابد أن يحظى بالاهتمام في هذه العملية ، معظم المعلمين في المدارس الخاصة - مع احترامي لهم - أقول إن هناك فئة محترمة ومحافظة على العادات والتقاليد وأنقل احترامي لهم من خلال هذا المجلس ، لكن في الجانب الآخر هناك مجموعة كبيرة من المعلمين والمعلمات في هذه المدارس لا يحترمون ثقافتنا ولا لباسنا ولا عاداتنا ، نلاحظ بعض المدرسات - مع احترامي - والمدرسين يلبسون ملابس غير محتشمة ، ليس الموضوع موضوع الاحتشام في المراكز التجارية بل نحن نتكلم عن الاحتشام في المدارس ، وأنا رأيت هذا بعيني حيث أوصل أولادي شخصياً يومياً إلى المدرسة وأنا لا أتكلم عن شيء افتراضي بل أكلم عن الواقع الذي نعيشه الآن في هذه الدولة ، وترى أحياناً بعض المدرسين والمدرسات يدخنون خارج باب المدرسة ، والباب هو من ضمن السور ، والسور هو الحرم المدرسي ، أعتقد أن معالي الوزير يوافقني على هذا الرأي ، يفترض ألا يقومون بالتدخين في الحرم المدرسي بل يجب أن يخرجوا إلى الشارع للتدخين ونحن لا نستطيع أن نتدخل في خصوصياتهم إلى هذه الدرجة ، فالناس تدخل وتخرج من باب المدرسة الداخلي وهم يدخنون على الكراسي .

في النهاية معالي الرئيس ، أشكركم وأشكر معالي الوزير على سعة صدره والإخوة الأعضاء، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً يا أخ أحمد الشامسي ، معالي الوزير تفضل .

معالي / حميد محمد القطامي : (وزير التربية والتعليم)

شكراً معالي الرئيس ، وشكرا للأخ أحمد ، والتأكيد الأساسي هو الرقابة ، فمثلاً ظاهرة التدخين في المدارس ممنوعة ، وهناك قرارات وزارية بشأن ذلك سواء كانت مدارس حكومية أو خاصة ، ممنوع منعاً باتاً ، لكن إذا حدثت حالات تجاوز في هذه الظاهرة فعلينا أن نطبق المخالفات ، وبالنسبة لقضية الاحتشام داخل المدرسة فهناك قرارات تنص على هذا الشيء وتنظم ذلك ، لكن إذا ظهرت هناك مخالفات فأعتقد أننا بأمسّ الحاجة إلى تعزيز الرقابة - وأيضاً - تكثيف الحصص والمواد الوطنية أو المناهج الوطنية سواء اللغة العربية أو التربية الوطنية في المدارس الخاصة ،

وهذا ما سنعمل عليه - إن شاء الله - في الفترة القادمة خاصة بعد إقرار مجلس الوزراء للوثيقة الوطنية للغة العربية وضرورة - أيضاً - تطبيقها على المدارس الخاصة ، وشكراً معالي الرئيس وشكراً للأخ أحمد .

معالي الرئيس :

شكراً معالي وزير التربية الأخ حميد القطامي ، ونشكره على تفاعله مع أسئلة الإخوة الأعضاء وعلى حضوره ، ونأمل - إن شاء الله - تشريفه لنا في الاجتماعات القادمة ، والآن ننتقل إلى البند السادس .

*** البند السادس : الموضوعات العامة :**

- مناقشة موضوع " سياسة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء " .

معالي الرئيس :

ليتل نص الموضوع .

تلي الموضوع ونصه :

" تختص الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء بتوفير احتياجات الإمارات التي تشرف عليها الهيئة من الطاقة والماء ، والعمل على إنشاء المشاريع ورفع القدرة على توليد الطاقة ونقلها وتوصيلها ، وإنتاج الماء لسد الاحتياجات المتزايدة وبأقل تكلفة ممكنة ، إلا أنه لا تزال هناك مشاريع كثيرة لم تصلها الكهرباء والماء ، والتي قد تضرر منها كثير من المواطنين والمستثمرين في الدولة .

لذا نرجو مناقشة سياسة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء من خلال المحاور التالية :

- الخطة المستقبلية لعمل الهيئة للسنوات القادمة .

- القوانين والتشريعات المنظمة لعمل الهيئة .

- خطط الهيئة في توصيل الكهرباء والماء للمشاريع التي لم تصل إليها .

- معايير تحديد رسوم توصيل الكهرباء للمواطنين .

مقدمو الطلب

سعادة / أحمد عبدالله الأعمـــــاش

سعادة / رشاد محمد بوخـــــــش

سعادة / سلطان سيف السماحـــــي

سعادة / عائشة أحمد محمد اليماحي

سعادة/ مصبح سعيد الكتبي : (مراقب المجلس)

معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

تفضل يا أخ مصبح .

سعادة / مصبح سعيد الكتبي : (مراقب المجلس)

معالي الرئيس ، بصفتي مراقباً للمجلس هناك سؤال مطروح من سعادة العضو مروان بن غليطة لمعالي الوزير صقر غباش لم يتم التنويه إليه ، فهل اعتذر عن الحضور أم ماذا ؟

معالي الرئيس :

معالي الوزير صقر غباش - كما هو مذكور في جدول الأعمال الذي وصلكم - اعتذر عن الحضور ...

سعادة / مصبح سعيد الكتبي : (مراقب المجلس)

ولكن لم يتم التنويه لذلك !

معالي الرئيس :

هل تودون أن نقرأ الرسالة الواردة من معالي الوزير ؟ تفضل يا أخ مروان .

سعادة / مروان أحمد بن غليطة :

شكراً معالي الرئيس ، أنا اعتقدت أنه سيأتيني الدور للمداخلة في هذا الموضوع ، فإذا سمحت لي فلدي مداخلة في هذا الموضوع مدتها دقيقة لأن السؤال أنا الذي وجهته ...

معالي الرئيس :

ولكن الوزير لم يحضر يا أخ مروان فكيف تتداخل ؟

سعادة / مروان أحمد بن غليطة :

كوني العضو مقدم السؤال فلدي إضافة على السؤال ويمكن أن أسحبه ، فلدي تعليق مدته دقيقة عن اعتذار الوزير .

معالي الرئيس :

عن اعتذار الوزير ؟ حسناً تفضل .

سعادة / مروان أحمد بن غليطة :

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله ، شكراً معالي الرئيس ، أشكر الحكومة لحرصها على تعاونها التام مع المجلس في قضايا الوطن والمواطنين .

معالي الرئيس ، أتقدم بالشكر الجزيل إلى معالي وزير العمل على حرصه على الحضور شخصياً للمجلس الموقر وهذا إن دل فإنما يدل على حرصه على مشاركة إخوانه الأعضاء هموم شريحة مهمة من المجتمع .

معالي الرئيس ، كما هو معلوم لديكم بأن هذا السؤال تم إرساله في الدور الأول من الفصل التشريعي في شهر مايو 2012 ، وتم طلب تأجيل الرد سابقاً برسالة من الوزارة ، وكما هو معلوم لمجلسكم الموقر أن المادة رقم (109) من اللائحة الداخلية للمجلس الاتحادي تنص على وأقتبس منها " ... يجيب الوزير المختص على السؤال في الجلسة المحددة لنظره وله طلب تأجيل الإجابة إلى موعد لا يزيد عن أسبوعين فيجاب إلى طلبه ولا يكون التأجيل لأكثر من هذه المدة إلا بقرار من المجلس ، وكذلك للوزير المختص بموافقة مقدم السؤال أن يودع الإجابة لدى الأمانة العامة للمجلس للاطلاع عليها " . معالي الرئيس ، نحن كخادمين للشعب سواءً موظفي الحكومة أو ممثلي الشعب في المجلس الوطني مطالبين ومحاسبين أولاً من قبل حكامنا "حفظهم الله" ومن ثم من قبل شعب الإمارات للأمانة التي تم تكليفنا بها وقبلنا تحملها برضانا دون إكراه ، فيجب علينا العمل بروح الفريق الواحد حكومةً وأعضاء بجد واجتهاد وبالتعاون التام مع بعضنا البعض للوصول للنتائج المرجوة .

معالي الرئيس ، كأعضاء للمجلس مؤتمنين من قبل المواطنين - كما هو معلوم لديكم - يتم تقييمنا ومتابعتنا من قبلهم ، وهم الذين وضعوا ثقتهم فينا لنقل همومهم وتطلعاتهم وينتظرون منا الإجابات في الوقت المحدد على أسئلتهم وهمومهم عبر الوسائل المعتمدة للمجلس .

معالي الرئيس ، بالأمس كنا في ندوة ولقاء مع مجموعة من المواطنين ، أنقل لك حرقة مواطن تحدث بألم وحسرة من تجاهل الوزير الفلاني والمسؤول العلاني عن رسائل مرسلة بالبريد المسجل ، عُرضت عليهم للإجابة عليها ولم يأتهم الرد حتى اليوم .

معالي الرئيس ، الإفادة لم تصل حتى ولو بسطر ، " شكراً على تواصلك وسيتم النظر في موضوعك " ، إلى هذه الدرجة ، حتى هذا السطر لم يصل إلى المواطن ، المواطن لا ينتظر من موظف الحكومة حضور بل ينتظر منه - فقط - كلمة " إن شاء الله " و "حاضر" و "فالك طيب" و "سيتم الرد على سؤالك وترجمته إلى مشروع عمل وسينفذ" .

في الختام ، أشكر لك سعة صدرك والوقت المتاح للمداخلة وأسجل طلبين - يا معالي الرئيس - وأرجو أن يتم التواصل عن طريق الأمانة العامة للمجلس :

أولاً : رسالة تصل إلى سيدي صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد - رئيس مجلس الوزراء "حفظه الله" بتوجيه معالي وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ومعالي وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني - وتمنيت أن يكون موجوداً ليعطيني وقتاً للرد على البرلمان لكن البركة في الدكتور والشباب الموجودين - بمراجعة وتقييم معايير مؤشرات التواصل مع المجلس أولاً ومع المواطنين مما يضمن الرد أولاً وسرعة الاستجابة حسب مؤشرات الأداء المعتمدة في الوزارات .

الطلب الثاني : أطلب من معالي وزير العمل الرد كتابياً وأنا أحلله من الحضور للمجلس ، والرد الكتابي يسد سؤالي - وإن شاء الله - يجيب على الاستفسار لأن هناك أناس من خلفي تتابع وتسأل ماذا حدث بالموضوع ، فالرد الكتابي سيسد السؤال الذي طلبته ، وأشكر لمعالي الوزير حضوره أو التزامه وطلبه للحضور للمجلس ، وشكراً معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

شكراً يا أخ مروان ، بالنسبة لمعالي الأخ صقر غباش - وزير العمل فهو - حقيقة - متعاون وسبق أن حضر للمجلس وأجاب على العديد من التساؤلات ، وأعتقد أن اعتذاره بسبب ظرف صحي حاصل في عائلته وأعتذر لهذا السبب وهناك أسباب أخرى ، بالتأكيد أن الوزير له سبب وجيه في هذا الموضوع ونحن سنتابع مسألة الرد على سؤالك سواء بطريقة الكتابة أو بحضوره ، ومثل ما تعرفون العملية الإجرائية للإجابة عن السؤال فإذا رد الوزير كتابياً فربما يكتفي العضو بهذا الرد وربما لا يكتفي ويطلب حضور الوزير إلى المجلس .

وبالنسبة للاقتراح الثاني فأعتقد أن المسألة تدخل في سياق آخر يمكن أن نناقشه في هيئة المكتب ونعلمكم عنه للمتابعة - إن شاء الله - ، شكراً أخ مروان .

والآن ليتفضل الأخ مقرر لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة على المنصة ، بالنسبة لمناقشة الموضوع يا إخوان فالآن وبعد مرور سنة على عملنا في هذا المجلس - كما تعرفون - هناك قواعد عامة لمناقشة هذا الموضوع ، هذه القواعد تشمل قراءتكم واطلاعكم المسبقة على تقرير اللجنة التي أوكلتم إليها دراسة هذا الموضوع والنظر فيه وإعداد التوصيات فيه ، ثم بعد ذلك قيام المقرر بقراءة تلخيص للتقرير والتوصيات ، ثم بعد ذلك الموافقة على هذا التقرير ، ثم فتح باب النقاش أمام الإخوة أعضاء اللجنة التي أعدت هذا التقرير ، ثم بعد ذلك الأعضاء الآخرين الذين سجلوا أسماءهم لكي يعقبوا ويعلقوا على هذا الموضوع .

طبعاً الإخوان الأعضاء مقدمو الطلب تعرفونهم وهم سعادة / أحمد عبدالله الأعماش وسعادة / رشاد محمد بوخش وسعادة / سلطان سيف السماحي وسعادة / عائشة أحمد محمد اليماحي وسعادة/ أحمد محمد الجروان وسعادة / حميد محمد بن سالم وسعادة ، عبدالعزيز عبدالله الزعابي وسعادة الأخ / سالم بن هويدن ، وطالبو الكلمة من بعدهم وهم سعادة الأخ / علي جاسم أحمد وسعادة الأخت / شيخة العري وسعادة الأخ / أحمد الشامسي وسعادة الأخت / شيخة العويس وسعادة الأخ/ علي عيسى النعيمي ، والآن نبدأ بتلاوة ملخص التقرير ، تفضل سعادة المقرر .

سعادة / رشاد محمد بوخش :

بسم الله الرحمن الرحيم ، شكراً معالي الرئيس .

ملخص التقرير

أحال المجلس بجلسته السادسة في دور الانعقاد العادي الأول المعقودة بتاريخ 21 فبراير 2012 موضوع " سياسة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء " إلى اللجنة لدراسته وتقديم تقرير عنه للمجلس ، وعقدت اللجنة لهذا الغرض عشرة اجتماعات لدراسة الموضوع بمقر الأمانة العامة في دبي ، وانتهت اللجنة إلى عدد من النتائج والملاحظات الأساسية وهي كالتالي :

المحور الأول : الخطة المستقبلية لعمل الهيئة للسنوات القادمة .

استنتجت اللجنة الآتي :

أولاً : عدم وضوح الخطط المستقبلية بشكل يخالف رؤية الإمارات (2021) وذلك من خلال مراجعة الخطة الاستراتيجية السابقة من (2008-2010) والخطة الحالية من (2011-2013) .

ثانياً : تواضع جهود الهيئة في توطين الوظائف التنفيذية والتخصصية وعدم وجود خط زمني محدد لتوطين هذه الوظائف ، حيث قدرت نسبة التوطين فيها خلال عام 2011 بـ (43.4%) في الوظائف التنفيذية و (14.4%) في للتخصصات الفنية .

ثالثاً : عدم توضيح الهيئة إلى ما يشير إلى وجود دراسات علمية مستقبلية تعتمد عليها الهيئة في خططها التطويرية لتوفير الكهرباء والماء للمناطق التي تقع ضمن اختصاصات الهيئة .

المحور الثاني : القوانين والتشريعات المنظمة لعمل الهيئة . استنتجت اللجنة في هذا المحور الآتي:

أولاً : أنه على الرغم من صدور القانون الاتحادي رقم (31) لسنة 1999 بشأن إنشاء الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء إلا أنه لم يتم إصدار اللائحة التنفيذية للقانون حتى الآن مما سبب العديد من الإشكاليات الإدارية والمالية المرتبطة بعمل الهيئة .

ثانياً : على الرغم من أن اللجنة تبدي اعتباراً قيماً ومهماً لقرار مجلس الوزراء رقم (37) لسنة 2009 بشأن إنشاء مجلس الإمارات للماء والكهرباء خاصة في إطار المسؤوليات والمهام التي أناطها القرار بهذا المجلس إلا أن اللجنة لم تلاحظ أية نتائج إيجابية ملموسة لأعمال هذا المجلس .

المحور الثالث : خطط الهيئة في توصيل الكهرباء والماء للمشاريع التي لم تصل إليها ، واستنتجت اللجنة في دراستها لهذا المحور الآتي :

أولاً : بأن الهيئة تخلت عن اختصاص توليد الكهرباء والذي يقع ضمن اختصاصها الأصلي واعتمادها على شراء الطاقة على الرغم من وجود خطط سابقة للهيئة بإضافة محطات جديدة لتوليد الكهرباء بالإضافة إلى المحطات الحالية ، إلا أن الهيئة لجأت إلى خيار شراء الطاقة مما أدى إلى ارتفاع أعداد طلبات المشاريع الجاهزة في قائمة الانتظار سواء التجارية والصناعية والطلبات ذات الملكية المشتركة ، ومشاريع التملك الحر الخاصة بالمواطنين وغير المواطنين ، وبعض المرافق الحكومية .

ثانياً : وجود عدد من الإشكالات الأساسية التي تواجه الهيئة في تنفيذ هدفها الاستراتيجي الخاص بتوفير الدعم المتميز للمتعاملين .

ثالثاً : على الرغم من دخول دولة الإمارات ضمن الدول التي ستستخدم الطاقة المتجددة والمستدامة في المستقبل وقيام مشروعات محلية في ذلك إلا أن الهيئة لم تتناول ذلك ضمن خطتها الاستراتيجية .

المحور الرابع : معايير تحديد رسوم توصيل الكهرباء للمواطنين ، واستنتجت اللجنة في هذا المحور الآتي :

أولاً : تباين شروط تحديد تسعيرة الماء والكهرباء بين إمارات الدولة حسب الموزع الرئيسي في الإمارة في شأن التوصيل وسعر الاستهلاك .

ثانياً : تباين شروط الإعفاءات بين المواطنين دون ضوابط محددة بسبب عدم وجود أي نظام أو لائحة تختص بحدود الإعفاء والفئات وتنظيمها مما أدى لتباين شروط الإعفاء بين المتعاملين على الرغم من استثناء قرار المجلس الوزاري للخدمات بإلغاء الإعفاءات من بعض الفئات .

التوصيات في ضوء ما طرح من ملاحظات ونتائج وبناءً على ما استمعت إليه اللجنة من ردود الحكومة فإن اللجنة ارتأت أن تتقدم بالتوصيات التالية :

أولاً : ضرورة الإسراع ووضع آلية عمل واضحة في توصيل الكهرباء إلى المشاريع السكنية والتجارية والصناعية الخاصة بالمواطنين والمرافق الخدمية والحكومية وفي أقرب وقت لما

للتأخير من آثار سلبية على المواطنين تتمثل بالملاحقات القضائية من المصارف وشركات التمويل.

ثانياً : إعادة النظر في إلغاء القرار الوزاري رقم (2/190) لسنة 2008 بشأن إلغاء كافة الإعفاءات السابقة لكافة فئات المتعاملين بالهيئة والتأكيد على أهمية إقرار الإعفاءات للفئات المستحقة مثل المتقاعدين ، المعاقين ، المعسرين مالياً وفق أحكام المحاكم .

ثالثاً : التزام الهيئة بالمعايير الدولية المعتمدة في إنتاج الطاقة والماء من خلال الاعتماد على دراسات علمية وبرامج تدريبية تأهيلية تجنباً لزيادة الانبعاثات ومخرجات محطات التحلية ومحطات توليد الكهرباء .

رابعاً : قيام الهيئة بعمل دراسات تحليلية لقياس نتائج الاستبيانات التي تجريها على رضا المتعاملين وعلى الخدمات المقدمة منها .

خامساً : اعتماد الهيئة على النهج العلمي المخطط سيما في الاستعانة بالجهات والمؤسسات الإعلامية والاستشارية في التخطيط والإعداد لبرامج التوعية والإرشاد مع أهمية اعتماد هذه البرامج على لغات متعددة تتوافق مع مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة .

سادساً : الإسراع في إصدار اللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم (31) لسنة 1999 بشأن إنشاء الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء لما سيؤدي ذلك من تحديد نظم وإجراءات خاصة بتوصيل الخدمة وجودتها .

سابعاً : إعادة النظر في خطط الطوارئ المحددة من قبل الهيئة لمواجهة حالات الانقطاع المتكرر للكهرباء والماء وذلك من خلال الاعتماد على دراسات تقدير الموقف والخطط العلمية لمواجهة الحالات الطارئة بالإضافة إلى التنسيق مع الجهات المعنية في هذا الصدد .

ثامناً : التزام الهيئة النظم المحاسبية المعتمدة في قانون إنشائها وبما يضمن عدم ارتكاب مخالفات مالية وإدارية وضمان انتظام توزيع الموارد المالية في مبادرات وبرامج الهيئة .

تاسعاً : التعاون مع مجلس الإمارات للماء والكهرباء من خلال إنشاء برنامج عمل محدد يهدف إلى عدم تضارب سياسات وقرارات الهيئة مع أهداف إنشاء هذا المجلس وتكامل الخطط الاستراتيجية للمجلس والهيئة بما يضمن وضوح الرؤية المستقبلية في مستقبل هذه الخدمة .

عاشراً : إسراع الهيئة في إنشاء اللائحة الخاصة بشؤون العاملين للتغلب على الإشكالات الخاصة بترقيات وصرف البدلات المالية والشكاوى الإدارية الأخرى للمواطنين .

حادي عشر : منح المكاتب الفرعية في المناطق النائية صلاحيات أوسع في إطار تقديم خدمات متميزة لجميع فئات المتعاملين وخاصةً المواطنين القاطنين في تلك المناطق بأسهل وأسرع الطرق.

هذا واللجنة إذ ترفع تقريرها فإنها تأمل موافقة المجلس عليه .

معالي الرئيس :

شكراً يا أخ رشاد ، هل هناك أية ملاحظات على ملخص التقرير يا إخوان ؟ تفضل يا أخ علي جاسم .

سعادة / علي جاسم أحمد :

شكراً معالي الرئيس ، في البداية أحب أن أشكر الأخ رئيس اللجنة ومقرر اللجنة وأعضاء اللجنة على التقرير ، طبعاً هو اجتهاد من اللجنة ولكن من خلال اطلاعي على فحوى هذا التقرير وجدت أن اللجنة طرحت مجموعة من التساؤلات من خلال تقريرها أو حتى من خلال التوصيات ، لكن اللجنة لما تناقش الموضوع لا تصل إلى مرحلة نهائية واستخلاص المشكلة وتضع الحلول ، هناك ملاحظة من اللجنة نفسها أنها طلبت معلومات من الهيئة والهيئة لم ترد عليها ، فالمفروض أن تصر اللجنة على الحصول على المعلومات وتبرزها حتى في تقريرها وأنها طلبت المعلومة الفلانية ولم تحصل عليها من الجهة المختصة وأنا أتكلم بوجود معالي الوزير .

أيضاً هناك قوانين مرتبطة بالتقرير أو مرتبطة بقانون الهيئة ، فالمفروض أن تطلع اللجنة على القانون وتطلع على اللوائح الموجودة ، لأن اللجنة ذكرت في تقريرها أنه ليس هناك لوائح ! لكن هناك لوائح ، والقانون المعدل موجود ، وهناك تذييل في القانون أن اللائحة التنفيذية موجودة وفقاً لآخر تعديل قرار مجلس الوزراء رقم (27) لسنة 2001 في شأن لائحة شؤون العاملين واللائحة المالية ولائحة المواد ومقاولات الأعمال للهيئة الاتحادية للكهرباء والماء ، هل اللجنة لا تدري أن هذه الملاحظة موجودة في هامش مشروع القانون ومعتمدة في الهيئة على اللوائح السابقة ، فكان المفروض على اللجنة أن تطلع على اللوائح السابقة وإذا كانت تطالب بتجديد هذه اللوائح أو تحديثها فلتطلب ذلك ، أيضاً هناك مبادرات - وأنا كنت يا معالي الرئيس قد طلبت الكلمة أثناء طرح موضوع مشروع قانون الميزانية - ، فنحن الآن لو تلاحظون في نهاية شهر (11) وسندخل في شهر (12) والميزانية لم تصل بعد ، ويفترض أن تصل إلى المجلس قبل السنة المالية بشهرين على الأقل ، قبل ثلاثة أشهر أو أربعة أشهر وتأخذ فترة في النقاش - ، واللجنة لم تطلع على

برامج الوزارة في عام 2013 ، وهذا كان المفروض أقرب شيء لأنه عند مناقشة معالي الوزير الآن - وإذا كان هناك أخطاء أو تقصير في السابق لا يهم - ولكن يجب أن أرى ماذا ستفعل الهيئة في عام 2013 ؟ فلذلك عندي ملاحظات على التقرير وعلى الملخص ، وأنا أريد مناقشتها لأنها من خلال التقرير فلو تسمح لي - يا معالي الرئيس - أن أتكلم في هذا الموضوع .

بالنسبة للمحور الثاني - وهذا في ملخص التقرير - : " استنتجت اللجنة من المحور عدم وجود اللائحة ... " ، وأنا ذكرت أن اللائحة المعتمدة هي نفس اللائحة التي صدرت في عام 2001 ، كل اللوائح موجودة ولكن يفترض على اللجنة أن تطلبها وتطالب باستحداث هذه اللوائح .

في الصفحة (2) " وجود عدد من الإشكالات الأساسية التي تواجه الهيئة في تنفيذ هدفها الاستراتيجي الخاص بتوفير الدعم المتميز للمتعاملين " ، ما هي هذه الإشكاليات ؟ المفروض أن أتكلم عن الإشكاليات الموجودة وأضرب لها مثالين أو ثلاثة أمثلة وأطالب بتقويم هذه الناحية .

أيضاً الهيئة مسؤولة عن مناطق أو إمارات في الدولة مثل رأس الخيمة أو الفجيرة أو عجمان ، وعندما أناقش الهيئة فإني أناقشها على المناطق التي تشرف عليها ، وموضوع المقارنة فيما يتعلق بالأسعار فإن اللجنة صائبة لكن فيما يتعلق بالتوصية فإن التوصية ناقصة ، في هذه الحالة أنا أطالب - إذا كنت أطالب - بتخفيض الأسعار أو مساواة المشتركين في الإمارات التي تشرف عليها الهيئة بالمشتركين أو المواطنين الموجودين في الجهات الأخرى لهذا يجب أن تكون التوصية واضحة للحكومة بدعم أسعار الكهرباء والماء في المناطق التي تشرف عليها الهيئة مساواةً بأبناء المواطنين الموجودين - مثلاً - في دبي والشارقة وأبوظبي ، ويجب أن يكون هناك وضوحاً في العملية وحتى التوصية يجب أن تكون مباشرة لا أن تكون توصية عائمة .

وبالطبع المناطق النائية نحن نسميها المناطق البعيدة ، لأنه لا يوجد عندما مناطق نائية فيجب تعديل هذا المصطلح .

أيضاً هذه نقطة جيدة بالنسبة للجنة فهي لم تر آلية أو خطة مستقبلية مثل خطة خمسية على النظام القديم أو العشرية ، وذلك بسبب أن اللجنة لم تطلع على الميزانية ولم تطلع على البرامج والمبادرات المطروحة ، ولهذا المفروض أن تطلع اللجنة على الميزانية وعلى برامج الوزارة وترى ما هي الخطط الموجودة وهل هناك نقص أم لا .

أيضاً " لا يوجد هناك ما يشير إلى وجود دراسات علمية مستقبلية تعتمد عليها الهيئة في خططها التطويريــة لتوفير الكهرباء والماء بما يتوافق مع المواصفات والممارسات الدولية المعتمدة" ، وهــذا - كذلك - موضوع مهم وكان المفروض أن تبحث اللجنة فيه وبصورة أكثر من ذلك .

وبالنسبة للحوافز - أيضاً - بالنسبة للمواطنين وزيادة التوطين ، وهناك اقتراح بإنشاء معهد ضخم في عجمان في العام المقبل في 2013 ، فهذه مبادرة إيجابية يجب أن نركز عليها وتسجل للهيئة ، ونتأمل - كذلك - من الجهات الأخرى أن تحذو حذو الهيئة في هذا الجانب ...

معالي الرئيس :

أخ علي ، بالنسبة لطريقة إعداد التقرير فإن الملاحظات التي ذكرتها فيها جزئين ، جزء في المنهجية وهذا شيء جيد وسيرد عليه الإخوان ، وبالنسبة للتفاصيل فستبرز أثناء النقاش ، وبالنسبة للتوصية فستوزع عليكم أوراق كما هي العادة إذا كان لديكم توصيات إضافية تكتبونها حتى تضاف إلى التوصيات ، شكراً يا أخ علي .

سعادة / علي جاسم أحمد :

معالي الرئيس ، أنا أتكلم عن تقرير اللجنة ويجب على المقرر أن يرد علي في هذه الناحية ...

معالي الرئيس :

المقرر أم رئيس اللجنة يا أخ علي ؟

سعادة / علي جاسم أحمد :

المقرر يجب أن يرد علي ...

معالي الرئيس :

سيرد عليك يا أخ علي ...

سعادة / علي جاسم أحمد :

أنا لدي ملاحظات وأريده أن يرد علي ، فعندما نناقش تقرير لجنة فإننا نناقشه بهذه الصورة ، إذا كان لدينا ملاحظات فإن حضرة المقرر سيُبيّنها أو رئيس اللجنة أو حتى أي أحد من أعضاء اللجنة ، لأنه - كما قلت - هناك بعض الأمور التي كنت أتمنى من اللجنة أن تتعمق فيها وتتوسع فيها ، وتكون المعلومات التي لديها معلومات جيدة بحيث تدعم التقرير لأن المجلس يعتمد على التقرير وعلى التوصيات الواردة في التقرير ، فإذا كانت مبنية على أساس صحيح فالتوصيات ستكون جيدة ومدعومة ، ولكن إذا كانت التوصيات غير مبنية على أساس صحيح فسنكون غير متقنعين فيها قبل أن يأتي الرد من الحكومة بعدم الموافقة ، عموماً سأكمل كلامي - مثلما طلبت سعادتك - أثناء النقاش ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً أخ علي ، الأخ المقرر تفضل .

سعادة / رشاد محمد بوخش :

شكراً معالي الرئيس ، سأترك المجال لسعادة رئيس اللجنة الأخ أحمد الأعماش .

معالي الرئيس :

تفضل يا أخ أحمد .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

شكراً معالي الرئيس ، وأود أن أشكر سعادة الأخ علي ، كنت أتمنى من الأخ علي عندما تكون لديه مساهمة أن تكون قبل هذا اليوم وأن يدعم اللجنة ، ونحن أرسلنا بريد الكتروني أو طلب لجميع أعضاء اللجنة لإضافة أي معلومة أو مشاركة لمزيد من المساهمة ولإعطاء الحرية لمن يرغب في إضافة أي شيء ، إلا أن الأخ علي لم يشارك وهناك أعضاء آخرين شاركوا وساهموا معنا في إعداد التقرير والواقع الذي تعيشه هيئة الكهرباء ، لهذا فأنا أشكر الأعضاء الذين ساهموا مع اللجنة وأتمنى من الأخ علي أن يساهم معنا بطريقة مباشرة وليس الاكتفاء بالحديث من خلال هذا المنبر فقط .

بعد ذلك معالي الرئيس ، أود أن أتقدم بالشكر الجزيل والدعوات الخالصة إلى حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان - رئيس الدولة " حفظه الله ورعاه " للأمر الصادر من سموه بتاريخ مارس عام 2011 بزيادة الاستثمارات في قطاع الماء والكهرباء لتصل إلى خمسة مليارات وتسعمائة مليون درهم ، وهو إن دل على شيء فإنه يدل على أن حرص سموه والقيادة الحكيمة في دولة الإمارات العربية المتحدة على توفير الاستقرار والحياة الكريمة للمواطنين والمقيمين ومتابعة احتياجاتهم المختلفة بشكل مباشر .

ثانياً : أود أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد - رئيس مجلس الوزراء " رعاه الله " على موافقة مجلس الوزراء الموقر على التوصيات الصادرة عن المجلس الوطني في الفصل التشريعي الرابع عشر وأهمها الموافقة على توصيل الكهرباء لجميع الطلبات، والموافقة على سياسة التوطين وخاصة الوظائف الفنية والقيادية وهذه حسب التوصية الصادرة من المجلس الوطني الموقر في فصله التشريعي الرابع عشر .

معالي الرئيس ، مما لاشك فيه أن من أهم المرافق العامة ارتباطاً بالحياة اليومية للمواطنين والمقيمين على أرض الإمارات العربية المتحدة هو مرفق الكهرباء والماء متمثلاً في دور الهيئة الاتحادية من خلال المناطق التي تقع تحت مسؤوليتها ، إن تنظيم مرفق الكهرباء والماء تنظيماً إدارياً سليماً وارتقاء مستوى رضا الموظفين - وأنا أتكلم عن الموظفين والعاملين - ، بالإضافة

إلى ضبط الخطط التشغيلية المستقبلية والحالية التي تديرها الهيئة والتي تضمن نجاحها ، إلا أن اللجنة اجتهدت وبذلت ولكن واجهت صعوبات كثيرة لا أود ذكر تفاصيلها ، ولكن أود الحديث عن واحدة - فقط - ، حيث أن اللجنة طلبت من الهيئة دور مجلس الإدارة حول الإشراف على إدارة الهيئة تنظيماً وتنفيذاً حسب الهيكل وحسب اللوائح والتشريعات المنظمة والقوانين ، وحسب قرار مجلس الوزراء رقم (29) لسنة 2011 في شأن تنظيم حوكمة مجالس الإدارة والهيئات والمؤسسات والشركات الربحية وغير الربحية المملوكة للحكومة الاتحادية إلا أن الهيئة -للأسف- امتنعت عن تزويد اللجنة بهذا الطلب امتناعاً كاملاً ، وهذا الامتناع يخالف المادة (45) من اللائحة التنفيذية للمجلس الوطني ، مما جعل أمام اللجنة خياراً واحداً - فقط - وهو الحصول على معلومات من مصادر أخرى ، لذلك أطلب من المجلس أن يحمّل الهيئة مسؤولية هذه المعلومات من مدى صحتها أو عدم صحتها لامتناعهم عن تسليمنا لهذه المعلومات ، وأترك النقاش حول هذا الموضوع لجميع إخواني الأعضاء لما له من أهمية ولما لهم من اطلاع تام على جميع محتويات واقع هذا التقرير وما حوله ، وشكراً معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

شكراً يا أخ أحمد ، هل هناك أية ملاحظات أخرى ؟

(لم تبد أية ملاحظات)

معالي الرئيس :

إذاً نبدأ بمناقشة الموضوع العام ونشكر الأخ المقرر ، لقد أضيفت أسماء بعض الأخوات والإخوة إلى طالبي الكلمة وهم على التوالي : سعادة / عفراء البسطي ، سعادة / غريب الصريدي، سعادة / أحمد المنصوري ، سعادة / أحمد عبد الملك أهلي ، سعادة / محمد سعيد الرقباني ، سعادة/ الدكتور يعقوب النقبي ، سعادة / مروان بن غليطة ، سعادة / الدكتورة منى البحر ، سعادة / أحمد الزعابي ، سعادة / حمد الرحومي ، سعادة / سالم بالركاض العامري ، سعادة / سلطان بن جمعة الشامسي ، سعادة / خليفة ناصر السويدي ، سعادة / فيصل بن عبدالله الطنيجي .

نبدأ الآن بأعضاء اللجنة وأظن أنه الأخ أحمد الأعماش ، هناك فترة خمس دقائق للعضو ثم بعد ذلك تعقيب الوزير ، تفضل يا أخ أحمد الأعماش .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

شكراً معالي الرئيس ، معالي الرئيس أولاً أريد أن أتكلم عن موضوع المادة (120) من الدستور التي أكدت على انفراد الاتحاد تشريعاً وتنفيذاً لخدمات الكهرباء على الهيئة الاتحادية

للكهرباء ، والهيئة الاتحادية للكهرباء - الآن - أوقفت توصيل الكهرباء رغم قرار مجلس الوزراء الصادر ورغم قرار صاحب السمو رئيس الدولة "حفظه الله" بشأن توصيل الكهرباء والمبرر : " لا توجد طاقة " ، السؤال : ما هي الخطط والاستراتيجيات التي لدى الهيئة حول موضوع التنسيق بين الحاجة للكهرباء وبين الحاجة لتوفيرها ، أنا قررت أن أشتري الكهرباء، فما هي الخطة المتوازنة بين مدى الربط بين الحاجة وبين الطلب حتى لا أضطر إلى توقيف الكهرباء في يوم الأيام بسبب عدم وجودها لأنني أصبحت أعتمد على الغير ، فالسؤال: لماذا تخلت الهيئة عن مسؤوليتها الدستورية حول إنتاج وتوزيع الكهرباء واعتمدت على الشراء بدون خطط تتوافق مع احتياجات الدولة واحتياجات المناطق التي تقع تحت مسؤوليتها ، وشكراً معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

شكراً ، معالي الوزير تفضل .

معالي / محمد بن ظاعن الهاملي : (وزير الطاقة - رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء)

شكراً معالي الرئيس ، شكراً للإخوة الأعضاء ، أنا - طبعاً - سعيد دائماً في تواجدي معكم في هذا المنبر ، وبالنسبة لسؤال الأخ العضو أحمد الأعماش لماذا تخلت الهيئة عن توليد الطاقة ؟

أولاً : لم تتخل الهيئة عن توليد الطاقة ومازلنا ننتج الطاقة لكن هناك لدينا عدة خيارات ، الهيئة دائماً تسعى لإيجاد أرخص وسيلة لاستيراد الطاقة ، شراء الطاقة أو إنتاج الطاقة ، حالياً لدينا اتفاقية مع هيئة كهرباء ومياه أبوظبي لاستيراد الكهرباء ، هذه الخيار هو أرخص خيار ، وبصراحة الآن يزودوننا تقريبا بـ (1500) ميجا وات وترتفع إلى (1800) وتصل إلى (2500) ميجا وات وهي كمية كبيرة ، وبصراحة هذه الكمية كبيرة والاتجاه إلى أن نتوقف عن إنتاج الطاقة الكهربائية في محطات الكهرباء لسبب رئيسي ، حالياً نحن ننتج الكهرباء من خلال استخدام الغاز ولكن أرخص وسيلة هي الشراء من أبوظبي ، ثانياً : الحصول على الغاز ولدينا كمية قليلة من الغاز ونحن نشغل على الغاز . الخيار الثالث وهو الأغلى أن نشغل المحطات على الديزل ، وبصراحة نحن استطعنا من خلال هذه الاستراتيجية تخفيض الدعم ، حيث كانت الهيئة تحصل على الدعم في حدود (4) مليارات درهم في السنة ، هذا الدعم كبير واستطعنا بهذه السياسة أن نخفض الدعم إلى خمسمائة ألف أو مليون درهم ، وبالتالي كوننا خفضنا هذا الدعم فستستفيد جهات أخرى من هذه المبالغ ، وبالتالي الخيار كخيار توقيع اتفاقية واستيراد الطاقة من أبوظبي أتصور أنه خيار جيد وهو خيار في الاتجاه الصحيح ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير ، أخ أحمد تعقيب أخير تفضل .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

معالي الرئيس ، شكراً معالي الوزير على الرد ولكن مسؤولية الهيئة توفير الكهرباء ، لا يمنع أن الهيئة رأت أن هناك وسيلة أرخص للشراء وأوفر بالنسبة للانتاج فهذا لا يمنع ، لكن نحن نتكلم عن استراتيجية وخطة توفير الكهرباء وإيصالها للمحتاجين ، إذا أنت اشتريت الكهرباء أو أنتجتها فهذه مسؤولية الهيئة ، لكن نحن نتكلم الآن من عام 2007 أن هناك مواطنين متضررين ومدانين ، الخطة التوصيلية أعدت وصدرت وتكلم عنها الإعلام لكن إلى الآن كثير من المناطق لا يوجد فيها كهرباء ، وقبل شهر صدر قرار من الهيئة بإيقاف التوصيل ولا نعرف ما هو مبررها! أنا أقول - برأيي الشخصي - أن مسؤولية الهيئة إيجاد خطة وهي أن المنطقة الفلانية في السنة الفلانية بحاجة لكذا ميجا وات أنا أوفر هذه الطاقة من الشراء لا يمنع وأوفرها من الإنتاج لكن ستقع علي المسؤولية بتوفير هذه الطاقة بأي شكل كان ، أنا سؤالي أو طرحي : لماذا لا يوجد للهيئة خطط في هذا الشأن ؟ مما يدل على أنه لا يوجد للهيئة أي اهتمام باحتياجات المواطنين ، ولا يوجد لدى الهيئة اكتراث أو اهتمام بالمصائب والأضرار التي تقع على الناس ، بالتالي هم يقولون عندنا كهرباء حصلنا عليها بالسعر كذا وبعناها بكذا ، وإذا لم نحصل أكثر من ذلك فالوسيلة الأخرى في حال عدم توفر الطاقة هو قطعها عن الناس وحرمانهم منها بدون الانتباه إلى الأضرار التي تقع على الناس ، مرة أخرى أكرر مسؤولية الهيئة هي مسؤولية دستورية عن توفير الكهرباء وإيصالها للناس من أي مصدر كان ، سواء كانت من الشراء أو الإنتاج ، أرخص أو أغلى هذا لا يعنينا ، وبالتالي أكرر سؤالي : المسؤولية تقع على الهيئة ، فهناك أضرار كثيرة على الناس ، هناك متضررين ، وهناك قرارات صادرة من المجلس الوطني ، وقرار من مجلس الوزراء ، وقرارات أخرى بإيصال الكهرباء للناس إلا أن هذا لم ينفذ ، وشكراً معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

شكراً يا أخ أحمد ، معالي الوزير تفضل .

معالي / محمد بن ظاعن الهاملي : (وزير الطاقة - رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء)

شكراً معالي الرئيس ، أولاً دعني أوضح نقطة ، حالياً يتم التوصيل للمواطن في الجانب السكني، واستثمارات المواطن التجارية والصناعية ، وإذا كان سعادة الأخ العضو أحمد يتكلم عن

التملك الحر فهذا موضوع آخر ، نحن نتكلم - صراحة - بأن لدينا خطة كيف وصلنا إلى هذه الأرقام وهي (2500) ميجا وات من هيئة مياه وكهرباء أبوظبي ؟ بناءً على المعلومات والأرقام المتوفرة لدينا ، لأننا نرى كم هو الطلب ومن ثم نبدأ نبني الاحتياجات سواء بشراء الطاقة أو بتشغيل المولدات على الغاز وحتى في فترة الصيف في فترة الذروة نضطر إلى تشغيلها على الديزل ، فبصراحة عندنا طلبات ونحن باستمرار نوصل الكهرباء ، فالكلام عن مواطنين متضررين لم تصلهم الكهرباء .. إن رجعت للخلف قليلاً نجد أن هناك طلبات تصل وننتهي منها تدريجياً لأن ذلك يعتمد على أشياء كثيرة ، قد يكون عندي طاقة لكن - بصراحة - يجب أن نعرف أن شبكة الهيئة مهترئة وأخذنا وقتاً لتجديد وإعادة تأهيل الشبكة ، وحكومة أبوظبي - مشكورة - حيث قامت هيئة كهرباء ومياه أبوظبي بضخ استثمارات بالمليارات في بناء المحطات ومدّ خطوط الضغط العالي ، كل هذا - صراحةً - تم بالتنسيق مع الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء، بصراحة لدينا مناطق لا نستطيع أن نوصل لها الكهرباء حالياً لأنه لدينا محطات لم تكتمل ومازالت تحت الإنشاء ، لا يوجد عندي طلبات مرفوضة ولكن جاري تنفيذ الطلبات الموجودة .

لدي نقطة أساسية وهي حول التأخير في توصيل الكهرباء إلى بعض الإخوة المواطنين سببه ليس من الهيئة وإنما - أحياناً - تواجهنا مشاكل في بعض الإمارات في الحصول على مسارات الخط ، فأحياناً البلديات تتأخر أو الشركات المنفذة للمشاريع تنتظر لفترة طويلة حتى تحصل على الموافقات وعلى مسارات الخط ، وبالتالي الكل يجتهد ونحن نحاول أن نجتهد معهم بحيث نسرع في عملية الإجراءات بحيث نوصل الخطوط بأسرع وقت ممكن ، لكن لا يوجد هناك تقصير في توصيل الكهرباء خاصة في الفترة الأخيرة ، نحن نعترف أنه كانت لدينا قائمة انتظار طويلة ولكن بدأت هذه القائمة تخف لأن هذه التوصيلات تتزامن مع اكتمال الشبكة وتأهيل الشبكة والحصول على طاقة إضافية من مصادر مختلفة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير ، سعادة رشاد محمد بوخش تفضل .

سعادة / رشاد محمد بوخش :

شكراً معالي الرئيس ، أنا سأتكلم في موضوع توعية وإرشاد المتعاملين من خلال المتابعة لما تقوم به الهيئة من حملات توعية لترشيد استهلاك الماء والكهرباء عبر وسائل الإعلام المختلفة لتوعية المجتمع حول أهمية تقليل الهدر في استخدام المياه وتوفير الطاقة المفقودة في الاستخدامات اليومية للحفاظ على البيئة وديمومة هذه الخدمات ، إلا أنني أرى بأن ما تقوم به الهيئة غير كاف

بالرجوع للتنوع الثقافي الذي تعيشه دولة الإمارات والذي يحتم على الهيئة ضرورة الأخذ بعين الاعتبار تنوع اللغات والتي بلغت مئة لهجة غير عربية ، وكثير من هؤلاء لا يتحدثون اللغة العربية والإنجليزية - أيضاً - ، وأن نسبة ذوي المستوى التعليمي الأقل عن الإعدادي يبلغ حوالي (39.9%) من إجمالي القوة العاملة في الدولة وهم بالتالي يشكلون نسبة استهلاك للمياه بلغت (250) لتر وهو معدل مرتفع عالمياً . سؤالي لمعالي الوزير : أود أن أتساءل عن نوعية الدراسات الاستباقية التي قامت بها الهيئة لتوحيد حملات التوعية مع الهيئات المحلية .

ثانياً : ما هي الجهود التي قامت بها في توحيد الرسالة الإعلامية لبرامج التوعية ؟ ثالثاً : ما هي آلية التقييم التي تقومون بها لقياس آثر هذه الحملات مع العلم بأن معدل الهدر في الدولة يتصاعد سنوياً في مقابل استهلاك كل فرد ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً أخ رشاد ، معالي الوزير تفضل .

معالي / محمد بن ظاعن الهاملي : (وزير الطاقة - رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء)

شكراً معالي الرئيس ، أتفق تماماً مع سعادة العضو فيما طرحه ، أنا أعتقد أنه أبدى ملاحظة وهي الهدر والاستهلاك ، وهذا شيء طبيعي لأن أي سلعة مدعومة فإنها تتعرض لهذه المشاكل مثل الهدر .

أما فيما يخص التوعية فأتفق معه تماماً ، فنحن - طبعاً - لدينا بالاشتراك حتى مع الهيئات الأخرى خطة وطنية للتوعية ، لكن - بصراحة - تأثيرها قد لا يكون مثلما نتمنى نتيجة عدم جدية الحملة بالنسبة للمواطنين ، أعطيك مثالاً بسيطاً حول استهلاك الكهرباء ، فلأنه لدينا شرائح من المستهلكين الأجانب فهم أكثر شريحة متقيدة بالإلتزام ، فتجد أن الشريحة التي تدخل بتعرفة أكثر لا يصلونها لأنه يخرج في أوقات العطل خارج البيت ويقضي أوقاته في مراكز التسوق وبالتالي يحد من الاستهلاك ، أما بالنسبة لنا نحن كمواطنين أعتقد أنه من الصعوبة بمكان الالتزام ، ولا يوجد اهتمام بالترشيد لأن سعر الوحدة منخفض ومدعوم دعماً كبيراً من الحكومة وهذا شي طبيعي ، لكن أنا أتفق تماماً مع ما طرحه العضو حول القيام بجهود ونستمر - إن شاء الله - في رفع مستوى التوعية ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير ، أخ رشاد تعقيب أخير تفضل .

سعادة / رشاد محمد بوخش :

شكراً معالي الرئيس ، والشكر لمعالي الوزير ، بالنسبة للمواطنين أظن - أيضاً - من المهم جداً أن ندرس هذه المشكلة وكيف يمكن أن نصل لهم بطرق مختلفة من خلال وسائل الإعلام مثل الجرائد والزيارات وبرامج مختلفة حتى نقلل من الهدر الواقع من قبل المواطنين كما يقول معالي الوزير .

وأيضاً أريد أن أسأل : الهدف الذي تطمح الهيئة في الوصول إليه بشأن متوسط الاستهلاك اليومي للفرد من الماء والكهرباء ، أي إلى أي رقم يريدون الوصول ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً للأخ رشاد ، معالي الوزير تفضل .

معالي / محمد بن ظاعن الهاملي : (وزير الطاقة - رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء)

شكراً معالي الرئيس ، أتفق تماماً مع العضو وبالنسبة لنسبة الاستهلاك فإننا نعتبر في مقدمة الدول بالنسبة لاستهلاك الفرد سواء من استهلاك المياه أو حتى الكهرباء ، صراحةً لدينا تحدٍ كبير لكن طالما أن هناك انخفاض سنوي - والآن نحن مقبلون على حملة جديدة للتوعية - ولدينا - طبعاً - طموح في تحقيق انخفاض تدريجي بمعدل الاستهلاك ، وهذا بحد ذاته يعطينا فرصة لاستغلال الطاقة لتلبية الطلبات الأخرى ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير ، سعادة سلطان سيف السماحي تفضل .

سعادة / سلطان سيف السماحي :

شكراً معالي الرئيس ، مشروع شبكة الإمارات الوطنية للكهرباء ، تقوم الهيئة بجهود جيدة بشأن تطوير الشبكة وتقويتها والتنسيق مع هيئات الكهرباء المحلية للتكامل عبر المشاريع المختلفة للربط الكهربائي والمائي، وهنا أتساءل : ما هي نسبة الإنجاز في مشروع شبكة الإمارات الوطنية للكهرباء ؟ وما هي المشاكل التي ستعمل الشبكة على حلها ؟ وما هو المدى الزمني للانتهاء منها ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، تفضل يا معالي الوزير .

معالي / محمد بن ظاعن الهاملي : (وزير الطاقة - رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء)

شكراً معالي الرئيس ، طبعاً الكل يعلم أننا بدأنا بعملية الربط الكهربائي بين إمارات الدولة، وبالتالي لو حصل - لا قدر الله - انقطاعاً في الكهرباء فتلقائياً تدخل الشبكة لتعويض الفاقد الكهربائي . طبعاً هناك أربع شركات أو هيئات مشاركة في الهيئة ، وبصراحة هذا المشروع أخذ وقتاً طويلاً ، وكانت هناك لجنة مشرفة على هذا المشروع وتم إنجازه بنجاح ، والحمد لله العمل مستمر بشكل طبيعي في هذه الشبكة ، وشكراً معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

شكراً ، أخ سلطان تفضل .

سعادة / سلطان سيف السماحي :

معالي الرئيس ، أخواتي وإخواني أعضاء المجلس الوطني الاتحادي ، ومن تحت قبة المجلس، والهدف السامي في خدمة المواطن والمواطنين وإيصال صوت الحق للقيادة الرشيدة الحريصة على عمل الاستدامة في تقديم الخدمات وصيانة حق المواطنين ، فإن سياسة هيئة الكهرباء والماء لابد أن تكون واضحة ، ولابد أن تكون بشفافية . واستكمالاً لخطة الحكومة في وجود مشروع الحوكمة فيجب عليها إطلاع المجلس وإطلاع المجتمع على توفير الخدمات والخطط الزمنية التي يجب أن توصل بها الخدمات ، ومن منبرنا الحر أتمنى من معالي رئيس مجلس إدارة الهيئة إيضاح وجود المركزية أو القرارات التي تصونها الهيئة وتضعها في تقديم هذه الخدمات ولم أجد جواباً شافياً وكافياً من معالي الوزير في بعض التساؤلات من الإخوة الأعضاء وكذلك للجهة الرد على السؤال الذي طرحته ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، تفضل يا معالي الوزير .

معالي / محمد بن ظاعن الهاملي : (وزير الطاقة - رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء)

شكراً معالي الرئيس ، أولاً الهيئة لديها نظام واضح ومتطور ، والدليل على ذلك حصول الهيئة على جائزة الإمارات للأداء الحكومي المتميز عام 2012 فهذا دليل على أن هناك نظام ، وهناك حوكمة ، وبصراحة نحن في الهيئة نعمل من خلال منظومة وتم تعيين شركة أو بيت خبرة أجنبي قام بوضع اللوائح والقوانين ومراجعتها ، هذه اللوائح تم تحديثها ونحن نعمل بنظام متقدم جداً ، وبصراحة لا أدري بالضبط ما هو السؤال الذي لم أجب عليه للعضو ؟ لأن الهيئة لديها

نظام مكتمل وخاضع للمراجعة الخارجية وكذلك لديوان المحاسبة ، وبالتالي نحن نعمل ضمن منظومة اتحادية ، وهذه المنظومة لكل هيئة ووزارة يجب أن تتقيد بالأنظمة الاتحادية سواء في إعداد الخطط والاستراتيجيات وحتى الميزانية ، وشكراً معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير ، ننتقل الآن إلى الأخت عائشة أحمد اليماحي تفضلي .

سعادة / عائشة أحمد اليماحي :

شكراً معالي الرئيس ، سأتكلم عن سلامة مياه الشرب ، فأثناء اللقاء بالمواطنين في المنطقة الوسطى و بالتأكد من البلديات في نفس المنطقة تبيّن بأن هنالك إشكالات حقيقية تتعلق بالمياه التي توفرها الهيئة ، وأن هناك تأثيرات لمادة " الكلورايد " في المياه إذا استخدمت للشرب باعتبارها مخالفة للمواصفات المطلوبة لسلامة الاستخدام الآدمي لها ، وأن هذه البلديات تقدمت بشكل رسمي بعرض نتائج التحاليل المختبرية والطلب بضرورة التحقق في الأمر حفاظاً على سلامة المتعاملين. سؤالي لمعالي الوزير : ما هي الإجراءات التي قامت بها الهيئة لمعالجة مشكلة مخالفة المياه للمواصفات الصحية ؟ وما هي الإجراءات التي تقوم بها الهيئة لفحص المياه بشكل دوري ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً للأخت عائشة ، معالي الوزير تفضل .

معالي / محمد بن ظاعن الهاملي : (وزير الطاقة - رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء)

شكراً معالي الرئيس ، فعلاً الموضوع الذي تكلمت عنه الأخت العضو هو موضوع المياه المستوردة من هيئة كهرباء ومياه أبوظبي ، فقد تكلمنا معهم وتواصلنا معهم وأكدوا لنا أنه ستتم دراسة الموضوع وتقديم تقرير في هذا الشأن ، ولتسمح لي - يا معالي الرئيس - أن يقوم مدير عام الهيئة بتوضيح بعض النقاط في هذا الموضوع ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ مدير عام الهيئة .

سعادة / محمد محمد صالح : (مدير عام الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء)

السلام عليكم ، بالنسبة للنقطة التي تكلمت عنها الأخت عائشة وهي المياه التي تصل إلى المنطقة الوسطى ، هذه المياه قادمة من الفجيرة للخط الذاهب إلى العين ، كان هناك ارتفاع في

نسبة مادة " البروميد " عن النسبة المسموح بها ، لكننا تواصلنا مع هيئة مياه وكهرباء أبوظبي ورفعنا نتائج المختبرات لهم ، وقد أكدوا لنا في رسالة رسمية أن هذا لا يشكل خطورة وهم بالفعل سيدرسون الموضوع ، وأنهم قد قاموا بتعيين استشاري لدراسة الموضوع وإيجاد الحلول لذلك ، وقبل أسبوع تأكدت منهم أن الموضوع ليس فيه خطورة على السلامة ، وشكراً معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

شكراً ، أخت عائشة تعقيب أخير تفضلي .

سعادة / عائشة أحمد اليماحي :

معالي الرئيس ، شكراً على التوضيح ، وأؤكد على أهمية الفحص الدوري والمستمر للمياه والتأكد من سلامتها ومطابقتها للمواصفات لتكون صالحة وآمنة للاستهلاك البشري ، وأن لا يقتصر دور المختبر في فحص العينات عند الطلب فهذه من أهم مسؤوليات الهيئة ، وهذه المسؤولية لا يمكن التهاون فيها لأنها متعلقة بصحة وسلامة المواطنين ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً يا أخت عائشة ، التوضيح يا إخوان مهم وأنا ألفت نظر معالي الوزير إلى أنه بالنسبة للتوصيات الموجودة أثناء النقاش ، إذا كان لدى الوزارة رد على بعض التوصيات فيمكن أن تنور الإخوة الأعضاء بها عند الصياغة النهائية للتوصيات ليكون لديهم وضوح فيها ، فأرجو أن يتم التوضيح هذا أثناء مناقشة المحاور ، تفضل يا أخ أحمد محمد الجروان .

سعادة / أحمد محمد الجروان :

شكراً معالي الرئيس ، لدي تصحيح وهو أن اسمي هو أحمد محمد الجروان ، في الواقع أنا سأتكلم عن توطين الوظائف الفنية والوظائف التنفيذية ، فأثناء متابعتنا لأخبار الهيئة لاحظنا ضعف جهود الهيئة في توطين الوظائف التنفيذية حيث يوجد (56%) من الوظائف التنفيذية غير مواطنين لدولة الإمارات ، والوظائف التخصصية (86%) من الوظائف التخصصية والفنية غير مواطنين لدولة الإمارات العربية المتحدة ، كذلك وجود - فقط - (30) مهندساً في هذه المنظومة، مع العلم أن توجه الدولة يدعم توطين الوظائف وخصوصاً الوظائف التي تحتاج إلى التخصص الفني كالمهندسين أو الفنيين وغيره ، بالإضافة إلى أن جميع الهيئات المحلية المماثلة أسست معاهد خاصة لاستقطاب الخريجين المواطنين من الجامعات الحكومية والخاصة، هذا إذا علمنا بأن جامعة دولة الإمارات تخرج سنوياً من (200) إلى (240) مهندساً بالإضافة إلى الجامعات الأخرى .

سؤالي لمعالي الوزير هو حول المدة الزمنية التي وضعتها الهيئة لرفع نسبة المواطنين في الوظائف التنفيذية والوظائف ذات التخصص الفني ، وما هي الخطط المعدة لذلك ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً يا أخ أحمد ، معالي الوزير تفضل .

معالي / محمد بن ظاعن الهاملي : (وزير الطاقة - رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء)

شكراً معالي الرئيس ، فعلاً نسبة التوطين هي (30%) وطبعاً هي أقل من الطموح ونحن دائماً نسعى إلى زيادة هذه النسبة ، لكن - صراحةً - دعونا ندخل قليلاً في التفاصيل ، نسبة التوطين في المناصب القيادية هي (100%) ، ونسبة التوطين في الوظائف الإشرافية حوالي (80%)، طبعاً طبيعة عمل الهيئة كون فيها أمور فنية مثل الكهربائيين والميكانيكيين من دون المهندسين ، وكذلك قارئي العدادات ، وهذه الأمور تواجهنا صعوبة كبيرة في إيجاد مواطنين للعمل فيها ، وقد حاولنا ونجحنا في تعيين مواطنين كقارئي عدادات لكنهم تركوا العمل بعد فترة، والآن لدينا تعاون مع المعاهد المحلية لتزويدنا بعدد من الخرجين الفنيين حسب برنامج سنوي وهو معهد أبوظبي للتعليم والتدريب ، نحن طبعاً في الهيئة أجرينا شيئاً جيداً وهو تعديل الكادر الوظيفي جذرياً ، وهذا - صراحةً - جعل الهيئة بيئة جاذبة بدلاً ما كانت في السابق بيئة طاردة للمواطنين ، وأعتقد من الآن عندنا تصور ، ولكن المشكلة - نتفق تماماً - هي في تدني عدد المواطنين في الوظائف الصعبة ، هذه الوظائف الفنية من الصعب أن نجد لها مواطنين مثل فني كهربائي أو ميكانيكي أو سباك أو قارئ عداد ، فنحن نحاول أن نجتهد مع المعاهد الفنية علّ وعسى أن تزيد النسبة لكن طموحنا أن نستمر في زيادة نسبة المواطنين ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، أخ أحمد تفضل .

سعادة / أحمد محمد الجروان :

شكراً معالي الرئيس ، ونشكر معالي الوزير على الطموح الجيد والطيب - إن شاء الله - ، ولكن - معالي الرئيس - من خلال ما لاحظناه ومن خلال تعاملنا مع الهيئة وجدنا هناك أن الثلاثين مهندساً الذين تعينوا قد تم تعيينهم على الدرجة التاسعة ، مع العلم بأن المفروض أن يتم تعيينهم على الدرجة الحادية عشرة ، وهذا مؤشر يدل على بيئة عزوف عن العمل للانضواء تحت الهيئة وبما يتناسب مع تطلعات الحكومة ، كذلك بعض الوظائف البسيطة مثل " كاتب فني " - مثلاً - أو

" مساعد إداري " حتى لو في الدرجة الخامسة ورواتبهم تصل إلى ثمانية آلاف درهم تزيد أو تقل، وتم تعيين وافدين أو آسيويين من حملة الثانوية بدلاً من تعيين المواطنين مع العلم بأن هناك إمكانية لشغل هذه الوظائف بمواطنين ، وكذلك مع العلم بأن لما للكهرباء والماء من أهمية قصوى اجتماعية وأمنية واقتصادية حتى فتحتاج إلى استقطاب العدد الأكبر من المواطنين ، وأتمنى وأطالب الهيئة بأن تبذل جهداً أكثر مما نراه الآن خصوصاً في أسلوب التعامل في الهيئة بين الموظفين والموظفين ، نحن نتكلم عن داخل أروقة الهيئة - وأنا لا أتكلم عن العلاقة بين الهيئة والجمهور - بل أتكلم عن العلاقة فيما بين موظفي الهيئة ، فإذا تنظم البيت وتنظمت الهيئة بمواطنين ذوي كفاءة ومواطنين راغبين بالعمل ، وتوفرت البيئة الإيجابية بأن يكون للمواطنين دور في دعم هذا القطاع الحيوي فهذا سيكون شيئاً إيجابياً .

كذلك أتمنى أن يكون لدينا فترة محددة أو خطة واضحة المعالم ، متى ستنتهي الهيئة - مثلاً - من توطين هذا المجال ؟ لا نتمنى أن نستسلم للظروف ونقول أن وظائف قارئي العدادات لا نستطيع أن نوجد لها الشواغر ، فكما تم طرح قضية " سائق باص " قبل قليل فنحن نطرح الآن نفس الموضوع لأن هذا الموضوع حيوي ، أتمنى أن تكون هناك إجابة واضحة من معالي الوزير بفترة زمنية ، سنة أو سنتين ، لنكن واضحين بصورة عامة ، متى سننتهي من هذه الحالة ؟ ، وشكراً معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

شكراً سعادة الأخ أحمد ، معالي الوزير تفضل .

معالي / محمد بن ظاعن الهاملي : (وزير الطاقة - رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء)

شكراً معالي الرئيس ، أتفق تماماً مع الأخ العضو وأشكره على اطلاعه المتميز بالنسبة لاستقطاب المواطنين في الهيئة ، فعلاً نحن لدينا سياسة أعدها بيت خبرة تراعي سلامة الموظف والتدرج الوظيفي ، ونحن نأخذ الخرجين لمدة ثلاثة أشهر على الدرجة التاسعة ، وبعد هذه الفترة ننقل المهندس الكهربائي إلى الدرجة الحادية عشرة ، هذه فترة الثلاثة أشهر تكون للتدريب أن هناك أموراً خطرة على حياته وعلى حياة الأشخاص الذين من حوله ، وبالتالي هناك برامج تدريبية لكن في النهاية دائماً نحب أن نحتفظ بالعنصر المواطن ، ونحن لدينا خطة خمسية بالنسبة لنسبة المواطنين وهي - أعتقد - (55%) ، ولكن الرقم شيء والواقع شيء آخر، بصراحة نعاني من مشكلة ترك بعض الموظفين لعملهم ، وبالنسبة لمستوى الكادر والمرتبات فإلى حد ما تتساوى

أو تكون قريبة جداً من الهيئات العاملة في الإمارات ، وفي السابق كانت الهجرة كبيرة بينما الآن بدأت نسبة الدوران أقل من السابق ونحاول بطريقة أو بأخرى أن نحتفظ بالمواطنين لكن لا نستطيع ، ويمكن أن أضع رقماً لكن التحدي هو كيف أستطيع أن أصل إليه ! نحن نحاول بقدر الإمكان عن طريق الترقية أو الذهاب للجامعات وندفع مبالغ بسيطة للخريجين قبل تخرجهم ، هناك عدة أساليب وطرق نضعها بحيث نجذب أكبر عدد ممكن للهيئة ، ونحن - كهيئـــة أو كوزارة - يتم تقييمنا على مستوى الخطة سنوياً وبالتالي هناك رقابة ومتابعة لكن - بصراحة - نعاني من مشكلة لكن نبقى حريصين على دعم المواطن وإيجاد فرصة عمل له في جميع التخصصات ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير ، سعادة الأخ عبد العزيز الزعابي تفضل .

سعادة / عبدالعزيز عبدالله الزعابي :

شكراً معالي الرئيس ، وأشكر معالي الوزير ، سأتطرق إلى تقارير مجلس الإمارات للماء والكهرباء ومن ثم سأضيف إلى خطة الهيئة للتوصيل بعد ذلك ، صدر القرار الوزاري رقم (73) لسنة 2009 بشأن إنشاء مجلس الإمارات للماء والكهرباء ، ونصت المادة الخامسة على أن " يرفع تقرير نصف سنوي إلى مجلس الوزراء يتضمن إنجازات المجلس وجهوده في التنسيق والتطوير والمقترحات المناسبة لتحقيق أهدافه " ، ونصت المادة السادسة " مدة المجلس ثلاث سنوات ويعاد تشكيله بقرار من مجلس الوزراء بالإضافة إلى تقديم المشورة الكفيلة بإنشاء مشروع الربط المائي للدولة على غرار مشروع شبكة الإمارات الوطنية للكهرباء " ، السؤال : ما هي أسباب عدم قيام الهيئة بتزويد اللجنة بالتقارير الصادرة بها ؟ ما هي نتائج عمل الفترة الأولى من عمل المجلس عن الفترة من 2009 إلى 2011 ؟ ما هي نتائج الدراسات التي قام بها المجلس بشأن مشروع الربط المائي في الدولة ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

معالي الوزير ، إذاً السؤال عن التقارير التي لم تقدم وعمل المجلس ودراسات الربط ، تفضل .

معالي / محمد بن ظاعن الهاملي : (وزير الطاقة - رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء)

شكراً معالي الرئيس ، أول شيء سأتكلم عن المجلس ، مجلس الإمارات للماء والكهرباء - في الواقع - هو وريث للجنة العليا للربط الكهربائي ، ولما انتهينا من الربط الكهربائي كانت

هناك فكرة أنه يجب أن يكون هناك تواصل بين الهيئات للتنسيق والتواصل المستمر بحيث يستمر العمل على أكمل وجه ، فعلاً هناك قرار لمجلس الوزراء وقد تم حتى ترشيح أعضاء للمجلس لكن لم تتم الموافقة على الأعضاء ، وطلب منا مجلس الوزراء إعادة دراسة الجدوى للاستمرار في تشكيل هذا المجلس فبالتالي المجلس لم يفعل ، وكان دوره أساساً دور تشاوري وتنسيقي بين الهيئات ، هذا فيما يخص المجلس .

وفيما يخص التقارير - معالي الرئيس - والبيانات التي لم يتم توريدها إلى اللجنة ، ففي البداية سأذكر البيانات التي تم تزويدها للجنة ، أولاً أعطيت للجنة اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الهيئة ، وقرار المجلس الوزاري للخدمات فيما يخص إيقاف الإعفاءات ، التقرير الصادر بشأن نظام المتعاملين وهي شركة أجنبية اسمها شركة " نيلسون " ، القرارات الإدارية التي تتعلق بمنح الصلاحيات لمدراء مكاتب خدمة المتعاملين ، خامساً : تقرير الحساب الختامي للهيئة . سادساً: لائحة شراء المواد ومقاولات الأعمال . سابعاً : اللائحة المالية . ثامناً : لائحة المواد البشرية . تاسعاً : المواد من لوائح الضبط ..... ، عاشراً : قرار مجلس الإدارة رقم (13) لسنة 2009 بشأن توصيلات خدمة الكهرباء والماء .

بصراحة نستطيع القول أن كل هذه التقارير زودت بها اللجنة ، وفوق ذلك تم عرض تقرير مفصل مرئي من قبل المدير العام لأعضاء اللجنة ، وأعتقد أن الموضوع الذي كان يتكلم عنه الأخ أحمد من أن هناك معلومات حجبت عن الهيئة بصراحة أنا لا أعرف ما هي طبيعة هذه المعلومات، إذا كانت هناك معلومات قد حجبت فنريد أن نعرف ما هي طبيعة هذه المعلومات التي طلبوها والتي قد تسبب في عدم اكتمال الدراسة ، هذا هو السؤال يا معالي الرئيس ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، أخ عبدالعزيز تفضل .

سعادة / عبدالعزيز عبدالله الزعابي :

شكراً معالي الرئيس ، وأشكر معالي الوزير ، أعتقد - يا معالي الوزير - أني تكلمت عن مجلس الإمارات للماء والكهرباء والتقارير التي طلبناها وما هو التقرير الذي رفعه المجلس وليس الإجراءات عن الهيئة وأشياء أخرى ، سؤالي كان واضحاً ، وقد تكلم الأخ أحمد عن خطة الهيئة والتوصيل ، وأنا سؤالي أنه سيتم رفعه إلى (2500) ميجا وات ولم يذكر في أي سنة سيتم ذلك ، هل خلال عشر سنوات أم خلال سنتين أم خلال كذا ؟ الطلبات التي لديكم كم ستنتظر إلى أن يتم

التوصيل لها ؟ سؤالي - وأتمنى من الإخوان أن يجيبوا عليه - ما هي كمية العجز بين الطلبات وبين الكهرباء الموجودة ؟ وشكراً معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

شكراً أخ عبدالعزيز ، تفضل يا معالي الوزير .

معالي / محمد بن ظاعن الهاملي : (وزير الطاقة - رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء)

شكراً معالي الرئيس ، كمية الـ (2500) ميجا وات تكفي كل الطلبات الحالية والمستقبلية التي لدينا، لكن أحب أن أوضح نقطة مهمة جداً وهي أننا نتكلم عن طلبات المواطنين التي تشمل سكن المواطن ، البناء الاستثماري ، العمارات التجارية للمواطنين ، ولا تدخل في ذلك مشاريع التملك الحر والشراكة الأجنبية ، وبالنسبة للطاقة المستوردة من هيئة كهرباء ومياه أبوظبي لسنة 2015 ستكون (2500) ميجا وات ، ونحن الآن في مرحلة التفاوض معهم بحيث نمد الاتفاقية معهم بعد العام 2015 ، فكل الكميات تعتمد على المعلومات الواردة إلينا من بلديات الإمارات ، لأن - بصراحة - أود أن أؤكد على نقطة وهي أن دقة المعلومات بالنسبة للطلبات المستقبلية مهم جداً وعلى ضوء ذلك أنا أحدد كم هي حاجتي ، لأنه في بعض الأحيان تأتينا طلبات أكثر من طاقتنا الإنتاجية ولم تتحقق ، فلا نريد أن تكون لدينا إنشاءات وكميات إضافية لا يستخدمها أحد ، وشكراً معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

تفضل يا أخ أحمد ...

سعادة / عبدالعزيز عبدالله الزعابي :

أنا لم أنته بعد يا معالي الرئيس بقي لي التعقيب الأخير .

معالي الرئيس :

حسناً تفضل يا أخ عبدالعزيز .

سعادة / عبدالعزيز عبدالله الزعابي :

شكراً معالي الرئيس ، أعتقد بجواب معالي الوزير أن هناك طلبات ستنتظر إلى عام 2015 ، وهو قال لا يوجد عجز ولكن الـ (2500) ميجا وات لسنة 2015 فهذا يعني أن هناك طلبات ستنتظر إلى عام 2015 إلى أن تكتمل كمية الـ (2500) ميجا وات وهذا على حد معرفتي الشخصية ، فأتمنى أن يكون هناك توضيح لذلك .

وبالنسبة لتقارير مجلس الإمارات فإن معالي الوزير لم يجب على استفساري ، وشكراً .

معالي الرئيس :

معالي الوزير ، الآن بالنسبة للنقطة التي أراد الأخ استيضاحها بالنسبة للعام 2015 هل أن الطلبات الخاصة بمساكن المواطنين ومبانيهم التجارية ومصانعهم - مثلما ذكرتم - أم بالتملك الحر معهم ، فهذه المسألة تحتاج لتوضيح ، فإذا كان الموضوع سيتم في عام 2015 فهل هذه الكمية كافية لكل احتياجات المواطنين ؟ لأن الاحتياجات شيء والتملك الحر شيء آخر .

وبالنسبة للمجلس - أيضاً - سعادة العضو أراد أن يتأكد هل أصدر هذا المجلس تقارير أم لم يصدر ، هل هو مفعّل أم لا ؟ فالإخوة طرحوا هذه النقاط وأرجو الإجابة عليها بشكل دقيق ، تفضل معالي الوزير .

معالي / محمد بن ظاعن الهاملي : (وزير الطاقة - رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء)

شكراً معالي الرئيس ، المجلس - كما ذكرت - لم يُفعّل ، مجلس الوزراء طلب إعادة دراسة جدوى إنشاء هذا المجلس ، فالمجلس لم يُفعّل ولم يتم تشكيل مجلس إدارة له إذاً فالموضوع مجمّد لحد الآن ، هذا ما يخص مجلس الإمارات للماء والكهرباء .

فيما يخص السؤال المتعلق بتوصيل الكهرباء للمواطنين فالطلبات الموجودة حالياً سأنتهي منها جميعها في عام 2013 وهي الخاصة بالمباني الاستثمارية والصناعية والتجارية ، وفيما يتعلق بالتملك الحر فهو ليس في برنامج الهيئة .

وفيما يخص كمية الـ (2500) ميجا وات في سنة 2015 فهذا موضوع آخر ، طلبات المواطنين الموجودة عندي في قائمة الانتظار من المفترض أن أنتهي منها هذه السنة في 2012، وقد حصل هناك تأخير في محطة " الزوراء " ، ومشروع " الزوراء " هو مشروع محوري وأساسي ، وقد حدث تأخير في المشروع نتيجة عدم الحصول على مسارات الخط الهوائي لهيئة أبوظبي في السنة الماضية ونحن نسعى في هذا الموضوع ، قد لا يكتمل المشروع قبل هذا الصيف وربما يتأخر للسنة القادمة ، وفي سنة 2013 لن يكون عندي طلبات متأخرة للمواطنين ، أرجو أن تكون الصورة واضحة يا معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

شكراً ، حقيقة المفروض أن أنتقل في النقاش للعضو التالي ولكن هذه نقطة توضيحية أراد رئيس اللجنة - فقط - أن يذكرها ، تفضل أخ عبدالعزيز .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

شكراً معالي الرئيس ، معالي الوزير أشار إلى أنه لا يعلم أي من مطالب اللجنة قد حجبت ، أسأل معالي الوزير : هل اطلع على الرسالة التي صدرت من المجلس للهيئة ، وعلى الرد الذي أتى من الهيئة إلى المجلس حتى يعلم ما هي المعلومات التي حجبت ؟ وشكراً معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

شكراً يا أخ أحمد ، تفضل يا معالي الوزير .

معالي / محمد بن ظاعن الهاملي : (وزير الطاقة - رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء)

معالي الرئيس ، ربما كان هناك سؤال حول ذلك ولكني لا أذكر ، لكن - حسب علمي - أن المعلومات التي أعطيناهم إياها قد تكون كافية وأكثر لتقديم التقرير ، أنا أريد بالتفصيل ما هي طبيعة المعلومات التي طلبوها ولم نعطها لهم ؟ ما هي طبيعة المعلومات التي تريدونها ؟ هل تريدون عن اللائحة ؟ جميع اللوائح الموجودة عندنا تم تزويد اللجنة بها ، أريد أن أفهم بالضبط نوع وطبيعة المعلومة المطلوبة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، تفضل يا أخ أحمد .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

معالي الرئيس ، الطلبات التي طلبتها اللجنة الاستفسار من ديوان المحاسبة حول الملاحظات الواردة في تقرير بشأن الحساب الختامي لعام 2011 ، اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الهيئة ، البدء بإعداد مشروع تقرير اللجنة حول موضوع " سياسة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء " ، قرار المجلس الوزاري للخدمات فيما يخص إيقاف الإعفاءات ، التقرير الصادر بشأن رضا المتعاملين من شركة " نيلسون " ، القرارات الإدارية المتعلقة بمنح صلاحيات لمدراء مكاتب خدمة العملاء ، أهم طلب كان من اللجنة هو محاضر اجتماعات والمعلومات عن كيفية تسيير مجلس الإدارة للهيئة حسب القوانين والأنظمة الصادرة حسب قرار مجلس الوزراء ، وامتنعت الهيئة عن منح اللجنة ما هو نشاط ودور مجلس الإدارة بالإشراف التنفيذي على الهيئة والتزام العاملين بالهيئة تحت مظلة مجلس إدارة ، وهذا مدون بالرسالة والرد من الهيئة موجود ، وإذا أراد معالي الوزير فيمكن أن نزوده بالرسالتين ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، أخ مصبح تفضل .

سعادة / مصبح سعيد الكتبي : (مراقب المجلس)

معالي الرئيس ، لدي نقطة نظام ، فسعادة العضو عبدالله تكلم ثلاث مرات والمسموح هو تقديم السؤال ثم التعقيب فقط وهذا للتوضيح ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً يا أخ مصبح ، وحقيقة معالي الوزير سيوضح الموضوع وننتقل بعدها لطالب الكلمة، تفضل يا معالي الوزير .

معالي / محمد بن ظاعن الهاملي : (وزير الطاقة - رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء)

شكراً معالي الرئيس ، لو تسمح لي وتعيد طرح الموضوع لأني لم أسمع السؤال .

معالي الرئيس :

الأخ أحمد الأعماش ذكر المستندات والتقارير المطلوبة من معاليكم ومن الهيئة ولم تزودوا اللجنة بها ، تفضل .

معالي / محمد بن ظاعن الهاملي : (وزير الطاقة - رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء)

شكراً معالي الرئيس ، هناك مراسلات وطلبات موجودة ، وأنا بصراحة أستغرب من عدم قيامنا بتزويد اللجنة باللازم ، أنا لدي ورقة تحتوي على البيانات التي تم تزويد اللجنة بها ومنها اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الهيئة ، ومن ضمنها التقرير الصادر بشأن رضا المتعاملين ، وبالنسبة لتقرير المراجع الداخلي وديوان المحاسبة فهذه المعلومات موجودة لدى ديوان المحاسبة ولدى الهيئة وربما تكون موجودة في المجلس ، لا يمكن للهيئة أن تحجب معلومات خاصة بالهيئة مثل قرار مجلس الوزراء ، أو تقرير الحساب الختامي ، لا أعتقد أن هذا حدث ، اسمح لي يا معالي الرئيس ، أريد أن أعرف هل كتبنا رسالة نرفض فيها تزويدكم بهذه المعلومات ؟ أعتقد أنه قد يكون هناك سوء فهم ، لا يمكن أن نرفض تزويدكم بمعلومة خاصة بالدراسة ، والمعلومة التي لديكم تتكلم عن اللائحة التنفيذية ، نحن كمؤسسة اتحادية كيف نعمل بدون لائحة تنفيذية أو بدون لائحة مشتريات أو بدون لائحة شؤون موظفين ؟ هناك مراجع خارجي ومراجع داخلي وديوان محاسبة وهناك متابعة ، لا يمكننا العمل بدون لوائح ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، الأخ أحمد هل يمكن أن تقرأ لنا رسالة رد الوزارة - فقط - لإنهاء اللغط في هذا الموضوع ؟

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

معالي الوزير ، اللجنة لما تدارست موضوع الهيئة رأت أن هناك خلطاً ومركزية وقرارات فيما يخص المناقصات والمبيعات والترقية والتعيين والمحاكمات وإلى آخره ... ، فأرادت اللجنة أن تقف على هذه الحقائق من خلال القانون والنظام المتبع في الهيئة ، فطلبت من الإخوة في الهيئة تزويد اللجنة بما هي فاعلية مجلس الإدارة حول إدارة الهيئة والإشراف عليها حسب اللوائح والأنظمة والقوانين ، والهيئة لم ترد وامتنعت عن تزويد اللجنة بأي معلومات عن دور وإشراف مجلس الإدارة على الهيئة حسب القوانين واللوائح والأنظمة والقرارات الصادرة من الدولة ، وهذه الوثائق موجودة - يا معالي الوزير ويا معالي الرئيس - إذا أحب معالي الوزير أن نطلعه عليها فنحن مستعدون لذلك ، وشكراً .

معالي الرئيس :

يا أخ أحمد ، الآن أنتم طلبتم لائحة قانونية معينة تحكم عمل الهيئة والهيئة رفضت أن توفرها لكم ؟

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

نعم يا معالي الرئيس ، من ضمن طلبنا - يا معالي الرئيس - اجتماعات ونشاط مجلس الإدارة والقرارات الصادرة عنه لأن اللجنة اطلعت ورأت أن هناك الكثير من المشاكل داخل الإدارة ، فنحن أحببنا أن نطلع على مدى قانونية هذا العمل حتى لا يكون هناك خطأ ، فبالتالي نحن حجبنا كثير من المعلومات أو كثير من المواضيع لامتناع الهيئة عن تزويدنا حول نشاط وآلية إشراف مجلس الإدارة على نشاط الهيئة وهذا موجود يا معالي الرئيس ...

معالي الرئيس :

هذا يعني اللائحة التي تحكم عمل الهيئة ؟

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

مجلس الإدارة يا معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

معالي الوزير تفضل .

معالي / محمد بن ظاعن الهاملي : (وزير الطاقة - رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء)

شكراً معالي الرئيس ، الآن اتضحت الصورة لي ، سعادة الأخ أحمد كان يريد محضر اجتماع مجلس الإدارة ، والإشكاليات الخاصة بالترقيات والإجراءات الخاصة بالموظفين موجودة في لائحة شؤون الموظفين ومجلس الإدارة أقرها ، الآن اتضحت الصورة فالموضوع ليس في اللوائح وإنما المعلومة التي لم تعط للجنة هي محضر اجتماع لمجلس الإدارة ، وكل لوائح الهيئة موجودة ومجلس الإدارة له قانون تشريعي ومعين من قبل مجلس الوزراء ، وهذه اللوائح تنظم قانون العمل سواء الترقية أو الفصل التعسفي أو نقل الموظفين من منطقة إلى منقطة ، هذه كلها إجراءات داخلية ، وشكراً .

معالي الرئيس :

يا أخ أحمد أعتقد أن معالي الوزير أوضح المسألة ، وإذا كان هناك نقاط أخرى فالإخوان سيوضحونها أثناء النقاش ، تفضل .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

شكراً معالي الرئيس ، نحن لم نطلب محضر ، نحن طلبنا محاضر تفيد اللجنة بآلية ونظام وإشراف مجلس إدارة الهيئة حتى نعرف هل هذه القرارات كلها صادرة من المجلس أم من شخص ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

أخ أحمد ، معالي الوزير يذكر أن اللوائح موجودة وقد وفرت لكم ، وهي تنظم كل هذه الإجراءات ، أما محاضر الاجتماعات فهي خاصة بعمل المؤسسة وهناك إشراف إداري وزاري من خلال عمل مجلس الوزراء والهيئات التابعة له ، على كل يا معالي الوزير هل تود التعقيب ؟ تفضل .

معالي / محمد بن ظاعن الهاملي : (وزير الطاقة - رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء)

معالي الرئيس ، لا مشكلة لدي إذا أراد أحد الإطلاع على محضر معين حتى يرى أن هذه العلاوة قد أقرت من قبل مجلس الإدارة فسأسمح له ولا مشكلة في ذلك ، ولكن بالنسبة لي لم تكن الصورة واضحة لي بأن هناك حجب للمعلومات عن اللجنة ، بل بالعكس ، ولكن ذكر سعادة الأخ أحمد في بداية التقرير أن هناك حجباً للمعلومات واللجنة لم تحصل على المعلومات المطلوبة وبالتالي اعتمد على مصادر ثانوية ، أنا شخصياً لا أتفق مع هذا الكلام لأن هناك تعليمات

للموظفين في الهيئة بتزويد اللجنة بكل ما تطلبه ، لكن إذا كانت هناك مشكلة معينة فسأعطيه المحاضر كلها ولكن ليقل لي أين المشكلة ، هل هي في زيادة معينة أو هناك قرار فصل موظف ، وإذا كان القرار خاص بمجلس الإدارة فسأريه المحضر ، وشكراً .

معالي الرئيس :

أعتقد أننا سننتقل إلى طالب الحديث التالي وهو سعادة الأخ علي جاسم تفضل .

سعادة / علي جاسم أحمد :

شكراً معالي الرئيس ، طبعاً في البداية نشيد بسياسة الهيئة وبدورها في حل موضوع التيار الكهربائي والمياه في الإمارات الشمالية والجهود المبذولة في هذا الإطار ، أيضاً فيما يتعلق بالتوطين فقد لاحظت أن هاتين المؤسستين (الهيئة ووزارة الأشغال) مجموعة من المواطنات اللاتي يشتغلن في المجال الفني كمهندسات ، فهذه بادرة جيدة بالنسبة للهيئة وبالنسبة للهيئات الاتحادية الأخرى .

ما يلاحظ دائماً من ضمن الشكاوى وغيره - والأخ المدير العام على علم بهذا - فالناس تطالب بتسهيل الإجراءات - نحن لا نتكلم في الأمور الخطرة والفنية - التي تأخذ - أحياناً - الوقت وفيها مراجعات ، فالذي أعرفه أن معالي الوزير عنده توجه أو استراتيجية معينة أنه دائماً يختار الطرق الأقصر للوصول إلى الهدف المراد الوصول إليه بدون تعقيدات ، فهناك شكاوى فيما يتعلق بهذا الموضوع .

النقطة التي تكلمت عنها - أيضاً - هي تحديد أسعار الكهرباء والماء في الإمارات في المناطق التي تشرف عليها الهيئة وهي بالطبع أكثر لأن هناك تكلفة ، وكنا حتى في التوصية نبرزها بأن نطالب بدعم أسعار الكهرباء والماء في المناطق التي تشرف عليها الهيئة ، طبعاً بالنسبة للهيئة فلا يوجد لديها قرار ، هي لديها تكلفة وحساباتها وهي جهة محاسبة ، لكن إذا كان هناك دعم من المجلس الوطني لهذا التوجه بأن نبرز هذه التوصية بدعم أسعار الكهرباء والماء في المناطق التي تشرف عليها الهيئة أسوة بالمواطنين في الإمارات الأخرى فهي أمر جيد .

وبالنسبة لقانون الهيئة فإن أهداف الهيئة تغيرت وتغيرت وسياساتها ، فالمفروض أن يكون هناك قانون جديد فيما يتعلق بالهيئة وأيضاً فيما يتعلق باللوائح التنفيذية سواء الفنية أو بالنسبة لشؤون الموظفين ، وخاصة أننا لمسنا اليوم أن هناك توجهاً من معالي الوزير بالإشادة في عملية التوطين وهو يفتح صدره ومكتبه لتلقي الشكاوى ، هناك شكاوى وما وصلني أنا في لجنة الطعون والشكاوى ولكن يجب أن نتأكد منها ، ولا نريد أن تكون هناك شكاوى في الهيئة بالنسبة للمواطنين في مجال النقل من مكان إلى آخر ، هناك نوع من التذمر وأبو محمد سيتكلم في هذه النقطة بصورة أفضل .

معالي الرئيس ، معالي الوزير ، بالنسبة للخطوط الهوائية ففي بعض الدول عندما تشغل هذه الخطوط إذا كانت هناك مساحات يمكن أن تسير فيها الخطوط ، ولكن عندنا هناك إشكالية ، ونحن قد تكلمنا عن هذا الموضوع في الفصل التشريعي الرابع عشر بأن هذه الخطوط خطرة وتمر على طرق وتمر على مدارس وتمر على بيوت ومناطق ، فلماذا لا نغير سياستنا في هذا الأمر خاصة في المناطق القريبة من السكان ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً للأخ علي جاسم ، معالي الوزير هناك نقاط عن تسهيل الإجراءات ودعم أسعار الكهرباء والماء والحاجة لقانون جديد ولائحة تنفيذية جديدة ، والرضا الوظيفي للموظفين والخطوط الهوائية وخطرها ، تفضل .

معالي / محمد بن ظاعن الهاملي : (وزير الطاقة - رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء)

شكراً معالي الرئيس ، أتفق تماماً مع ما طرحه سعادة الأخ علي فيما يخص مراجعة الإجراءات والتسهيلات ، أعتقد أن تساؤله في محله وهناك تذمر وكثير من الشكاوى ، وهناك لدى المراجع إحساس بأن هناك تعطيل في المعاملات ، ونحن - بصراحة - نسعى إلى إيجاد طرق لاختصار الوقت وعدم تضييع وقت المراجع وأعتقد أن هذه الملاحظة في محلها ، هذا فيما يخص إجراءات المراجعين .

وبالنسبة للقانون ، طبعاً هناك تعديل للقانون ومازال في مرحلة الدراسة ، وسيترتب على ذلك تعديل في اللوائح التنفيذية .

وبالنسبة لتعرفة الكهرباء ، طبعاً تعرفة الكهرباء للمواطن ثابتة منذ فترة طويلة ، هناك تباين واختلاف في تسعيرة المواطن تتراوح بين (7.5) فلس في الإمارات و(5) فلس في أبوظبي، وبالنسبة لتعرفة الماء فهناك تباين - كذلك - فهناك من يدفع وهناك من لا يدفع ، وقرار تخفيض تعرفة الكهرباء من (7.5) فلس إلى (5) فلس هو قرار محلي ، حيث أن بعض الهيئات ارتأت أن تقبل بتعرفة أقل بالنسبة للكهرباء وكذلك في بعض الأحيان إعفاء من تعرفة استهلاك الماء .

وكان هناك سؤال عن الفصل التعسفي لبعض الموظفين أو نقل بعض الموظفين من مكان لآخر، بصراحة الهيئة تعتمد على سياسة ونحن أحياناً نضطر إلى نقل موظف من منطقة إلى منطقة أخرى ، وقد لا يرضي هذا القرار سكان المنطقة أو المقربين لأن هذا الشخص عاش معهم لفترة طويلة ، ولكن نحن لدينا خطة لتطوير مهارات الشخص وإعطاءه فرصة أفضل وأحياناً قد يفيدنا في مجال أفضل في مكان آخر ، وبالتالي هذا لا نعتبره تذمراً بالعكس ، هناك أناس من

رأس الخيمة ويداومون في دبي وفي الفجيرة ، فأحياناً يشتكي شخص ما يسكن في أم القيوين ولا يريد الانتقال من أم القيوين ولكن أنا لدي عمل ربما يعطيني إنتاجية أفضل في مكان آخر ، فصراحةً عندنا قوانين ولا يوجد هناك فصل تعسفي وأنا أختلف مع هذه التسمية لأن عندنا نظام مؤسسي ، أنا لدي مراجعين للخدمة ، والمراجع يأتي للكاونتر ولا يجد أحد ؟! يجب أن أعاقب الموظف المسؤول عن التواجد في مكانه ، وأتذكر في بعض الأوقات أن مجموعة من المراجعين جاؤوا إلى مكتب الهيئة ولم يجدوا أحداً من المسؤولين فهل أترك هذا الموظف ؟ لدينا نظام جزائي ويجب أن أعاقب هذا الموظف سواء بالخصم أو بالنقل لمكان آخر أو أنقل أحد آخر أفضل إلى مكانه ، هذه إجراءات داخلية من ضمن أنظمة الهيئة ، ولو سمحت لي يا معالي الرئيس سأعطي الكلمة لمدير عام الهيئة للرد على سؤال الخطوط الهوائية ، وشكراً .

معالي الرئيس :

تفضل .

سعادة / محمد محمد صالح : (مدير عام الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء)

معالي الرئيس ، بالنسبة للخطوط الهوائية فهي موجودة - طال عمرك - في جميع أنحاء العالم، ونحن قبل أن نمد الخط الهوائي نحصل على موافقة البلديات ودائماً نسعى إلى أن تكون خارج المجمعات السكنية ، لكن ما يحصل أنه بعد فترة فإن التجمعات السكانية تزحف بالقرب من الخطوط الهوائية وبالتالي تصبح هذه الخطوط قريبة من أماكن سكن الناس ، وهناك أماكن كثيرة داخل المدن قمنا بتحويل الخطوط الهوائية إلى " كابلات " ، ولدينا خطة بالاستغناء عن كثير من الخطوط الهوائية ونضع بدلاً منها " كابلات " مع نهاية عام 2013 ، وفي كثير من الأماكن ستلاحظون أن الخطوط الهوائية قد أزيلت ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، سعادة الأخ علي جاسم هل تود التعقيب ؟ تفضل .

سعادة / علي جاسم أحمد :

نعم يا معالي الرئيس ولقد نسيت نقطتين ، بالنسبة لمشروع الماء في أم القيوين وفي عجمان في بعض المناطق ، نريد أن نعرف إلى أين وصلت هذه المشاريع لأن المواطنين يريدون الاطمئنان إلى أين وصلت هذه المشاريع .

أيضاً بالإضافة إلى لو أن معالي الوزير يبشرنا عن مستقبل الطاقة الكهربائية في دولة الإمارات خلال السنوات القادمة ، ما هي رؤيتكم لمستقبل الطاقة في دولة الإمارات ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً لسعادة الأخ علي جاسم ، تفضل يا معالي الوزير .

معالي / محمد بن ظاعن الهاملي : (وزير الطاقة - رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء)

شكراً معالي الرئيس ، سؤال - بصراحة - جداً مهم ، نحن كدولة كبيرة منتجة للغاز لكن - للأسف - في نفس الوقت نحن نستورد الغاز حالياً ، إن شاء الله بالنسبة للمستقبل لدينا إنتاج إضافي من الغاز من الحقول البرية لإمارة أبوظبي ، وهذا سيساعد على تضييق الفجوة بين الطلب والعرض بالنسبة للغاز المسال وهذا من ناحية ، من ناحية آخرى ، طبعاً نتوقع من سنة 2017 إلى 2022 ستدخل الطاقة النووية لتوليد الطاقة في الخدمة وبالتالي يكون لدى الإمارات كمية إضافية من الكيلو وات ، والآن - بصراحة - الهيئة والهيئات الأخرى تنسق فيما بينها بحيث تضع طلباتها للمدى البعيد بحيث لا يكون لدينا نقص في الإمدادات وهذا بالنسبة للطاقة الأحفورية وهي الغاز والديزل ، لكن نتوقع - كذلك - بالإضافة إلى الطاقة النووية أن يكون هناك جزء بسيط من الطاقة المتجددة ، طبعاً حالياً هناك طاقة متجددة داخلة ضمن الشبكة لكن بكميات ضئيلة ، وعندما يتكلم الناس عن الطاقة النظيفة فهي موجودة ولا داعي لنا كهيئة أن نستثمر في الطاقة المتجددة إنما هناك شركات تستثمر وتضخ استثمارات بالمليارات مثل "مصدر"، وهناك اتفاقيات ، حيث وقعنا اتفاقية بيننا وبين مصدر لنستورد منهم طاقة متجددة وهي طاقة الرياح . بالنسبة للمستقبل فنستطيع القول أنه للـ (15) سنة المقبلة ستكون لدينا موارد كافية واكتفاءً ذاتياً في الطاقة سواء الوقود الأحفوري أو الطاقة المتجددة .

ولتسمح لي يا معالي الرئيس بأن أعطي الكلمة للأخ محمد ليعطينا التفاصيل عن شبكة المياه في أم القيوين ، لأن شبكة المياه في أم القيوين استلمناها قبل عدة سنوات وهي بحاجة لتأهيل جذري، وقد بدأنا في تأهيلها والمشاريع مستمرة وهناك مشاريع مستقبلية ، وشكراً .

معالي الرئيس :

تفضل يا أخ محمد .

سعادة / محمد محمد صالح : (مدير عام الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء)

معالي الرئيس ، أولاً بالنسبة لتساؤل الأخ علي بالنسبة لشبكة مياه أم القيوين ، فقد استلمنا المرفق المحلي في فبراير 2011 ، ومنذ البداية أوضحت لنا الدراسات أن حوالي (85%) من الشبكة بحاجة لإعادة تأهيل وتبديل ، وبالفعل بدأنا بخطة وبدّلنا الكثير من الخطوط - والحمد لله -

قلت نسبة الفاقد بدرجة كبيرة ، بالنسبة لمحطة التحلية الموجودة في الإمارة تعمل بالطاقة القصوى حيث أوصلناها إلى (5) مليون جالون يومياً ، هناك مشروع تنفذه هيئة كهرباء ومياه أبوظبي وهو مد خط من الخط الواصل بين الفجيرة والعين في منطقة الذيد ، وهو يصل إلى مداخل أم القيوين ويتم ربطه مع خط الهيئة الاتحادية وسوف يكفي هذا الخط احتياج أم القيوين إلى سنة 2020 . وبالنسبة لمنطقة فلج المعلا فقد تم حل المشكلة هناك وزودنا كمية الإنتاج ، وعندنا مشاريع - إن شاء الله - في رأس الخيمة وفي عجمان ، وبحلول سنة 2013 حوالي (25) مليون جالون ستدخل في الخدمة ، وفي الشهر القادم في ديسمبر رأس الخيمة ستحصل على (18) مليون جالون من هيئة مياه وكهرباء أبوظبي من الخط الذي على وشك الانتهاء ، فإن شاء الله مشكلة المياه - تقريباً - مع بداية السنة القادمة محلولة ، وشكراً معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

شكراً ، ونرفع الجلسة لمدة ربع ساعة للصلاة ونعاود بعدها .

(رفعت الجلسة للاستراحة والصلاة حيث كانت الساعة 01:21 ظهراً)

(عادت الجلسة للانعقاد حيث كانت الساعة 01:37 ظهراً)

معالي الرئيس :

والآن الكلمة لسعادة شيخة العري فلتتفضل .

سعادة / شيخة عيسى العري :

بسم الله الرحمن الرحيم ، معالي الرئيس ، أنا عندي ثلاث نقاط أريد التحدث فيها أولاً بالنسبة لمسألة التقديرات العشوائية لفواتير الكهرباء في الإمارات الشمالية باستثناء إمارة الشارقة لأن هذه الإمارة تمتلك هيئة محلية ، أما الإمارات الشمالية فيتم تقدير الفواتير الشهرية عن طريق تقديرها تقديراً ليس كماً ولكن عملية تقدير عشوائي ، ما الدليل على ذلك ؟ الدليل على ذلك أن إمارة مثل أم القيوين لديها (11) قارئ عداد موزعين على (18) ألف بيت ، كل واحد منهم نصيبه (1600) بيت ، كيف يتم حصر هذه العدادات خلال هذه الفترة الزمنية ؟! بدليل أنه وصلتني كثير من الملاحظات من الناس أن هناك كثير من البيوت تكون - مثلاً - مغلقة ، وقد قامت بسداد فواتير الكهرباء وانتقلت إلى بيوت جديدة ثم بعد شهرين أو ثلاثة تأتيها فواتير تطالب بالسداد أو التهديد بالقطع ، فهذا يأتي نظراً لقلة أعداد موظفي قارئي العدادات ، وكذلك يتم إرسال هذه الفواتير كل شهرين مرة واحدة ، وعملية القراءة التقديرية - مثلاً - هذا الشهر إحدى الأسر أو هذه المساكن تأتيها ألف درهم ، لا تقرأ في الشهر القادم ولكنها تقدر بنفس الشهر

السابق، فأنا أقول أننا في دولة مثل دولة الإمارات وبهذا التطور ، ألا يجب على هيئة الكهرباء أن توجد نظام يتناسب مع مكانة دولة الإمارات في التقدير وتعداد هذه القوة المستهلكة من المواطنين في الكهرباء والماء .

النقطة الثانية : بالنسبة للأراضي التجارية أو الأراضي الزراعية التي يملكها أو تعطى للمواطنين من قبل الحكومات المحلية ، هذه الأراضي تكون لأشخاص لا تستخدم للتجارة بل تستخدم - فقط - كاستراحة أو للزراعة للاستخدام الشخصي ، فلماذا يطبق عليها قانون الأراضي التجارية ويكلف هذا المواطن بدفع الكثير من الأموال على هذه الأراضي التجارية - فقط - لأنها زراعية ؟ فالمواطن لا يستخدم هذه الأرض في زراعة المحاصيل وبالتالي يجني من ورائها الأموال إنما هي - فقط - تستخدم للاستخدام الشخصي ، فأتمنى من معالي الوزير أن هذه الأراضي الزراعية التي تستخدم - فقط - للاستخدام الشخصي أن تعامل كالمساكن بالنسبة للمواطنين .

كذلك بالنسبة للمناطق الصناعية في أم القيوين ، طبعاً هذه مرفوعة من حكومة أم القيوين ومنذ فترة طويلة وهم يطالبون الوزارة بإيصال الكهرباء إليها ولكن ذلك لم يتم ومازال المواطنون يدفعون للبلديات تأجير هذه الأراضي وهم لم يأتيهم أي عائد منها والسبب في ذلك أنها لم تصل إليها قوة الكهرباء ، وشكراً معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

شكراً يا أخت شيخة ، والكلمة لمعالي الوزير ، والنقاط التي طرحت هي التقديرات غير المحكمة ، قلة العدادين ، الأراضي الزراعية المستخدمة كاستراحات وينطبق عليها قانون الأراضي التجارية ثم عدم توصيل الكهرباء للمناطق الصناعية في أم القيوين ، تفضل .

معالي / محمد بن ظاعن الهاملي : (وزير الطاقة - رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء)

شكراً معالي الرئيس ، صحيح بالنسبة لقراءة العدادات فهي ليست قراءة عشوائية بل نسميها نحن " معدل الاستهلاك " وهذا شيء متعارف عليه ، فمرة تتم قراءة تقديرية ثم تتبعها قراءة صحيحة ثم يتم التصحيح في الشهر التالي ، بالنسبة للفواتير فهي شهرية وليست كل شهرين، وبالنسبة لقطع الخدمة عن المستهلك - ونحن طبعاً لا نود قطع الكهرباء - لكن بعد محاولات ولدينا أولاً أكثر من طريقة مثل وجود إنذار بالقطع على الفاتورة إذا لم يتم التسديد بعد تجاوز مبلغ معين ، وإذا راجعنا المستهلك وقال لا أستطيع دفع هذا المبلغ فنقوم بتقسيط هذا المبلغ،

ولكن في حالة عدم التجاوب يتم القطع ، ونحن نتكلم عن حالات قليلة وليست كثيرة وللأمانة الكل ملتزم بالتسديد وبالتالي من الضروري أن نتقيد بالأنظمة وننمي دخل الهيئة بحيث يتم الاستمرار في تنمية وتقوية الشبكة ، هذا بالنسبة لما يخص العدادات .

وبالنسبة للعزب فاسمح لي - يا معالي الرئيس - أن أعطي الكلمة لمدير عام الهيئة للإجابة عن هذا التساؤل ، وشكراً .

معالي الرئيس :

تفضل .

سعادة / محمد محمد صالح : (مدير عام الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء)

معالي الرئيس ، بالنسبة للعزب فهي مناطق تمنحها البلديات في أماكن بعيدة عن الشبكة ، وعادةً أو دائماً تكون مؤقتة ، بمعنى في بعض الأوقات تقوم البلديات بسحب هذه العزب وبالتالي تضيع على الهيئة استثمارات بالملايين تشمل محطات وخطوط هوائية وكابلات ولا نجدها فيما بعد ، فبالتالي نحن نعامل العزب على أساس التكلفة الفعلية التي تتحملها الهيئة للمواد وتعطيها للمقاول لتنفيذ العمل ، فبالتالي المسألة لا نأخذ زيادة في الرسوم عليها ، هناك كثير من الأماكن ضاعت استثمارات على الهيئة بسبب أن البلديات سحبت العزب من الناس وأصبحت المحولات غير معلومة المكان فجزء منها سرق وجزء منها ضاع فبالتالي هذه استثمارات للدولة يجب أن نحافظ عليها ، وحتى تتم المحافظة عليها يجب أن نحملها بتكلفتها ، هذه نقطة مهمة بالنسبة لموضوع العزب .

وبالنسبة لموضوع المناطق الصناعية في أم القيوين فلدينا مشروع في منطقة " أم الثعوب " وهي محطة كبيرة (33/132) تحت الترسية وسيتم تنفيذها - إن شاء الله - في القريب العاجل ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، تفضلي يا أخت شيخة .

سعادة / شيخة عيسى العري :

عفواً معالي الرئيس ، هناك خلط في المصطلح ، أنا لم أتكلم عن العزب وأنا أفهم ما هو معنى عزبة وما هو معنى مزرعة ، أن يمتلك المواطن مزرعة يقيم فيها بيت ، يزرع فيها ، وهذه لديها ملكية من قبل الحكومات المحلية ، أما العزبة فهي معروفة وهي شيء مؤقت يقيمه الإنسان لفترة معينة - مثلاً - في الشتاء وتنتهي هذه المسألة ، أنا أتكلم عن الأراضي الزراعية التي يمتلكها المواطنون بقرارات محلية أو بملكية محلية من الحكومات المحلية ، وعلى سبيل المثال هناك منطقة " كابر " في أم القيوين ، هذا مثال على كثير من الأراضي الزراعية التي مُلّكت من قبل

الحكومة المحلية ولكن إلى الآن لم تصلها الكهرباء ، لماذا ؟ لأنها تعامل كأرض تجارية ، وهذا الكلام أنا واثقة منه ورجعت لهيئة الكهرباء والماء في أم القيوين ، ورجعت للحكومة المحلية وكذلك رجعت لبلدية أم القيوين ، فإذاً الرجاء من المدير العام التفرقة بين المصطلحين ، بين العزبة وبين الأرض الزراعية ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً يا أخت شيخة ، معالي الوزير تفضل .

معالي / محمد بن ظاعن الهاملي : (وزير الطاقة - رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء)

شكراً معالي الرئيس ، فعلاً الكلام الذي تقوله الأخت العضوة صحيح ، بالنسبة للمزارع فإن التعرفة المطبقة عليها هي التعرفة التجارية ، لكن إذا كان استخدامها استخدام سكني لمواطن لا يملك بيتاً آخر فأعامله كسكن مواطن وبسعر (7.5) فلس للكيلو وات ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، سعادة الأخ أحمد الشامسي تفضل .

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

شكراً معالي الرئيس ، حقيقةً نظراً لكثرة الأسئلة فقد تم تغطية جزء من الأسئلة التي كنت أود أن أطرحها ، لكن سأقدم عليها بعض الملاحظات وأطلب بعض التوضيحات من معالي الوزير وسعادة مدير الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء ، أولاً : بخصوص جودة ونوعية المياه وهو السؤال الذي تفضلت به الأخت عائشة اليماحي ، وردّ مدير عام الهيئة أنه متأكد من أن المياه صالحة للاستخدام ، وأنا أقول أمام هذا المجلس أن المياه المقدمة في الإمارات الشمالية من ضمنها إمارة عجمان غير صالحة للاستخدام الآدمي ، هناك اختبار تم إجراءه قبل شهر من قبل هيئة مستقلة موجودة في الدولة ولاحظت أن المياه المستخدمة في هذه الإمارات فيها ترسبات بكتيرية ومخلفات بشرية ، أريد أن يقول لي أحد سكان مناطق الإمارات الشمالية في عجمان أو في أم القيوين أنه يشرب من الماء الذي تقدمه الحكومة أو يطبخ من هذا الماء ؟ هذه مياه غير صالحة للاستخدام ، نحن نشتري الماء للطبخ ، حتى معجون الأسنان نستخدم مياه صحية له لأن المياه غير صالحة للاستخدام فما بالك عندما يستحم أولادنا ويدخلون الأحواض ويشربون هذا الماء ؟! هناك أضرار خطيرة علينا نحن في هذا المجال ، والمداخلة - بكل أسف - غير موفقة بأن يقول أن المياه صالحة ، والتقرير قامت به هيئة الرقابة الغذائية في أبوظبي لصالح إمارة من

الإمارات خلال الأسبوع الماضي وقدموا إيجازاً عن الموضوع في ديوان أحد حكام الإمارات الشمالية .

الشيء الثاني : بالنسبة لخطوط الضغط العالي ، نحن - معالي الرئيس - لا نجيب بقصد الإجابة بل بقصد أن نوجد الحلول ونتكلم لإيجاد الحلول ، خطوط الضغط الكهربائي الذي تكلم عنها سعادة الأخ علي جاسم فقد أجاب سعادة مدير عام الهيئة بأن هذه الخطوط متعارف عليها في دول العالم ، صحيح متعارف عليها - وأيضاً - في المقابل دول العالم تتخلص من خطوط الضغط العالي هذه وتدفنها تحت الأرض ، فلماذا لا نحذو هذا الحذو أيضاً ؟ هل المنازل هي التي تزحف للخطوط الهوائية ؟ لا بالعكس ، الخط الذي يتم إنشاءه الآن في إمارة عجمان والقادم من المنطقة الشرقية يمر فوق مساكن موجودة ، وهذه المساكن كانت موجودة قبل إنشاء هذا الخط ، الخط الآن غير جاهز وبيوتنا تحت هذا الخط وهو يمر عن بعد (2) متر من باب المزرعة الخاصة بي ، أنا لا أتكلم عن أمر شخصي بل أتكلم عن بيوت الناس الموجودة والأماكن العامة ، الناس ينتقلون إلى خطوة أفضل ولا يقولون أن هذه الخطوط موجودة في دول العالم ومتعارف عليها ، صحيح أنها موجودة في دول العالم لكن هناك خدمة ونوعية وجودة ولابد أن نرتقي بخدماتنا لخدمة هذا المواطن .

معالي الرئيس ، أيضاً بالنسبة لعملية قطع الكهرباء ، فقطع الكهرباء بهذه الطريقة تضر وتعرض حياة الناس المواطنين للخطر ، فالأخ موظف الكهرباء يأتي يقطع التيار الكهربائي ثم يذهب بدون أن تكون موجوداً في البيت ، ربما يكون في هذا البيت شخصاً مريضاً أو امرأة عجوز وكذلك أدوية موجودة في الثلاجة ، لابد أن تكون هناك آلية لعملية قطع الكهرباء ، في بعض الدول المتحضرة يمنع منعاً باتاً قطع الكهرباء عن الساكنين ، في بريطانيا - على سبيل المثال - يمنع منعاً باتاً قطع الكهرباء عن المواطن في المملكة المتحدة لأي ظرف من الظروف ، وإذا أخلّ الساكن بالاتفاقية فإنه يحال للمحكمة ، ويتم تخفيض قوة التيار الكهربائي كمرحلة أولى بحيث يستخدم حجم معين من الطاقة لا أن يتم قطع التيار الكهربائي عن المنزل بينما يكون رب المنزل مع أولاده في الخارج ولديه مجموعة أدوية في المنزل ، هناك حالة أعرفها وهي عائلة قطعت الكهرباء عن مسكنهم ولديهم امرأة اشترت أدوية بحوالي (20) ألف درهم لتعالج نفسها من مرض خبيث ، وبعد العودة إلى المنزل بعد ثلاثة أيام وجدت أن الأدوية قد تلفت .

معالي الرئيس ، حقيقة هذه مداخلات وعندي نقاط كثيرة ولكن لا أريد أن أطيل ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً للأخ أحمد الشامسي ، معالي الوزير تفضل .

معالي / محمد بن ظاعن الهاملي : (وزير الطاقة - رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء)

شكراً معالي الرئيس ، بالنسبة لجودة المياه - ففعلاً - عندما كنا نتكلم عن السؤال السابق فإنه كان يخص المنطقة الوسطى ، منطقة عجمان - فعلاً - هناك ملوحة في المياه ونحن على دراية بالموضوع والآن عندنا (10) ملايين جالون إضافية وتدريجياً - إن شاء الله - سنقضي على هذه المشكلة وهي بالفعل مشكلة في عجمان ونحن نعاني منها منذ فترة .

وبالنسبة لخطوط الضغط العالي التي تكلم عنها سعادة العضو ، طبعاً نحن لا يجوز لنا أن ننشئ خطوطاً إلا بموافقات محلية ، أي تعطينا البلدية موافقة لإنشاء خطوط وهي تكلف مئات الملايين، لكن أن تأتينا فترة فيما بعد ونقوم بإزالتها إذاً يجب أن يتحمل أحد التكلفة ! في بعض الإمارات - صراحةً - كانت هناك مساهمة بتحمل جزء كبير من تكلفة نقل الخط الهوائي ، الخط الذي تكلم عنه سعادة العضو هو الخط الهوائي في عجمان وهو يخص هيئة كهرباء ومياه أبوظبي ولا يخص الهيئة ، لكن أحب أن أؤكد أن جميع الخطوط الموجودة حالياً في الإمارات الشمالية والتابعة للهيئة قد أنشئت بموافقة البلديات .

وبالنسبة لفصل التيار الكهربائي فأنا - بصراحة - أشكر العضو على ملاحظته وهذه ملاحظات سنأخذها في الاعتبار وندرسها ، لكن نحن نعطي المستهلك فترة (50) يوماً بعد الفاتورة لتصحيح وضعه قبل فصل التيار الكهربائي ونشعر المستهلك قبل ذلك ولا نفصل التيار عشوائياً، لكن إذا كان على المستهلك مبلغ (1000) درهم أو (1100) درهم فليدفع المبلغ أو يقسط المبلغ بدلاً من أن نضطر لفصل التيار ، ولكن - بصراحة - الملاحظة في محلها وسندرس المقترح والملاحظة التي قدمها سعادة العضو .

وبالنسبة للحالات الإنسانية فلدينا قائمة موجودة ونحن لا نفصل عنهم التيار الكهربائي ، وشكراً.

معالي الرئيس :

شكراً ، الأخ أحمد هل تود التعقيب ؟ تفضل .

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

معالي الرئيس باختصار ، شكراً معالي الوزير على مبادرتك وأنك ستأخذ هذه النقاط بعين الاعتبار ، لكن لم يكن بودي أن نصل إلى هذه المرحلة ، نحن في دولة الإمارات العربية المتحدة

والاتحاد قائم منذ أربعين عاماً ولا نستطيع أن نقدم ماء صالح للشرب لمواطنينا فهذا - بصراحة - أمر محيّر ، وأنا - حقيقة - مستغرب من هذا الموضوع .

هناك بعض النقاط - معالي الرئيس ، معالي الوزير ، ولن أطيل أو أكرر هذا الموضوع - منها قد قامت بها الهيئة في الإمارات الأخرى ، - مثلاً - فقد امتنعت الهيئة عن توصيل الكهرباء للطرق في بعض الإمارات ونشر هذا الموضوع في الصحافة ، وقد طالبت الهيئة هذه الإمارات بسداد مبالغ مالية عن فترات ماضية ، مع العلم أن الهيئة كانت تقدم هذه الخدمة خلال (38) عاماً وكل الشوارع كانت مضاءة وكل الأماكن مضاءة ، والآن الشوارع لا يتم تزويدها بالكهرباء، إذا كان هناك خلاف بين الحكومة المحلية والهيئة فيستطيعون حلها في قضايا أخرى لا تعرض سلامة المواطن للخطر ، لكن لا يجوز الامتناع عن تقديم الخدمة مما يعرضنا نحن الذين نقود سياراتنا في أماكن ونعرض حياتنا للخطر فأعتقد أن هذا قرار غير صائب من قبل الهيئة .

الموضوع الثاني : هناك اتفاقية موجودة فيما بين الهيئة وبعض الحكومات المحلية بنسبة نمو سنوي معين ، أريد أن أعرف ما هو موقف الهيئة ، وهل الهيئة ملتزمة بهذه النسبة خلال الفترة الماضية ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً يا أخ أحمد ، تفضل يا معالي الوزير .

معالي / محمد بن ظاعن الهاملي : (وزير الطاقة - رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء)

شكراً معالي الرئيس ، بالنسبة لإنارة الطرق فهناك إشكالية قائمة بيننا وبين الجهة المسؤولة عن دفع الفواتير ، صحيح أن المواطن لا دخل له ولكننا كجهة لا توجد إعفاءات - تقريباً - وبالتالي لابد أن تكون هناك جهة تقوم بتسديد فاتورة الكهرباء ، وهذا الموضوع - صراحة - وصل إلى المجلس الوزاري للخدمات وتم نقاشه ، لابد أن تكون هناك جهة مسؤولة عن تسديد قيمة الكهرباء ، فإذا كان هناك خلاف بين الجهة المحلية والجهة الاتحادية فننتظر حتى يزول هذا الخلاف حتى نقوم بتوصيل الكهرباء والماء ، وهذه الخدمات هي من ضمن الخدمات الأساسية للهيئة ولكن يجب أن يكون هناك اتفاق حول من المسؤول عن دفع الفواتير ، هذا بالنسبة لكهرباء الطرق .

وبالنسبة للسؤال الثاني حول نسبة النمو ، فعلاً هناك اتفاق بين الإمارات على أن تكون النسبة بين (6-8%) والاتفاق قائم ونحن دائماً نحثهم على تزويدنا بالمعلومات أولاً بأول لأنه بعدم

وجود معلومات دقيقة عن نسبة النمو والاستهلاك قد تسبب لنا المشاكل وقد تحصل لنا المشكلة بالنسبة لتقديرات الطلب على الطاقة مستقبلاً ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، سعادة الدكتورة شيخة العويس ، تفضلي .

سعادة / د. شيخة علي العويس :

شكراً معالي الرئيس ، لدي سؤال استفساري حول اللائحة التي تتكلم عن إنهاء خدمات الموظف لعدم الكفاءة الوظيفية ، ونحن نتوقع من اللائحة أن يكون فيها تفسير كيف يتم تقييم عدم الكفاءة الوظيفية؟ كذلك هناك بعض الشكاوى من بعض الموظفين التي وصلتني أنا شخصياً أنه ليس هناك جهة يتظلم إليها إذا جاء تقرير عنه بأنه غير كفء في حين أن تقاريره في السنوات السابقة كان فيها ذو كفاءة ، سؤالي لمعالي الوزير : هل في الفترة القادمة سيضاف تفسير للائحة بما هو المقصود بعدم الكفاءة الوظيفية ؟ وهل سيوضع - أيضاً - في اللائحة إذا كان يعتقد هذا الموظف أنه مظلوم ، هل من جهة محايدة ستنظر بهذا الأمر بشكل موضوعي ومحايد ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً دكتورة ، تفضل يا معالي الوزير .

معالي / محمد بن ظاعن الهاملي : (وزير الطاقة - رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء)

شكراً معالي الرئيس ، بالنسبة للائحة شؤون الأفراد لا تختلف كثيراً عن لائحة شؤون الخدمة الاتحادية ، وبالتالي هناك ضوابط ولا يكون هناك فصل تعسفي ، وقبل الفصل لابد وأن يمر الموضوع بإجراءات حيث هناك إنذار أول وإنذار ثاني وثالث وتقارير ، ولدينا لجنة تظلمات إذا اشتكى أحد الموظفين سواء بالنسبة للترقية أو عدم الترقية أو عدم المساواة بالزملاء ، فلدينا لجان وتنظر في هذه الأمور ولدينا محاضر كذلك ، فبالتالي نظامنا والإجراءات واللوائح وجودها ضروري لتنظيم العمل ، هناك شخص منتج يعمل ومبدع في عمله وآخر متقاعس ويتأخر ولا يداوم فهذا لا يجوز ، يجب أن يكون هناك انضباط في العمل ، فإذا انضبط الموظف كان بها ولكن إذا لم ينضبط فهناك تقارير ، وحسب اللوائح يتم اتخاذ الإجراء المناسب بحق هذا الموظف . هل الإجابة كافية أم لا يا معالي الرئيس ؟

معالي الرئيس :

شكراً ، تفضلي يا دكتورة شيخة .

سعادة / د. شيخة علي العويس :

شكراً معالي الرئيس ، وشكراً معالي الوزير ، السؤال يدور حول عدم الكفاءة الوظيفية ، هل لها معايير وبناءً عليها يعطى الموظف هذا التقدير ؟ الشيء الثاني - معالي الوزير - أنا لست مع الموظف الكسول أو الذي لا يؤدي عمله أو المتقاعس لكن أي مواطن يؤدي وظيفته - وشُهد له فيما سبق بالكفاءة في وظيفته - لا يتم إنهاء خدماته بالعكس ، نحن نريد للمواطنين أن يعملون ولا نريد أن نحرمهم من الوظائف وليس معنى كلامي أنه إذا كان لا يجيد عمله أن نتركه ولكن أساعده إذا كان هناك خلل أو خطأ أو نقص فأضع له برنامجاً لأعينه ليكون بوضع أفضل ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً يا دكتورة ، تفضل يا معالي الوزير .

معالي / محمد بن ظاعن الهاملي : (وزير الطاقة - رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء)

شكراً معالي الرئيس ، طبعاً الكل يعلم أن كل المؤسسات والوزارات لديها نظاماً سنوياً للتقييم ، ونحن في الهيئة خلقنا بيئة جديدة ، فقد أحضرنا بيت خبرة ووضع لنا نظاماً لسلم الدرجات والرواتب ، وبيت الخبرة هذا متخصص في هذا المجال ، وبذلك أصبح لدينا نوع من التقييم ، كل سنة يتم تقييم الموظفين لدينا بناءً على (KPI) ، وعلى ضوء هذا التقييم أحدهم يحصل على علاوة وأحدهم يحصل على زيادة أكثر من الباقين وأعتقد أن هذا شيء جيد وهذا يشجع الموظف الذي يحس أن أداءه هذه السنة ليس بالمستوى المطلوب على أن يبدع في السنة القادمة ، وأعتقد أن ردة الفعل للموظفين كانت جداً إيجابية لأنه صار هناك إحساس بأن الشخص الذي يعمل أكثر يحصل على المكافأة وهذا دليل على أنه في السنة القادمة قد لا يحصل الشخص نفسه على نفس المكافأة ربما موظف آخر غيره ، أعتقد أن النظام الذي تم وضعه في الهيئة هو نظام جيد ويتماشى مع المعايير المتعارف عليها في تقييم الموظفين ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، سعادة الأخ علي عيسى النعيمي تفضل .

سعادة / علي عيسى النعيمي :

شكراً معالي الرئيس ، أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للجنة الموقرة على جهودها في إعداد التقرير بشأن هذا الموضوع الهام ، والشكر موصول لمعالي الوزير وسعادة المدير العام للحضور، في الحقيقة لدي تساؤلان ، السؤال الأول ضمن المحور الأول وهو الخطة

المستقبلية لعمل الهيئة للسنوات القادمة ، حيث يعتبر الغاز من الضروريات للأسر في الدولة ، ويحصل المواطنون في بعض إمارات الدولة على الغاز ضمن باقة الكهرباء والماء ، ولكن في الإمارات الأخرى يقوم المواطنون بشراء أسطوانات الغاز من السوق مباشرة ، فلماذا لا تقوم الهيئة بتطوير خدماتها والبدء في إعداد خطة لتوصيل الغاز للمواطنين أسوة بإخوانهم في الإمارات الأخرى ؟

التساؤل الثاني بخصوص المحور الرابع " معايير تحديد رسوم توصيل الكهرباء للمواطنين " : حيث أن المواطنين من ذوي الدخل المحدود والحاصلين على إعانات من الشؤون الاجتماعية والمتقاعدين المواطنين يواجهون صعوبة بسداد فواتير الكهرباء والماء المتصاعدة ، فلماذا لا يتم تخصيص حد أقصى لهذه الفئات من المواطنين تتحملها الهيئة وأية مبالغ يتجاوز الحد المخصص لهم يتم تحصيلها منهم مباشرة ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، معالي الوزير تفضل .

معالي / محمد بن ظاعن الهاملي : (وزير الطاقة - رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء)

شكراً معالي الرئيس ، بالنسبة لرسوم توصيل الكهرباء للمواطن هي (100) درهم لكل كيلو وات ، ما يعني تحمل الهيئة - تقريباً - (90%) من التكلفة الإجمالية ، ويتحمل المواطن - تقريباً - (10%) ، هذا بالنسبة لتوصيل الكهرباء ، وطبعا هناك أشخاص لا يستطيعون دفع هذه الرسوم فيتم تقسيطها على فترة معينة .

بالنسبة للسؤال الخاص باسطوانات الغاز صراحة هذا الموضوع لا يدخل ضمن عمل هيئة الماء والكهرباء ، فهو خاص بشركات التوزيع ، فإذا كنت قد فهمت السؤال بشكل صحيح فأعتقد أنه يخص اسطوانات غاز الطبخ ، والشركات المسؤولة عن هذا الأمر عادة تكون شركات توزيع البترول في الإمارات وبعض الشركات المستقلة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ علي النعيمي .

سعادة / علي عيسى النعيمي :

شكرا سيدي الرئيس ، بالنسبة لاسطوانات الغاز - طبعا - في بعض الهيئات المحلية الموجودة في بعض إمارات الدولة يقومون بتوصيل الغاز من ضمن باقة الكهرباء والماء للمواطنين

الموجودين ، وطبعا هذا في بعض الإمارات ، لكن في الإمارات الأخرى هذه الخدمة غير متوفرة، لذلك نحن نقول لماذا لا تطور الهيئة خطتها الاستراتيجية وتطور خدماتها بحيث يتم توفير الغاز كأحد المنتجات بجانب الكهرباء والماء بحيث يتم توفيره لكل المواطنين أسوة بالمواطنين في الإمارات الأخرى .

أما بالنسبة للتساؤل بخصوص المواطنين ذوي الدخل المحدود والحاصلين على إعانات من الشؤون الاجتماعية والمتقاعدين المواطنين : نحن نقول لماذا لا يتم تخصيص مبلغ محدد لهم ، فإذا تجاوز المبلغ هذا الحد يقوم المواطن بدفع هذا المبلغ ، وهذه تعتبر كإعانة لهذه الفئة وليس لكل المواطنين ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / محمد بن ظاعن الهاملي : (وزير الطاقة – رئيس مجلس إدارة الهيئة الإتحادية للكهرباء والماء)

شكرا سيدي الرئيس لتوضيح السؤال بالنسبة للغاز ، فعلا أنا على علم بأن هيئة الكهرباء والماء في الشارقة توصل بعض العمارات بالغاز ، أعتقد أن هذا المشروع جدير بالدراسة ، وإن شاء الله سنقوم بدراسته ولكن بشرط أن يتوفر الغاز ، فهذا هو الأساس ، وأعتقد أن هذا الموضوع جدير بالدراسة ، هذا فيما يخص اسطوانات الغاز المسال .

بالنسبة لرسوم التوصيل : هناك حالات مستثناه ، وهذه الحالات - كما أعتقد - تدفع عنها الشؤون الاجتماعية رسوم الاستهلاك ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا معالي الوزير ، الكلمة للأخت عفراء البسطي .

سعادة / عفراء راشد البسطي :

شكرا معالي الرئيس ، معالي الوزير ، الأمن الوظيفي مطلب مهم لاستقرار الأسر وبناء منظومة مجتمع دولة الإمارات ، كلنا يعرف كيف أن القيادة الحكيمة للدولة تؤكد مرارا وتكرارا على المواطن وعلى تمكينه وتأمينه وظيفيا ، أنا يا معالي الوزير أخالفك الرأي حين تقول أن الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء هي بيئة جاذبة ، وأعطيك بعض الأرقام حتى تتضح لك الصورة، فحسب المعلومات المتوافرة لدينا في عام 2009م عينتم (40) مواطناً استقال منهم (25) وبقي عندكم (15) مواطنا ، وفي عام 2010م عينتم (44) مواطناً إستقال منهم (32) وبقي عندكم

(15) مواطنا ، وفي عام 2011م عينتم (60) مواطنا استقال منهم (45) وبقي عندكم (15) مواطنا ، فعلى مدى ثلاث سنوات بقيتم تدورون على نفس الرقم وليس هناك أي نمو في الأعداد ولا في النسب ، فالنسب ثابتة تقريبا ، بالإضافة إلى ذلك هناك ما يقارب من (379) موظفا تقدموا بتظلمات إلى لجنة التظلمات ، ولم يتم التجاوب بشكل إيجابي مع هذه التظلمات ، وأعطيك مثالا على ذلك ، فإذا تظلم الموظف ترفع إجراءات التظلم لرئيس مجلس الإدارة الذي يعيدها إلى المدير العام ، وهو أمر يخالف معايير الشفافية في التعامل مع طلبات التظلم مما يؤثر بدوره على اتخاذ القرارات النهائية ، أسأل معالي الوزير لماذا تعيد هذه التظلمات إلى مدير عام الهيئة وهو من يرأس لجنة التقييم في نفس الوقت ؟ فإذا كان مدير عام الهيئة يقول عن بعض الموظفين (هذه هي اللغة المتداولة في الهيئة بين المدير العام وبعض الموظفين) إذا طلع قرار يوم الأحد صدقني " العويس " سيموت من الخوف لأنه يتوقع أن يكون هو التالي ، ويرد عليه مدير عام الهيئة " فلان اتصل بي بالأمس ولم أرد عليه " قلت : "الحقران يقطع المصران " فالجواب هو أهمله حتى يفهم أنه انتهى) فهذه بعض اللغات المستخدمة في التراسل في الإيميلات بين أعضاء الهيئة العليا التي تدير الهيئة ، وأضرب لك مثالاً آخر " تقول بعض الإيميلات والله عندهم بلاوي " فإذا كان لديهم بلاوي فما هو دور الهيئة الإدارية العليا ، ومن يحل هذه البلاوي ؟! وحتى لو كانت لغة الحوار بهذا المستوى فكيف أعيد هذه التظلمات لمدير يخاطب أو يتكلم عن موظفيه بهذا الأسلوب؟! فهل هذا إنصاف ؟! وهل أقبل أنا كرئيس مجلس إدارة هذه الهيئة أن يكون هذا هو الخطاب المتداول بين أعضاء الهيئة العليا أو الإدارية في الهيئة ؟!

عندي مثال آخر يدور حول نفس الموضوع : لقد تم عمل اختبارات ، وهذه الاختبارات كان الهدف منها واضح جدا وهو تطفيش الموظفين ، فقد كانت بعض الإيميلات المتراسلة بين الموظفين تقول : " شو رأيك يا مدير عام الهيئة الاختبارات أتت بنتيجة ، فقد عملت انقلاب ، والكل خائف ، وإن شاء الله يبدأ التدريب في شهر 9 ومن كان يُشاور يقرر ، الله يسمع منكِ في هذه الجمعة المباركة وعقبال من هو في بالي " فهل هذه لغة حوار ، وهل أئتمن شخص كهذا على موظفين ؟! فإذا تظلم الموظفين ولم ينظر إليهم أحد ، والعدد كبير - سيدي الرئيس - (379) موظفاً ، ولا يوجد شخص واحد نظرنا في تظلماته ، وهناك أشخاص فصلوا ، وإذا قال معالي الوزير أنه لا يوجد فصل تعسفي أو نقل تعسفي فأنا أقول له أن هذا موجود ، وأنا أعرف حالة من الحالات - سيدي الرئيس - عن موظفة وجدت إعلاناً عن وظيفتها في الجريدة في يوم ، وفي اليوم الثاني داوم هذا الشخص في مكانها وهي تم نقلها لمنطقة أخرى مع أن هذه

الموظفة هي سيدة وربة منزل ولديها أطفال ، ومع هذا فقد تم نقلها نقلا تعسفيا لمنطقة أخرى لسبب معين ، فإذا كانت هذه الموظفة لديها أداء تراكمي مميز ، وليس عليها أي مخالفات أو ما شابه ، وفي نفس الوقت ترى إعلاناً عن وظيفتها في الجريدة ، وفي اليوم التالي يتم تعيين موظف بدلا منها ؟! هذه واحدة من النقاط .

أحد الإخوة - أيضا - تظلم فكان الجزاء أنه تم خصم نسبة 25% من نهاية الخدمة لأنه تغيب سبعة أيام ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير

معالي / محمد بن ظاعن الهاملي : (وزير الطاقة – رئيس مجلس إدارة الهيئة الإتحادية للكهرباء والماء)

شكرا سيدي الرئيس ، صراحة الرد على أسئلة بهذا الكم ، نحن - سيدي الرئيس - نتكلم عن لوائح ، والظاهر أن هناك أشخاصاً لديهم مشكلة فردية فيذهب عند عضو من أعضاء المجلس ، وهذا من حقه أن يشتكي لكن نحن عندنا في الهيئة كم كبير من الموظفين ، والخدمات في أي شركة لا بد أن يكون فيها مشاكل ، ولكن أهم ما في الموضوع أن يكون هناك أنظمة وسياسات تعالج هذه المشاكل ، وأنا صراحة عندما يشتكي لي موظف أحيله إلى مدير عام الهيئة ، والمدير العام بد وره يحيله إلى اللجنة المختصة ، وأنا أصلا لا تأتيني شكاوي ، فهذا نادرا ما يحصل ، ولكن إذا جاءتني شكوى أقوم بإحالتها إلى المدير العام للشركة حتى يحيلها للجنة التظلمات ، فنحن لدينا لجنة تظلمات ، فإذا تكلمنا عن الأشخاص الذين تكلمت عنهم الأخت العضوة فقد ذكروا في التقرير أن العدد هو (600) تظلم ، والواقع هي (360) تظلم وليس (600) .

الشيء الثاني : عدد المتظلمين المواطنين هو (136) .....

معالي الرئيس :

يا أخت عفراء لو سمحتي لنترك معالي الوزير يكمل كلامه أولا ومن ثم بإمكانك التعقيب ، تفضل يا معالي الوزير .

معالي / محمد بن ظاعن الهاملي : (وزير الطاقة – رئيس مجلس إدارة الهيئة الإتحادية للكهرباء والماء)

الحقيقة أن عدد المتظلمين المواطنين (136) وقد نظرت فيها اللجنة وعدلت المسمى لعدد (22) منهم ، وهذا يعني أن اللجنة تعمل ، كذلك عدد (73) منهم تم تعديل رواتبهم ، وهناك بعض

الموظفين عندما عدلنا هيكل الرواتب حصل الكل على الزيادة ، ولكن يأتي واحد ويقول أن زميله حصل على زيادة أكثر مني ألف درهم لماذا ؟ فأنا أشرح له لماذا يحصل ذلك ، لأن هناك نظام للتقييم وتسكين الوظائف ، فعندما انتقلنا من النظام القديم للنظام الجديد مررنا بعملية تسكين ، وهذا حصل بمساعدة بيت خبرة وحسب النظام .

أما ما تتكلم عنه الأخت العضوة أنني أنقل موظفا من مكان لمكان آخر فهذا الموضوع - صراحة - سبق وأجبت عليه ، وشكرا .

معالي الرئيس :

أخت عفراء أرجو التركيز على الظواهر وليس على الحالات الفردية ، تفضلي .

سعادة / عفراء راشد البسطي :

شكرا سيدي الرئيس ، أولا معالي الوزير ذكر أرقام أنا لم أذكرها ، فقد ذكر أن هناك تظلم مقدم من قبيل ما يقارب (600) موظفاً ، وأنا لم أتطرق لهذا الرقم وإنما قلت ما يقارب (379) موظفاً قدموا تظلمات ، فلا أعرف من أين استقرأ معالي الوزير هذه الإشارة أو وصلت له المعلومات السابقة .

ثانيا أنا عطيت أمثلة على بعض الموظفين ، ولكن ما أقصده أن الإدارة يجب أن تستمع إلى شكاوى وتظلمات ، وهناك لجان تعمل على تظلمات الموظفين هذه الإدارة تتبع أسلوب " الحقران يقطع المصران ، وليس لدي أكثر من هذا أقوله ، وسامحني معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

تعقيب أخير يا معالي الوزير .

معالي / محمد بن ظاعن الهاملي : (وزير الطاقة – رئيس مجلس إدارة الهيئة الإتحادية للكهرباء والماء)

شكرا سيدي الرئيس ، مسألة الـ (600) تظلم لم آتي بها من عندي وإنما من تقرير اللجنة ، فالأرقام التي أتكلم عنها وردت في تقرير اللجنة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ غريب الصريدي .....

سعادة / محمد بطي القبيسي :

معالي الرئيس ، أرجو أن تعطيني نصف كلمة لو سمحت ، معالي الرئيس أعتقد أن المواطنين لن يشتكوا من فراغ .....

معالي الرئيس :

يا أخ محمد نحن لدينا لائحة نسير عليها في النقاش ، لذلك نحن نسير حسب الإخوان المسجلين...

سعادة / محمد بطي القبيسي :

سننتظر - طال عمرك - حتى ينتهي الإخوان المسجلين من كلمتهم وبعد ذلك - إن شاء الله - لنا كلمة في الموضوع .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ غريب الصريدي .

سعادة / غريب أحمد الصريدي :

معالي الرئيس ، يعلم الجميع بأن دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول المبادرة للدخول في عالم استخدام الطاقة النظيفة والمتجددة ، وليس أدل من فوز الدولة باستضافة المقر الرئيسي للوكالة الدولية للطاقة المتجددة " ارينا " على ذلك ، وهناك مبادرات محلية أخرى تحاكي هذا التوجه ، وقد قمنا بزيارة رسمية مع معالي رئيس المجلس الوطني الاتحادي إلى " مصدر " للاطلاع على تجربتهم مما يستدعي التساؤل إلى معالي الوزير :

ما هي الدراسات التي قامت بها الهيئة بشأن استخدام مصادر الطاقة النظيفة ومصادر الطاقة المتجددة ، وما هي خطة الهيئة المستقبلية في تطوير توفير الطاقة النظيفة والمتجددة ، وما هو المدى الزمني لذلك ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / محمد بن ظاعن الهاملي : (وزير الطاقة – رئيس مجلس إدارة الهيئة الإتحادية للكهرباء والماء)

شكرا سيدي الرئيس ، سبق وأن أجبت على جزء من هذا السؤال ، فالهيئة وقعت اتفاقية في عام 2008م مع " مصدر " لاستخدام طاقة الرياح في الإمارات الشمالية ، ونحن صراحة كمنظومة بدولة الإمارات عندما تنتج " مصدر " الطاقة المتجددة سيتم ضخها في الشبكة ، وبالتالي الكل سيستفيد نحن وغيرنا ، فصراحة لا أدري إذا كان السؤال هو لماذا لا نقوم بدراسات في هذا الجانب ؟ صراحة أن مسألة الدراسات حول الطاقة المتجددة تحتاج لرأسمال كبير ، ومصدر موجودة في دولة الإمارات ، ونحن صراحة على استعداد تام والدليل أننا وقعنا معهم اتفاقية ،

فعندما تتوفر الطاقة البديلة سوف نشتريها ، ولعلم الأخ العضو الطاقة البديلة الآن سعرها أغلى حتى من استخدام الديزل ، فلا زالت مكلفة حتى الآن ، ونحن ننتظر - إن شاء الله - مع الزمن أن تقل التكلفة للوحدة مستقبلا ، وبالتالي نستفيد من السعر وأيضا من بيئة نظيفة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

هل ترغب بالتعقيب يا أخ غريب ؟ تفضل .

سعادة / غريب أحمد الصريدي :

نعم أحب أن أعقب ، نحن بدورنا نتمنى من الهيئة أن تنسي الماضي ، وأن تستغل القدرات المتوفرة لدى الهيئة من مهندسين وفنيين ومعدات ، وأن تشكل منهم فرق لمتابعة ما هو جديد في هذا المجال ، وأن نسمع في المستقبل القريب تطبيق بعض هذه المشروعات ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / محمد بن ظاعن الهاملي : (وزير الطاقة – رئيس مجلس إدارة الهيئة الإتحادية للكهرباء والماء)

ليس لدي تعليق معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ أحمد المنصوري .

سعادة / أحمد عبيد المنصوري :

شكرا معالي الرئيس ، سأحاول اختصار السؤال بحيث يكون سؤال استراتيجي عام ، فمعظم الأسئلة - كما تفضل الإخوة - أجاب عليها معالي الوزير ، وأشكر معالي الوزير على سعة صدره ، والسؤال الرئيس لدي هو : ضمن توجهات صاحب السمو الشيخ خليفة " حفظه الله " رئيس الدولة ذكر عن موضوع التنمية الشاملة المتكاملة على مستوى الإمارات كلها ، ومعظم الأسئلة يتمحور حول الفروقات بالنسبة للخدمات سواء كان في المياه أو الكهرباء على مستوى الإمارات ، وهذه كلها من ضمن محاور الورقة ، وهي الخطة المستقبلية وخطط الهيئة والمعايير وغيرها ، فكيف سندعم هذا التوجه من خلال الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء ، وما هي الآليات المتبعة لتحقيق رؤية صاحب السمو رئيس الدولة ؟ فالتنمية الشاملة تتطلب الاحتياجات الرئيسية ، فبدون توفير الخدمات الرئيسية لا نستطيع أن نصل للهدف المنشود ، لأنه سيكون هناك

مقارنات ، فحاليا هناك مقارنات ما بين الإمارات سواء كانت الإمارات الشمالية أو الإمارات الأخرى ، فهذا ضمن دور الهيئة ، وما هي الآليات المتبعة لتحقيق هذه الرؤية ؟ .

ثانيا : بالنسبة للأمن البيئي وأمن الطاقة : ما هو دور الهيئة الاتحادية للكهرباء والمياه في تحقيق هذا التصور خاصة أننا نعرف أنه ربما نواجه تحديات مستقبلية بالنسبة لأمن الطاقة خاصة حول العام 2025م ، فما هو دور الهيئة في هذا الشيء ؟ وأتمنى أن تكون الإجابة مدعومة ببعض المؤشرات وبعض الاستراتيجيات المرحلية والأهداف وحتى موضوع الجانب البيئي ، فمثلا محطات تحلية المياه لها مشكالها ، وهناك مشاريع تتعلق بالفحم الحجري ، وأنا لا أريد التطرق إلى الأمور التفصيلية ولكن فقط على المستوى الإستراتيجي ومدعوم - فقط - ببعض المؤشرات ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / محمد بن ظاعن الهاملي : (وزير الطاقة – رئيس مجلس إدارة الهيئة الإتحادية للكهرباء والماء)

شكرا سيدي الرئيس ، صراحة هذا السؤال مهم جدا ومتشعب ، وأنا تكلمت في السابق وذكرت أننا كهيئة نعمل ضمن رؤية الإمارات ، وبالتالي هذه الرؤية مبنية على عدة محاور ، ومن ضمنها الأمن البيئي وطبعا ربطه بالتنمية المستدامة ، وصراحة ليس لدي تفاصيل في هذا الموضوع ولكننا لسنا شاذين عن بقية المؤسسات الإتحادية والوزارات فيما يخص رؤية الإمارات ، وشكرا .

معالي الرئيس :

لو سمحت معالي الوزير الإجابة عن نقطة الأمن البيئي ، تفضل .

معالي / محمد بن ظاعن الهاملي : (وزير الطاقة – رئيس مجلس إدارة الهيئة الإتحادية للكهرباء والماء)

بالنسبة لموضوع الأمن البيئي صراحة لا اريد التعدي على صلاحيات وزير البيئة ، ولكن نحن - صراحة - لو عدنا للأسئلة السابقة فنقول ان إيقاف محطات التوليد - أعتقد - أنه يعتبر إسهام إيجابي في التخفيف من انبعاث الغازات السامة بدلا من حرق الغاز ، وبذلك فإن استعمال السيارات للطاقة الكهربائية من ابوظبي يعتبر مؤشرا إيجابيا للبيئة بدلا من انتاج طاقة كهربائية تعتمد على الديزل ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ أحمد عبدالملك .... عفوا تفضل أخ أحمد المنصوري .

سعادة / أحمد عبيد المنصوري :

شكرا معالي الرئيس ، أشكر معالي الوزير على الرد ، لكن هناك جانب مهم من الممكن أن ترد عليه سعادة الدكتورة شناصي وهي عضو مجلس إدارة " أصوات تشير إلى أنها قدمت استقالتها " كما قلت هناك جانب مهم في موضوع محطات تحلية المياه والانبعاثات التي تخرج منها ، والآثار السلبية لانبعاثات محطات تحلية المياه ، فهذا جانب بيئي مهم وهو تحت قيادة الهيئة الإتحادية للكهرباء والمياه .

الجانب الآخر موضوع الفروقات التي ذكرتها وجانب التنمية الشاملة التي توزع على مستوى الإمارات : فالمشكلة الرئيسية التي تتكرر دائما هي الأسئلة عن موضوع الفروقات وعن موضوع المقارنات ، فنتمنى أن تكون الخدمات الأساسية متوفرة على مستوى الإمارات جميعا لأن موضوع التنمية يتطلب هذه الإحتياجات حتى تدعم الإقتصاد والتي يتولد عنها وظائف وتحل مشاكل متكاملة ، فلولا دعم الخدمات الكهربائية والمائية للإمارات مختلفة لن نستطيع تحقيق طموحات المواطنين سواء كان من السلع إلى رأس الخيمة ، فالموضوع هو في تساوي الخدمات وتكافؤ الفرص للجميع على مستوى الإمارات ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / محمد بن ظاعن الهاملي : (وزير الطاقة – رئيس مجلس إدارة الهيئة الإتحادية للكهرباء والماء)

الحقيقة ليس لدي تعليق يا معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

بالنسبة لتحلية المياه هل هناك جانب تلوث في الموضوع ؟

معالي / محمد بن ظاعن الهاملي : (وزير الطاقة – رئيس مجلس إدارة الهيئة الإتحادية للكهرباء والماء)

التلوث - سيدي الرئيس - موجود في عدة نشاطات ، فهناك تلوث بيئي من عادم السيارات ، وتلوث من مصانع حتى الغاز وإنتاج البترول ، لكن هناك خطة موجودة لتجميع هذه الانبعاثات السامة وتخزينها في خط - عفوا لا أذكر الإسم - على كل حال هناك عمل تقوم به شركات البترول وشركة مصدر بالذات بتجميع انبعاثات الغاز وبالتالي ضخها في بيئة آبار البترول واستغلال الغاز بدلا منها لتوليد الطاقة ، فهذا يؤشر إلى أن هناك اتجاه من قبل الحكومة بالحد من الانبعاثات السامة في البلد ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ أحمد عبدالملك أهلي .

سعادة / أحمد عبدالملك أهلي :

شكرا معالي الرئيس ، لاحظت من خلال قراءة التقرير الصادر من اللجنة أن بعض الجهات المحلية في إمارة عجمان تقوم بتهديد المتعاملين بقطع الكهرباء والماء لأسباب تتعلق بتسديد الالتزامات المالية لهذه الجهات ، ومن خلال الإطلاع على قانون الهيئة ولوائحها فإن اختصاص توصيل وقطع الكهرباء والماء هو اختصاص أصيل للهيئة ، ويعتبر تعدي على الممتلكات العامة للدولة ، ورغم ورود الشكاوى بهذا الشأن إلى وسائل الإعلام وتكرارها إلا أن الهيئة لم تقم بأي إجراء يحفظ حق المتعامل بالتمتع بخدمة الكهرباء والماء ، والسؤال هو : ماهي الإجراءات القانونية التي قامت بها الهيئة تجاه الجهات المحلية أو الخاصة والتي تقوم بتهديد المتعاملين بقطع الكهرباء والماء للضغط عليهم لدفع فواتير الخدمات الخاصة بهذه الجهات ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا أخ أحمد ، معالي الوزير تفضل .

معالي / محمد بن ظاعن الهاملي : (وزير الطاقة – رئيس مجلس إدارة الهيئة الإتحادية للكهرباء والماء)

شكرا سيدي الرئيس ، صراحة هذا السؤال في محله ، وفعلا تحصل هذه الإجراءات في إحدى الإمارات ، وقمنا بإشعار هذه البلدية والجهة المعنية بعدم القيام بهذا الإجراء لأن هذا مخالف ، وقد يسبب الخطر للأشخاص ، وبالتالي نحن خاطبناهم رسميا وكذلك عدة مرات قمنا بإعادة التيار الكهربائي عندما نعرف أنه تم فصله عن أحد ، لكن صراحة نحن نطلب من أعضاء المجلس أن يساعدونا في هذا الموضوع برفعه مع الجهات المعنية المحلية ، فنحن صراحة نسعى ونمنع لكن لا نستطيع منع جهة محلية من فصل التيار الكهربائي عن شخص لأنه لم يقم بتسديد فاتورة ليس لها علاقة بالكهرباء ، وربما تكون فاتورة خاصة بالصرف الصحي أو أي مجال آخر ، فصراحة هذه العملية حساسة بعض الشيء ، ونحن نسعى ونعرف أن هذا خطأ وبلغناهم بذلك ، لكن صراحة أطلب من مجلسكم الموقر على الأقل أن يكون من الإخوة الأعضاء الذين لديهم اتصال أن يذكروا المسؤولين بأن هذا الإجراء غير سليم وقد يسبب لنا مشاكل وخطر على المواطن ، وشكرا .

معالي الرئيس :

هل ترغب بالتعقيب يا أخ أحمد ؟ تفضل .

سعادة / أحمد عبدالملك أهلي :

شكرا معالي الرئيس ، أعتقد أن هذا دور الوزارة ، وأتمنى - أيضا – أنه إذا استطعنا مساعدة معالي الوزير في هذا الموضوع سواء بتوصية أو أي شيء آخر سيكون ذلك جيدا ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الحقيقة أن المجلس لا يستطيع أن يوجه توصية لحكومة محلية ، فنحن مجال عملنا هو مجال اتحادي ، وتوصياتنا تكون للحكومة الإتحادية ووزاراتها وهيئاتها ، الكلمة للأخ مروان بن غليطة.

سعادة / مروان أحمد بن غليطة :

شكرا معالي الرئيس ، أشكر معالي الوزير على جهوده وسعة صدره وحرصه على التعاون لما فيه مصلحة الوطن والمواطنين ، معالي الرئيس ، أتقدم بالشكر أولا لمجلس الوزراء الذي مكن مجلس الهيئة في قرار مجلس الوزراء رقم (34) لسنة 2007م بإجراء التعديلات التي يراها ضرورية مما مكنهم من إجراء التعديلات التي يرون أنها ضرورية لمصلحة العمل دون الرجوع للمجلس ، وهذا هو نهج التمكين والتفويض الذي عهدناه من شيوخنا - حفظهم الله - ، معالي الرئيس : من خلال متابعتي لعمل الهيئة ومداخلات الإخوان وتقرير اللجنة ومتابعة الموقع الرسمي للهيئة شدتني الرسالة التي تقول : " تقديم الخدمات الكهربائية والماء بمستويات متميزة وذات كفاءة للحصول على أعلى درجات رضا المتعاملين الداخليين والخارجيين " فقد شدتني القيم الجوهرية حيث أنها مكتوبة بالبنط العريض " القيم الجوهرية " و " العمل بروح الفريق الواحد " و " ملتزمون بالاهتمام بالموظفين - ضعوا خط تحت الموظفين - الذين يمثلون الثروة الحقيقية والممكن الرئيسي لتحقيق التفوق للهيئة " .

القيمة الثانية الجوهرية هي المصداقية : كسب ثقة واحترام جميع المعنيين الداخليين والخارجيين ، معالي الرئيس ، سأقرأ هذا التعبير لو سمحت لي : " إن كل مسؤول سوف يحاسب عن عمله ولا فرق في ذلك بين كبير وصغير لأن قدر عطاء كل مسؤول يقاس بما يؤديه من واجبات ومدى التزامه وحرصه على أداء مسؤولياته " هذا المقال في الإنترنت منسوب للمغفور له مؤسس الدولة صاحب السمو الشيخ زايد " الله يرحمه ويغفر له " ، مداخلة الأخت عفراء البسطي لا زالت ترن في أذني بالاستشهادات ولغة التخاطب الموجودة ، سيدي الرئيس نصت المادة رقم (10 و 15 و 25) من قرار مجلس الوزراء رقم (29) لسنة 2011م في شأن نظام حوكمة الهيئات والمؤسسات الحكومية على وجود ضوابط محددة ومعلومة لأساليب تقييم الأداء ، وقد أعجبتني مداخلة الوزير - جزاه الله خيرا - وحرصه على تطبيق اللوائح والأنظمة ، لذلك

فسؤالي مباشر ، وكما يقولون سؤال مباشر يحتاج لجواب مباشر : ما هي الطرق والأساليب المستخدمة في تقييم الموظفين ، وهل يوجد تقييم دوري موثق لأداء قيادة الهيئة بما فيهم المدير العام للهيئة ؟ وشكرا معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

شكرا أخ مروان ، معالي الوزير تفضل .

معالي / محمد بن ظاعن الهاملي : (وزير الطاقة – رئيس مجلس إدارة الهيئة الإتحادية للكهرباء والماء)

شكرا لسعادة العضو المحترم على سؤاله ، سؤاله كان مباشرا ويريد ردا مباشرا ومختصرا ، طبعا النظام الذي تم وضعه من قبل بيت خبرة متخصص لديه خبرة في وضع نظم وأسس وطرق تقييم لشركات ومؤسسات وهيئات مماثلة في الدولة ، وصراحة هناك تقييم للموظف وإعطاء الموظف فرصة للرد على التقييم ، وحتى ممكن الواحد لا يتفق مع التقييم لكن على الأقل يبدي رأيه ، وصراحة نحن نحاول بالأسلوب الحديث أن نبتعد عن النظام القديم الذي كان يعطي للكل درجة ممتاز ، فيجب أن أن نعمل شكل (جراف) بحيث يكون عندي - تقريبا - الأغلبية في الوسط ، فالحالات المتميزة أو خارقة الامتياز تكون نسبتها ضئيلة ، كذلك نفس الشيء بالنسبة للذين يكونون دون المستوى في التقييم نسبتهم - أيضا - ضئيلة ، فصراحة هناك أنظمة وقوانين وطريقة تعريفية كيف يتم تعبئة الاستمارة الخاصة بالتقييم ، وهذا الأمر - أعتقد - عملنا عليه دورات كثيرة ودربنا عليها المسؤولين والمشرفين ، ومن الصعب أن يتقبلها الكل في البداية لكن بدأت شريحة كبيرة من الموظفين بتقبلها ، وإن شاء الله يكون فيها فائدة ، فهي تقوم على توضيح نقاط الضعف ونقاط القوة وبناء عليه نحاول أن يحسن الشخص من أدائه بحيث يتمكن من نقاط القوة ويحاول أن يحسن أداءه في تحسين نقاط الضعف ، فصراحة النظام عندنا متكامل وبإمكان اللجنة أن تشرف على ذلك ، وحتى المدير العام يخضع لنفس النظام وشكرا سيدي الرئيس .

معالي الرئيس :

هل ترغب بالتعقيب يا أخ مروان ؟ تفضل .

سعادة / مروان أحمد بن غليطة :

ما فهمته - معالي الرئيس - أنه يوجد تقييم موثق مطلع عليه الوزير عن أداء المدير العام .

معالي الرئيس :

نعم أعتقد أن هذا هو الجواب ، تفضل .

سعادة / مروان أحمد بن غليطة :

سيدي الرئيس ، عندما تكلمنا عن القيم وعن المبادئ المكتوبة في " الوبسايت " والتي أتوقع أنها يؤمن بها كل مسؤول أنهم عندي ملتزمون بالاهتمام بالموظفين الذين يمثلون الثروة الحقيقية والممكن الرئيسي لتحقيق التفوق للهيئة ، وبعد ذلك اسمع كلام معالي الوزير أن عنده استقالات وعنده عدد شكاوي (379) أو (600) - لا أعرف الرقم الصحيح ، فالأرقام متداخلة - وأنا أسأل عن لوائح العمل وأسأل عن التظلم وأسمع لغة الحوار ، وأنا عندي " ايميلات " لكن لا أريد مناقشتها لأنه قد يكون فيها مواضيع شخصية ، وأسمع الأخ علي جاسم في لجنة الطعون يقول أن لديهم أكثر من (25) شكوى ، لذا أتساءل أين الاهتمام بالموظفين ، وأين الاهتمام بالكوادر المواطنة ؟! فهل فقط نكتب قيم رنانة ورسائل رنانة ، ويأتون لنا ببيوت خبرة يقولون لنا قيموا الموظفين بالطريقة الفلانية ، لكن إذا جئت لأرض الواقع تجد أن البيئة الموجودة هي بيئة طاردة ، وبالأرقام التي ذكرها معالي الوزير ، أنا أول مرة اتدخل في عمل الهيئة لكن جاءتنا مراسلات من المواطنين بالشكاوى ، سيدي الرئيس : عندي مسجات لا أستطيع قراءتها لأنني لا أتوقع أن أشياء مثل هذه تحدث في مؤسسات حكومية مثل مؤسساتنا ، فأنا أتكلم عن اللوائح والأنظمة ، فإذا كان بيت الخبرة يأتي ويوضح لي ما هي المشكلة ، فبيت الخبرة يضع - فقط - حبر على ورق، والمسؤولين أنفسهم ، وكل واحد منا مسؤول يجب أن ينزل لأصغر مسؤول وموظف، وأعجبتني كلمته عندما ذكر أنه ذهب لمراكز خدمة ولم أجد موظفين ، فيجب أن أحاسبهم ، نعم المقصر يأخذ جزاءه ، لكن من يتظلم لا أحول أوراقه على المدير العام والذي هو رئيس كل لجنة رأيتها في هذه الهيئة ، فكيف أكون حكم وخصم في نفس الوقت ؟! فالصلاحيات لا تعطى بالعكس ، لا تنزل من فوق في موضوع الشكوى ، أما في موضوع تطبيق الخدمات نعم فممكن أن تكون من فوق لتحت ، أنا أشتكي لمعالي الوزير لأنني اتخذت كل الإجراءات على كل المستويات حيث اشتكت لرئيس قسمي واشتكيت لمديري واشتكيت في لجنة التظلمات ، والآن أرفعها لمعالي الوزير ، وأرى أن الإجراء هو أن الشكوى تُرد مرة ثانية للمدير للنظر في شكوى هذا الموظف ، سيدي الرئيس كل الشكاوي والأعداد التي تخرج من الوزارة نفسها تبين أن هناك بيئة يجب أن ننتبه لها ، ننتبه للمواطنين الموجودين في هذه البيئة ، وتطبيق المركزية والتحكم في اتخاذ القرارات دائما حكومتنا الرشيدة تنادي بتطبيق اللامركزية في الإدارة التي تتيح الإبداع والتطور ، وحتى الجائزة التي تكلموا عنها أن الهيئة حصلت عليها أنا ذهبت واستفسرت عنها فوجدت أنها مبنية على فوز واحد ، ولا أدري إذا كان هذا الموظف لا زال موجوداً في الهيئة

أم انتقل منها ، فهذه الأمور كلها تجعلنا نحن كممثلين للشعب نتسائل عن حقوق الموظف المواطن، وقبل هذا تطبيق الإجراءات والحوكمة التي ينادي بها معالي الوزير - الله يحفظه ويبارك فيه - ، أشكر معالي الوزير على سعة صدره وأطلب بناء على ما رأيته من المناقشات - معالي الرئيس وأنت صاحب القرار - أن يرد هذا التقرير إلى اللجنة بحيث تناقش هذه السياسة مرة ثانية بموضوعية وببيانات لا تكون غائبة عن المجلس ، وشكرا معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

شكرا أخ مروان ، تفضل معالي الوزير .

معالي / محمد بن ظاعن الهاملي : (وزير الطاقة – رئيس مجلس إدارة الهيئة الإتحادية للكهرباء والماء)

شكرا سيدي الرئيس ، أول شيء أود أن أوضح نقطة مهمة جدا ، فعندما تكلمنا عن فوز الهيئة بجائزة ، فالذي تكلم عنها هو سعادة العضو عن فوز موظف واحد هذا الكلام كان قبل أربع سنوات أعتقد ، فهناك موظف - فعلا - عندنا فاز بجائزة ، لكن أنا أتكلم عن جائزة التميز الحكومي لمؤسسات لديها أكثر من (900) موظف ، فهذا التقييم صراحة جاء من مجلس الوزراء وهو جهة مستقلة ، فصراحة إذا كانت الهيئة فازت بالمركز الأول على كل المشاركين في المسابقة فلا أدري كيف يفسر سعادة العضو ماذا يعني هذا الأمر . ، وطبعا هناك معايير في اختيار الفائز بالجائزة ، وبالتالي لا أريد التعقيب أكثر في هذا الأمر ، لكن أود إضافة أمر آخر ، فقد تكرر الكلام عن أن كل شيء بيد مدير عام الهيئة ، فالمدير العام يترأس - ربما - لجنتين ، فمثلا عندنا اللجنة الاستشارية برئاسة المستشار الفني وهي تتكون من تسعة أعضاء ، كذلك عندنا لجنة الموازنة والتخطيط يترأسها مدير تنفيذي لأحد الدوائر ، كذلك لجنة التظلمات برئاسة المدير التنفيذي فعندنا لجان لا يدخل فيها المدير العام ، فإذا كان عندي شكوى من قبل موظف فعندما أحيلها للمدير العام فأنا لا أحيلها للمدير العام ليبت فيها وإنما ليحيلها إلى لجنة مختصة لدراستها ، فصراحة أتصور أن هناك التباس في الموضوع ، فنحن عندما نأتي ببيت خبرة ويعمل لنا نظام فصراحة نحن نعيش جو تطوير النظام مع بيت الخبرة ، فلا يعطينا الخطة فقط ويذهب وإنما يبقى معنا ويكون عندنا مساهمة في الإجراءات وتعديل النظام ، فصراحة لا أدري بالضبط ما هو المطلوب مني أكثر من ذلك للرد على هذا السؤال ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخت منى البحر .

سعادة / د. منى جمعة البحر :

شكرا سيدي الرئيس ، معالي الوزير ، حسب القانون الاتحادي رقم (31) لسنة 1999م بشأن إنشاء الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء ، وفي المادة رقم (3) بالتحديد نصت أحد بنودها على تأهيل وتدريب الكوادر المواطنة وذلك للعمل في مجال نشاطات الهيئة ، وأسئلتي هي : هل هناك استراتيجية في الهيئة متعلقة بتأهيل وتدريب الكوادر الوطنية ؟ أنا سمعت معاليك تقول أنكم تنزلون الجامعات وتدربون أو تعطون حتى مكافآت للطلبة أو شيء من هذا القبيل ، منذ تأسيس الهيئة والآن - تقريبا - مضى (13) عاما على تأسيسها كم عدد المواطنين الذين تم استقطابهم وتدريبهم ، وكم عدد هؤلاء المتدربين الذين لا زالوا يعملون في الهيئة ، وكيف يمكن أن تقوم الهيئة بتفعيل هذا البند في القانون ، وأن تقوم بعملية الاستقطاب ، وهذه الصورة السلبية الموجودة في المجتمع عن الهيئة يتداولها الجميع فكيف يمكنك أن تطبق أو تفعل هذا القانون وتستقطب هؤلاء الشباب والصورة السلبية عن الهيئة موجودة في كل مكان ومتداولة كل مكان ، وربما تطرق الإخوة إلى أشياء كثيرة منها ، وأنا لن أتطرق إلى أشياء أخرى ، فأعتقد أن ما وصل كان كافيا ، وأتصور - وهذه نصيحة بحكم حرصنا جميعا على المصلحة العامة - أنه يجب أن لا نأخذ كل هذه الشكاوى وكل هذه الملاحظات من المجتمع ، وكل ما نسمع عنه سواء كان من فصل تعسفي لموظفين أو سواء كان من مركزية في الإدارة في يد المدير العام يتحكم في كل الأمور ، فأتصور يا معالي الوزير أنه يجب أن تؤخذ هذه المسائل بشيء من العناية والدقة ، فنحن نقول إذا واحد قال لك أن رأسك ليس على كتفيك ، فكيف الأمر عندما نقول أن واحد واثنين وثلاثة وأربعة وخمسة وعشرة ومائة من المواطنين يقولون أن هناك خلل ، فأرجو من معاليكم النظر بعين الاعتبار وبعين الدقة لهذه المسائل ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / محمد بن ظاعن الهاملي : (وزير الطاقة – رئيس مجلس إدارة الهيئة الإتحادية للكهرباء والماء)

شكرا سيدي الرئيس ، صراحة سعادة الدكتورة منى أثارت سؤالا جيدا ، ونحن لدينا طبعا خطط تدريبية في اتفاقية تم توقيعها مع معهد أبوظبي للتدريب ، ونحن على وشك توقيع اتفاقية مع أكاديمية اتصالات لتدريب موظفي الهيئة ، وهناك كذلك تدريب محلي وخارجي ، لذا

أعتقد أن موضوع التدريب هو موضوع مهم جدا لتنمية قدرات الموظفين وتأهيلهم تأهيل جيد ، هذا ما أردت توضحه سيدي الرئيس ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للدكتورة منى البحر .

سعادة / د. منى جمعة البحر :

شكرا سيدي الرئيس ، معالي الوزير ، أنا سألت مجموعة من الأسئلة منها : هل هناك استراتيجية ؟ ومعاليك قلت نعم هناك استراتيجية ولكننا لا نعلم ما هي هذه الإستراتيجية لأنك لم تتكلم عن تفاصيل هذه الاستراتيجية .

كذلك أنا سألت منذ تأسيس الهيئة - وهذا مضى عليه (13) عاما - كم عدد المواطنين الذين تم استقطابهم وتأهيلهم وتدريبهم ، وكم عدد هؤلاء المتدربين الذين لا زالوا يعملون في الهيئة ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا دكتورة ، موضوع التوطين مرة ثانية يا معالي الوزير ، وكذلك عدد الذين تم استقطابهم من المواطنين خلال الـ (13) عاما الماضية ومن ومن بقي منهم وخطة الوزارة في هذا الموضوع، تفضل .

معالي / محمد بن ظاعن الهاملي : (وزير الطاقة – رئيس مجلس إدارة الهيئة الإتحادية للكهرباء والماء)

شكرا سيدي الرئيس ، الحقيقة أن الأرقام ليست معي ، ولا أعتقد حتى أن المدير العام يتذكر الأرقام الآن .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ مصبح الكتبي .

سعادة / مصبح سعيد الكتبي : (مراقب المجلس)

شكرا معالي الرئيس ، للأسف - معالي الرئيس - شيء محزن ما نسمعه اليوم لكنه متوقع ، أول شيء أحب أن أشكر اللجنة على تقريرها وجميع أعضائها ومن انضم اليهم ، لكن لدي استفسار سابق يمكن معالي الوزير ليس مختصا به لكن أود طرحه وربما معاليك تفيدنا فيه .

أنا أود أن أفهم : وزارة الطاقة وهيئة الكهرباء هي وزارة سيادية ووزارة تعتبر سابقا وزارة خدمية ، فما الذي يجمع ما بينهم حسب قرار مجلس الوزراء ، لكن حتى الآن أنا لا أفهم ما الذي يجمع بينهم تحت وزير واحد ؟! .

معالي الرئيس ، الإجراءات الإدارية : ذكر التقرير المرفوع من اللجنة الموقرة العديد من المشاكل التي تتسبب بها الهيئة بسبب ضعف الإجراءات الإدارية وتعسفها في بعض الأحيان على موظفي الهيئة ، خصوصا وأنه من خلال تدارس الموضوع ، وفي إطار ما توفر لي من معلومات تبين أن أحد الأسباب الرئيسية وجود خلل في صياغة وإعداد اللوائح والقرارات والتعاميم المنظمة للعديد من المسائل الإدارية كمراقبة الأداء ومنهجية عملية التقييم في المؤسسة ، وموضوعية واستقلالية البت في التظلمات ، وعليه أطرح بعض التساؤلات :

أولا : ما هي أسباب قيام الهيئة في الوقت الحالي بدراسة إصدار قانون جديد مع العلم بأن المشاكل المطروحة في تقرير اللجنة سواء كانت إدارية أو مالية كانت نتيجة تراكمات سابقة ؟

ثانيا : ما هي الإجراءات والخطوات المتبعة لدى مجلس الإدارة في تعديل اللوائح والأنظمة الداخلية في المجلس ؟

ثالثا : ما هي السياسة المتبعة في الهيئة للتعامل مع الاعتراضات الخاصة بعملية التقييم ، وفيما إذا كانت هناك أي أدوار تقع على مجلس الإدارة في التعامل مع هذه الحالات ؟

رابعا : هل هناك نظام أو لائحة في المؤسسة تنظم عملية دراسة مقترحات التعديل على الأنظمة المالية والبشرية في الهيئة يحقق من خلالها الموضوعية والالتزام بأحكام المادة المعدلة خاصة في جزئية عدم التأثير على أي استحقاقات أو حقوق قائمة ، وأضم صوتي وأثني على طلب الأخ مروان بإعادة تقرير اللجنة وأن تقوم الهيئة بموافاة اللجنة بكل ما تطلبه من بيانات وتقارير ثم النظر بعد ذلك في التقرير ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / محمد بن ظاعن الهاملي : (وزير الطاقة – رئيس مجلس إدارة الهيئة الإتحادية للكهرباء والماء)

سيدي الرئيس ، كل الأسئلة التي ذكرها سعادة الأخ العضو أجبت عليها جميعا ، فيبدو أنني أكرر نفس الإجابة ، فلا أدري بالنسبة لموضوع إصدار القانون الجديد لا زال تحت الإجراء لأن هناك خطوات لإصدار القوانين ، فهو الآن في وزارة العدل .

تكلم الأخ العضو عن اللوائح وأن هناك فصل تعسفي ، نحن لدينا لوائح تنظيمية تنظم عمل الهيئة ، وبالتالي فهذا سؤال مكرر .

كذلك سأل عن ما هي علاقة وزارة الطاقة بالهيئة وأنا قلت أنه صدر القانون بدمج وزارة البترول والثروة المعدنية مع وزارة الكهرباء والماء وبالتالي أصبحت وزارة الطاقة ، فالسؤال لا أستطيع الإجابة عليه لماذا أدخلوا الهيئة ، وكوني رئيس الهيئة اقول لأنها هيئة خاصة بالمياه والكهرباء ، والمقصود هنا المياه المحلاة ، ولكن بالنسبة لوزارة البيئة والمياه يعنى بمياه الآبار وأنا هنا اختص بالمياه المحلاة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ مصبح الكتبي .

سعادة / مصبح سعيد الكتبي : (مراقب المجلس)

أعتقد معالي الرئيس أنا أخالف معالي الوزير ، نعم هناك أسئلة مختلفة لكن الإجابة واحدة وغير مفيدة ، فالتظلم - معالي الرئيس - في الحكومة الإتحادية يرفع إلى مجلس الإدارة ، فهل التظلمات وصلت إلى مجلس الإدارة واجتمع لبحث هذه التظلمات حسب الأرقام التي وردت ؟ أعتقد لا . معالي الرئيس ، عندنا مثل محلي يقول : " لا يوجد دخان من دون نار " فشكاوى هذه الشريحة من المواطنين كلها لا أعتقد أنها زور وبهتان ، فنحن اليوم نتكلم عن سياسة مؤسسة ، واستراتيجية مؤسسة ، فإذا كان هناك عطل أو ما يسمى - اعذروني - خراب في دائرة فالأفضل أن نتوقف ولا نتكلم عن الاستراتيجية حتى نعدل أساس البيت من الداخل ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ أحمد الزعابي .

سعادة / أحمد علي الزعابي :

شكرا معالي الرئيس ، بسم الله الرحمن الرحيم ، طبعا كان بودي أن يقر معالي الوزير أن هناك خلل في هذه الهيئة ، وأنه يريد دعم من المجلس للتغلب على هذه المشكلات ، الحقيقة - معالي الرئيس - في ردود معالي الوزير السابقة لم نجد هناك حلولا جذرية لكل ما أثير من هذه المشاكل أو ما أثير من هذه الطروحات التي أبداها الإخوة أعضاء المجلس سواء كان بخصوص شبكات الكهرباء أو المياه أو حتى الحلول الداخلية في الإشكاليات التي تحصل في الهيئة بين الموظفين ومجلس الإدارة أو المدير العام ، معالي الرئيس نحن الآن عندما نتكلم عن هيئات خاصة مثل هيئة كهرباء ومياه أبوظبي ، وهيئة كهرباء ومياه دبي ، وهيئة كهرباء ومياه الشارقة نجدها تغطي أكثر من 80% إلى 90% من شبكة الكهرباء والمياه في دولة الإمارات ، يعني بمفهوم المخالفة هيئة الكهرباء الاتحادية لا تغطي إلا من 10 إلى 20% فقط ، ونجد معالي الوزير الآن

يقول أنه هناك مناطق شاسعة لا نستطيع أن نوصل إليها هذه الخدمات ، فكيف لا نستطيع إذا كانت هذه الهيئات المحلية في ثلاث إمارات تغطي في حدود 90% من هذه الشبكات ، مما يعني أن الهيئة لا تستطيع أن تغطي نسبة 10 إلى 20% المتبقية ؟!

هناك إشكالية - معالي الرئيس - فالهيئة أو معالي الوزير لم يقدم لنا خطة متكاملة في هذا الخصوص خاصة وأن هناك - أيضا - جزئيات بسيطة يعاني منها الأفراد خاصة - مثلا - في توصيل خدمات الكهرباء في بعض الإمارات كالمناطق التي تكون بعيدة نسبيا عن العمران ، حيث يكلف صاحب هذا المنزل البعيد في قبل توصيل الخدمة له أن يحضر محول كهربائي ، وأنا لا أتكلم عن الأماكن التجارية وإنما أتكلم عن المناطق السكنية ، فالمفروض أن هذا العمل تقوم به الهيئة ولا يكلف به صاحب المسكن ، فإذا كان أخذ قرض أو بني من جيبه الخاص فكيف يكلف - أيضا - بعد ذلك بإحضار محول كهربائي حتى تقوم الهيئة بتوصيل الكهرباء له ! هذه أمور يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار ، كان من المفروض - وأنا لا أدري لكن معالي الوزير أعلم بأمور الهيئة الإتحادية للكهرباء - أن يطلب الدعم من المجلس الموقر حتى تستطيع هذه الهيئة أن تقدم هذه الخدمات ، فبالمقارنة نحن هنا في دولة واحدة ولكننا نعامل كأن هناك شعبين مختلفين ، فمثلا إمارة أبوظبي وإمارة دبي وجزء كبير من إمارة الشارقة لديهم هذه الخدمات ، وخدمات قد تكون منافسة ، ونجد بعض الإمارات التي تفتقر إلى الحدود الدنيا لهذه الخدمات ، وبالتالي كان من الأولى أن يقدم لنا معالي الوزير حلولا جذرية ، أما مسألة أننا عملنا اتفاقية مع شركة " مصدر " ومعالي الوزير هو في نفس الوقت يقرر ان تكلفته الطاقة في " مصدر " أعلى من التكلفة العادية الموجودة .

إضافة إلى ذلك فمن غير المعلوم متى ستقدم شركة "مصدر " هذه الخدمة ؟ هل هذا بعد سنة أو بعد سنتين أو بعد عشرة سنين ؟ فهذا غير معلوم ، كذلك الخطط المقدمة من الهيئة الاتحادية والتي أقر بها معالي الوزير الآن يقول في حدود سنتين إلى ثلاث سنوات إلى أربع سنوات ، ونحن اليوم في تنمية مستدامة وتنمية فاعلة كل يوم تتغير ، فإذا كانت خططي لمدة ثلاث أو أربع سنوات فماذا سوف أقدم بعد ذلك ؟ فنحن نقدم الآن لمدة ثلاث سنوات وبعد ذلك ماذا ؟ هل نقف عاجزين ؟

أيضا إضافة إلى ذلك هناك نقطة يا معالي الرئيس وهي هناك مناطق تملك حر ، ومعالي الوزير قال بالحرف الواحد نحن غير معنيين بهذه المناطق ، ونحن نعلم أن هذه المناطق فيها تنمية مستدامة للدولة ، وهذه الخطة الاستراتيجية في التنمية وضعتها الحكومات المحلية بالتعاون مع

الحكومة الاتحادية ، وبالتالي يستوجب أن نقدم لها حلولا جذرية ولا ندعها هكذا ، فالآن - مثلا - الملاحظ في إمارة عجمان بالتحديد نجد أن هناك مباني كثيرة فيها محطات توليد خاصة ، وهذه المحطات صحيح أنها توفر حلول بسيطة ولكنها تلوث البيئة بالصوت والدخان المتولد منها ، وبالتالي بهذه الطريقة نوفر حلول بسيطة ولكن في المقابل ينتج عن هذه الحلول مشاكل كبيرة ، فلا توجد حلول جذرية من قبل الهيئة لهذه الأمور ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / محمد بن ظاعن الهاملي : (وزير الطاقة – رئيس مجلس إدارة الهيئة الإتحادية للكهرباء والماء)

شكرا سيدي الرئيس ، أود أن اؤكد مرة أخرى أنه عندما تكلمت عن " مصدر " لم أعني " مصدر " وإنما كنت أتكلم عن تعرفة تكلفة الطاقة المتجددة حاليا كمعدل عام ، وأنا شخصيا غير مطلع ولا أعرف كم تكلفة إنتاج الطاقة من قبل مصدر لأنها في بدايتها ، ولكن أتكلم عن تكلفة الطاقة المتجددة حاليا بأنها أغلى بكثير عن - مثلا - استخدام الغاز أو حتى في بعض الأحيان الديزل ، هذا بالنسبة للتعليق عن أنني تكلمة عن " مصدر " بالذات .

كذلك أود أن أوضح أن الهيئة تقوم بتوصيل بعض الجهات منها وزارة الأشغال و " لجنة مبادرة الدولة " تتكفل بتحمل كافة تكاليف توصيل الكهرباء للمواطن .

كذلك نحن في الهيئة نقوم بتمديد الشبكات للمناطق المخصصة للسكن ، فعندما يكون هناك منطقة مخصصة للسكن فنحن مسؤولين عن توصيل الكهرباء والخدمات ولا نطلب من الشخص أن يتحمل جزء من التكلفة .

بالنسبة لخطة الكهرباء : عندنا خطة لعام 2020م ، وهذه الخطة يعمل عليها استشاري ونعمل لها تجديد وتحديث باستمرار ، وبالنسبة للمياه هناك خطة لعام 2025م ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ أحمد الزعابي .

سعادة / أحمد علي الزعابي :

شكرا معالي الرئيس ، شكرا معالي الوزير ، الحقيقة أن هذه الأجوبة غير مقنعة ، ونحن اليوم عندما نتكلم عن دولة الإمارات العربية المتحدة فحدودها يا معالي الرئيس هي (84) ألف كيلو متر مربع ، وإذا كانت أكثر من تسعين في المئة تغطيها الشبكات المحلية في أبوظبي ودبي

والشارقة ، فهذا يعني أننا نتكلم عن 10% ، فلو كان لدينا مناطق شاسعة مثل دول أخرى - على سبيل المثال - جيراننا في سلطنة عمان أو في السعودية أو في قطر ، وقطر دولة صغيرة ولكن في عمان وفي السعودية فعلى ذلك لن تصل الكهرباء للمواطن إلا بعد قرن من الزمان ، فهذا طرح غير مقبول - معالي الرئيس - ونحن نتمنى من معالي الوزير أن يطلب دعم المجلس له في القيام بما تمليه عليه اللحظات الحالية من استجابة لطلبات المواطنين والذين هم أحوج ما يكون لهذه الطلبات ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا يا أخ أحمد ، حقيقة على أساس أن لا نكرر الموضوع فالإخوة في اللجنة درسوا الموضوع من كل جوانبه ووضعوا التوصيات المناسبة ، وإذا كان لديكم توصيات أخرى - أيضا - بإمكانكم أن تزودونا بها لكي نرفقها مع التوصيات - أيضا - لكي لا نكرر الحديث عن النقاط المحددة على أساس أن يكون رد الوزير محدد سواء بالنسبة للأوضاع الإدارية في المؤسسة أو بالنسبة لخدمات المؤسسة ، الكلمة للأخ حمد الرحومي .

سعادة / حمد أحمد الرحومي : (مراقب المجلس)

شكرا معالي الرئيس ، بداية - معالي الرئيس - أنا سأدخل من مدخل آخر ، فسوف أتكلم عن المشكلة الأزلية لدينا نحن في المجلس ، وهي مشكلة متكررة مع أغلب الدوائر الحكومية والمؤسسات ، فبداية طلب الرسالة التي أرسلت لمعالي الوزير أو لرئيس الهيئة مطلوب منه فيها محاضر اجتماعات مجلس الإدارة ، والآن نحن نبرر لماذا طلبنا محاضر هذه الاجتماعات ، فهذا لأن مجلس الوزراء الموقر أعطى صلاحية مجلس الوزراء للهيئة ، فقد أعطاها الصلاحية الكاملة بأن تضع الأنظمة وتغير الأنظمة وتعدل وتلغى وتضيف ، بمعنى أن كل شيء كان يذهب لمجلس الوزراء ، والناس مطمئنة في مجلس الوزراء أنه يمر على مراحل معينة ، والقرار يتخذ بشكل جماعي وعلني وبه حيادية ، ولكن عندما يكون نفس الشخص يترأس هذه المؤسسة ، والمؤسسة نفسها فيها إشكاليات ، وأنا أقدر أن أغير حيث أن لدي الصلاحية القانونية ، وكل ما يفعله قانوني لأنني أنا صاحب الاختصاص وأغير بما يتناسب مع الوضع الذي أراه . ثانيا : نحن نتكلم عن ضرورة وجود المحاضر ليس لأنه ورقة واحدة أو لأنه اتخذ قراراً واحداً ، لا ، نحن نريد أن نرى التعديلات التي قاموا بها من خلال الصلاحية الممنوحة لهم من مجلس الوزراء ، فالقرار الموجود عند الهيئة هو قرار مجلس الوزراء ، وأنا استفدت منه الآن بأن أفصل ما يناسب أو حسب الرؤية التي أراها ، فهذه الصلاحية أعطيت لهذه الهيئة لتكون مرنة في تعاملها مع

المواطنين وتوفير الخدمات وتشجيع التوطين ، فكل هذه الأمور المفروض أن تكون إيجابية لكن ممكن أن تستغل بشكل سلبي ، ونحن نعتقد أنه تم استغلالها بشكل سلبي بحكم أن العدد الكبير من الإشكاليات والمخالفات ، فنحن ناقشنا جهات كثيرة ، وأعتقد أنه لا يوجد عضو من أعضاء المجلس إلا وجاءه أناس يشتكون غير الآخرين ، هذا الأمر - معالي الرئيس - غير طبيعي ، فنحن تناقشنا مع هيئات كثيرة وعندهم مشاكل ، ولا يوجد جهة - كما تفضل - ليس بها مشكلة مع الموظفين أو موظف غير راضي لكن الأعداد التي تكلمت عنها الأخت عفراء والاستقالات والإقالات وعدم تمكنهم من تخطي النسبة الموضوعة من مجلس الوزراء في التوطين دليل واضح بأن هناك إشكالية كبيرة وإشكالية حقيقية تخص التوطين وتخص موقع مهم في الدولة يقدم خدمات، وأنا أعتقد أن مجلس الوزراء عندما أعطاهم الصلاحية حتى يكون لديهم مرونة ويستطيعون التعامل في كل هذه الأمور .

كذلك إذا أردنا أن نطبق الحوكمة على مجلس الإدارة ، فأنا بدون أن أرى ما هو الموجود عندهم وما هي القرارات التي اتخذت من خلال محاضر مجلس الإدارة فلن أستطيع أن أرى ما إذا كان هناك مخالفات ، وأعتقد أنه لدينا نص صريح يسمح لنا بأن نطلب هذا الأمر فقط للمعلومة ، فنحن نستطيع أن نرى ونطلع ومن خلال ذلك نرى إذا كان هناك مخالفات ، وإذا رأينا أن هذا الأمر مضر وتم استغلاله بطريقة سيئة فحينئذ من الممكن أن نطلب أن ترجع هذه الصلاحية إلى مجلس الوزراء أو يتخذ فيها قرار أو ببحث في هذا الأمر بشكل تفصيلي لأن أرزاق الناس ومشاكلهم لن نتنازل عنها لأنها مطلب رئيسي من رئيس الدولة ، وجميع الناس تخدم هذا المطلب . المحور الثاني - معالي الرئيس - أنا أتكلم عن الموظفين ، فالموظفين أعتقد أنهـــــم - والإخوة الأعضاء كلهم تكلموا وكفوا ووفوا ولكن سأزيد على هذا الموضوع - فهذه الإشارات يا معالي الوزير لابد أن تكون واضحة ، ولابد أن تنتبه لها ، فهي إشارات الآن من أغلب الأعضاء، وهؤلاء الأعضاء ليس بينهم وبينك إلا كل ود وطيب ، ولكن هذه الإشارات تنبيهية وضرورية جدا بأن تؤخذ في الحسبان ، ومن ثم توضع لجنة مختصة حيادية يبعد عنها الأشخاص المسؤولين المباشرين ويفتح مجال لجميع الموظفين في الكلام والنقاش ، وأنت تأخذ المعلومات مباشرة من لجنة حيادية ، هذا طلبي الأول ، وأنا أشكر معالي الوزير على سعة صدره وليكن متأكدا أننا جميعا ندعم نفس التوجه والمصلحة العامة ، وأرجو من معاليه أن يتفضل ويعطينا القرارات التي تمت فيها محاضر اجتماع لمجلس الإدارة ،

وأنا أطلب بأن يتم سحب التقرير إلى أن نحصل على هذه المعلومات ومن ثم نقدر نعمل على بينة ، الآن هناك معلومات ضرورية - معالي الرئيـــس - غير موجودة معنا ، لذا أنا أطلب سحب التقرير ، ومن ثم حصولنا على جميع الأوراق التي نريدها وهي حق مشروع لنا ، ومن ثم يعاد الموضوع بشكل واضح ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / محمد بن ظاعن الهاملي : (وزير الطاقة – رئيس مجلس إدارة الهيئة الإتحادية للكهرباء والماء)

شكرا سيدي الرئيس ، واشكر سعادة العضو حمد الرحومي على مداخلته البناءة ، أنا لا يجوز لي أن أزعل ، بالعكس أنا أفتح صدري وأتواصل معكم ليس دفاعا عن الهيئة ، وإنما أتكلم عن وجود أنظمة وقوانين تحكم كل عملية عندنا بالمؤسسة ، فعندما نتكلم عن محاضر اجتماعات مجلس الإدارة فنحن عندنا مراجع خارجي ، وهناك أيضا ديوان المحاسبة يطلع على محاضر الاجتماعات ولا يترك أي ورقة دون أن يمر عليها ، فأنا كل ما أطلبه أنه إذا كان لدى الأخوة الأعضاء استفساراً عن معلومة معينة مثل فصل تعسفي أو نقل تعسفي أو ترقية فقل لي أحضرها لي من المحضر الفلاني وأنا سأحضرها لك ، وسأحضر لك قرار مجلس الإدارة ، فنحن صراحة ليس لدينا أي شيء نخفيه ، ودفترنا مفتوح للجميع ، وبالعكس جلستنا اليوم فيها ملاحظات ودروس نستفيد منها ، وصراحة النقاش جيد وفي محله ، لكن نحن لدينا نظام ، وأي مسألة تريد أن تعرف عنها معلومة ممكن أن أحضر لك القرار بشأنها ، فمحاضر مجلس الإدارة هي التي تجعل اللجنة تقول مثلا لم نحصل على التقارير التي طلبناها ، أصلا ما اتضح لي الآن أن الذي تم طلبه هو محاضر اجتماع ، فصراحة ما أود التأكيد عليه هو أننا نعمل ضمن منظومة شفافة بأنظمة حديثة ، والكل مطالب بالشفافية ، والكل يخضع للرقابة سواء من مجلس الإدارة أو حتى من مجلس الوزراء ، وكذلك حتى من مراجع ديوان المحاسبة ، فهناك تقارير مفصلة لديوان المحاسبة وبإمكانكم الإطلاع عليها ، ونحن لا نستطيع القول أنه لا يوجد أخطاء ، لا ، يوجد أخطاء ، لكن هناك أخطاء بعضها تستدعي أن نتخذ فيها إجراءاً سريعاً ، وهناك أشياء ممكن معالجتها ، لكن هناك أشياء بعضها تفاصيل - صراحة - أنا لا أتذكرها ، ويجب أن نرجع إلى اللوائح التفصيلية ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ حمد الرحومي .

سعادة / حمد أحمد الرحومي : (مراقب المجلس)

شكرا مع الرئيس شكرا معالي الوزير ، أنا أعتقد أن عندنا دوراً رقابياً ، وهذا حق مشروع لنا أن نطلب هذه المستندات ، وإذا لم يكن هناك أي إشكالية عند معالي الوزير فلا أعتقد أن يكون هناك تحفظ على الطلب لأن الطلب حق مشروع لنا ، وديوان المحاسبة يرى ما هو يراه ، ونحن نرى ما نحن نراه ، فهو عنده دور رقابي ونحن عندنا دور رقابي ، ومن حقنا أن نطلب هذه المحاضر ، ومن ثم نراها لأن المحاضر فيها الآن أي شيء يتم في مجلس الوزراء يعلن عنه بشكل واضح لأن قرار مجلس وزراء ، والآن هم عندهم نفس الصلاحية ، فالهيئة عندها نفس الصلاحية ، فهي تقرر نفس ما يقرره مجلس الوزراء ، نحن نريد الإطلاع على القرارات في هذه الأمور ، فإذا لم يكن عنده أي إشكالية يتفضل ، فأنا لن آخذ نقطة . نقطة ، فأنا أريد المحاضر التي تتخذ فيها القرارات وتتوازى مع قرارات مجلس الوزراء وتنشر ، فالآن هذه القرارات كأنها من مجلس الوزراء ولكنها لا تنشر ولا نعرفها والمفروض أن نعرفها ، ونحن نطلبها الآن ، وأنا لا زلت أكرر طلبي سحب التقرير الآن إلى أن نحصل على هذه المعلومات ونتأكد من هذه الأرقام، ونتأكد من أنهم يتعاملون بشفافية أكثر وبأن هذه المعلومات التي طلبت نحصل عليها ، ومحاضر الاجتماعات أهم ما طلبت في هذا الشيء معالي الرئيس ، فأهم ما طلبت هو محاضر الاجتماعات لأنها - أعيد وأقول - التي يتخذها مجلس الوزراء ، فالآن الصلاحية معطاة لهم والهيئة هي التي تقر كل ما تريده ، ومن خلال الحوكمة قد نرى أن هناك تناقض أو ان هناك مخالفات لم يرها ديوان المحاسبة ، فديوان المحاسبة يركز على أمور معينة ، ونحن نركز على أمور أخرى ، فنحن عندنا مصادر تتكلم عن مخالفات ، ونريد أن نطابق هذا الكلام ، فربما أننا نشعر الآن بهذا الأمر ونريد أن نتأكد ، فربما يكون خطأ ، فدائما نقول هناك إشكاليات ، فلنقطع الشك باليقين ، فليعطنا المحاضر لنناقشها ونتأكد منها وبعدها نقول له جزاك الله خيرا ، فالهيئة من أفضل ما يكون ولكن هذا من حقنا التأكد منه ونحن مطمئنين على سير العمل ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / محمد بن ظاعن الهاملي : (وزير الطاقة – رئيس مجلس إدارة الهيئة الإتحادية للكهرباء والماء)

شكرا سيدي الرئيس ، ليس لدي مانع في إعطاء المحاضر ، ولا يوجد شيء يثبت أننا رفضنا إعطاء هذه المحاضر ، بالعكس فالمحاضر موجودة ، ولكن أنا أقول أنه إذا كان هناك شيء معين

تحتاجه اللجنة فممكن أن نأتي لكم سبب اتخاذ هذا القرار ، أي أن نأتيكم بقرار مجلس الإدارة الخاص بأمر معين ، فهذا هو قصدي ولكن المحاضر موجودة ، وصراحة كل أوراق الهيئة مفتوحة للجنة للإطلاع عليها ، وليس لدينا مشكلة في ذلك ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ سلطان الشامسي .

سعادة / سلطان جمعة الشامسي :

شكرا معالي الرئيس ، هناك عدة ملاحظات على الجانب الخدمي المقدم للمواطنين من الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء :

أولا : شكاوى من المواطنين المقيمين في منطقة مصفوت وما حولها من المناطق بوجود نقص شديد في كمية إمداد الماء حيث أنها لا تكفي الاحتياجات المنزلية للمواطنين فهي تصل بمعدل ست ساعات كل ثمانية وأربعين ساعة ، وهذا نتيجة ضعف الخط المغذي لهذه المنطقة ، وتقوم الهيئة الاتحادية بإرسال يوميا بمعدل (12) صهريج ماء سعة كل منها (16) ألف جالون ، ومع ذلك فإنها لا تكفي لتلبية الاحتياجات المنزلية .

ثانيا : هناك ملاحظة على خدمة توصيل الكهرباء لمنازل المواطنين الخاصة ، فإن الهيئة تشترط وجود تعهد مقدم من صاحب الطلب بعدم تأجير العقار لمدة خمس سنوات من تاريخ التوصيل ودون مراعاة أن يكون العقار مبنيا على نفقة صاحب العلاقة سواء كان بمساعدة أو بقرض من الحكومة كبرنامج الشيخ زايد للإسكان .

سيدي الرئيس ، ربما يمر المواطن بظروف يلجأ نتيجتها للاستغناء عن المنزل ويتصرف بالتأجير قبل انقضاء الخمس سنوات مما يجب عليه غرامة وإرجاع الفرق الذي تم دعم سعر التوصيل عليه .

ثالثا : فيما يختص بالعقارات الاستثمارية والتجارية فإن خدمات توصيل الكهرباء لهذه العقارات تتأخر أكثر من ثلاث سنوات دون النظر إلى كمية الأحمال المطلوبة ، فبعضها مطلوب له (15) كيلوواط ، وهذه ربما لمحلين أو ثلاث محلات تجارية ، وتساوى في عملية الجدولة مع الأحمال التي تتطلبها الأبراج ، أي نساوي عشرين كيلو واط مع اثنين أو ثلاثة ميجا لكل برج مثلا، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / محمد بن ظاعن الهاملي : (وزير الطاقة – رئيس مجلس إدارة الهيئة الإتحادية للكهرباء والماء)

شكرا لسعادة الأخ سلطان ، فعلا ملاحظته في محلها ، فبالنسبة لمصفوت هناك - طبعا - مشكلة قائمة حيث أن الخط الحالي ضعيف وبالتالي نقوم بتزويد المناطق بصهاريج مياه يومياً ، والآن جاري إنشاء خط جديد وسوف يحل هذه المشكلة قريبا إن شاء الله ، هذا بالنسبة للسؤال الخاص بمصفوت .

بالنسبة للتعهدات الملاحظة صحيحة لأنه بالنسبة لسكن المواطن يتم التوصيل مباشرة ، لكن فيما يخص الفلل التجارية والمشاريع التجارية هناك دور حسب الأولوية ، وبالتالي إذا تعطي واحد لسكن ، وحصل حالات من ذلك حيث أخذ البعض لسكن له ولأولاده وبعدها قام بتحويل البيت للإيجار ، وصراحة من اشتكى هم أشخاص قريبين من المنطقة واسمهم على الدور ، وهذه المشكلة ممكن تفاديها وهي ليست مشكلة دائمة وإنما مؤقتة حتى نحل موضوع الدور الموجود عندنا حاليا ، فصراحة لا نريد أن يكون هناك تجاوز للنظام بحيث يأخذ بإسم سكن وبعد شهرين مثلا يحوله إلى تجاري وبالتالي يكون أخذ دور غيره ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ سلطان الشامسي .

سعادة / سلطان جمعة الشامسي :

بالنسبة للخط المغذي لمنطقة مصفوت فيما يخص إمدادات المياه ، يوجد خط على بعد خمسين متر يغذي منطقة حتا والتي تعتبر تابعة لإمارة دبي ، فنرجو التكرم من الوزير بالتواصل حول التوصيل حتى لو بشكل مؤقت حيث أن الخط الوارد من إمارة الفجيرة حاليا بسعة (16) إنش ربما يتأخر بسبب عراقيل التصاريح من الإمارات التي يمر فيها ، والمفروض أن يكون تم توصيله لكنه تآخر يمكن حتى زيادة عن هذه الفترة .

ثانيا : فيما يخص توصيل خدمات الكهرباء لمنازل المواطنين ، سيدي الرئيس الآن بهذه الطريقة المواطن عندما يتم التوصيل لعقاره الخاص ، ويتعهد بعدم التأجير لخمس سنوات وكان قد أخذ قرض أو حصل على مساعدة من برنامج الشيخ زاد للإسكان بصفة قرض ، فنحن لا نستطيع أن نحجر عليه بعدم تأجير العقار لمدة خمس سنوات ، والحمل الذي يأخذه للعقار السكني ليس بالحمل الكبير فالبيت مجرد ثلاث أو أربع غرف ، فمن عنده قصر - طال عمرك - لا أعتقد أنه سيؤجره أو يهمله ، وهذه حالات معينة ومحدودة ، ويمكن أن يغيب للعلاج في الخارج أو أن

يبتعث خارج الدولة ، فهي حالات مقيدة ولذلك نقترح التخفيض إلى ثلاث سنوات وهو الحل الأفضل .

فيما يخص العقارات الاستثمارية والتجارية - سيدي الرئيس - نقترح - ويا ليت لو يكون هذا ضمن التوصيات - استثناء المواطنين الذين أكملوا فترة على عملية الجدولة ثلاث سنوات ، فهذه كافية لإعطائه كيبل يغذيه من ستين إلى سبعين كيلو واط لتشغيل أربع أو خمس محلات ، فمن هم في مثل هذه الحالة يحتاجون هذا المبلغ الناتج من ريع الإيجار ، فممكن أن يطعم أبناءه منه أو يستفيد منه ، فلو قلنا - مثلا - أن هذه العملية تشكل عائقا على مسألة الأدوار ، فلو نظرنا نجد أنه في عجمان - مثلا - هناك (45) طلباً أكملوا ثلاث سنوات وكلهم في حمل أقل من (100) كيلو واط ، وهؤلاء كلهم - طال عمرك - يوازوا ما يحتاجه برج واحد ، فلو نعطي كل واحد من هؤلاء حمل بسيط غير قابل للزيادة بحيث يكون الكيبل بسعر (35) وبقاطع معين بحيث أذا حمل عليه زيادة يفصل مباشرة ، وبذلك يكتشفون الحمل والتلاعب ، وهذا من باب المساعدة للمواطنين ولا يشكل ضرر ولا تؤخر عملية الجدولة في الأحمال الموجودة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / محمد بن ظاعن الهاملي : (وزير الطاقة – رئيس مجلس إدارة الهيئة الإتحادية للكهرباء والماء)

أعتقد أن اقتراح سعادة العضو بالنسبة لتخفيض مدة الحظر من خمس سنوات إلى ثلاث سنوات اقتراح جيد ، وأعتقد - إن شاء الله - سيتحقق ذلك لأن هذه المسألة مؤقتة .

بالنسبة للأحمال وأن نعطي أصحاب الطلبات القليلة - صراحة - هذا الموضوع صعب بعض الشيء ، فالمشكلة أن أصحاب طلبات الأحمال الكبيرة يقولون لك أنهم استثمروا مئات الملايين ، فمن يحتاج إلى واحد ميجا واط أو (2) ميجاواط ربما وضع مئات الألوف ، لذلك نحني نمشي بالدور ، والأغلبية راضون عن هذه الطريقة ، لكن صراحة نحن دائما نعيد النظر ونحاول إيجاد مخرج يكون مرضي لجميع الأطراف ، فإذا أعطيت أحد يشتكي الباقون ، فلا يوجد حل مرضي للجميع ، ولذلك سرنا على مسألة الدور .

بالنسبة للسؤال على مصفوت - صراحة - أن الكلام الذي قاله سعادة العضو في محله لأنه - فعلا - الخط الذي يتم إنشاؤه الآن هو من خط حتى إلى مصفوت ، فقد واجهتنا مشاكل في إنشاء الخط الحل بالنسبة للتصاريح وغيرها من المشاكل التي تحدثت عنها في سؤال سابق ، وشكرا .

معالي الرئيس :

بالنسبة للأخ ناصر السويدي فقد غطى الإخوة النقطة التي يريد الحديث عنها ، لذلك الكلمة الآن للأخ فيصل الطنيجي .

سعادة / فيصل عبدالله الطنيجي :

شكرا معالي الرئيس ، شكرا معالي الوزير ، والشكر موصول للجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة في مناقشة هذا الموضوع ، أعتقد أن السؤال الموجود عندي تمت الإجابة عليه ولكن أعتقد أن هناك مشكلة وخلل ، لذلك أنا أثني على كلام أخت عفراء البسطي وكلام الإخوان وكلام الأخ مروان في سحب التقرير إلى اللجنة ، وأعتقد أن هناك مشكلة وخاصة في التظلم ، فنسبة (40%) من المؤسسة من الأفراد لديهم مشكلة مقابل شخص واحد ، فأعتقد أن أفضل حل لهذا الموضوع أن يقدم المدير العام استقالته مقابل أن يرجع أربعين شخص ويأخذون حقوقهم في الوزارة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

لو سمحت بإعادة ما قلته في نهاية حديثك .

سعادة / فيصل عبدالله الطنيجي :

معالي الرئيس ، أنا قلت أن هناك خلل ومشكلة في الهيئة وخاصة أنه تقريبا نسبة أربعين إلى خمسين بالمئة من للموظفين عندهم تظلم كما ذكرت سعادة الأخت عفراء والأخ مروان أن هناك إيميلات واتصالات تأتينا من أناس متضررين ، فأعتقد أن أفضل حل أن المشكلة التي تحصل الآن، وأنا كنت من الأشخاص الموجودين في لجنة الشكاوى والطعون ، فهناك خلل ومشكلة ، فاليوم المشكلة هي مشكلة شخص واحد ، فأعتقد لو يقدم المدير العام استقالته فهذا سيكون الحل ، وشكرا .

معالي الرئيس :

أعتقد أن هذه أمور داخلية تخص الهيئة والمهم للمجلس أن ينقل إلى الحكومة الشكاوى والتظلمات ووجهة نظر الشعب في هذه المواضيع ، أما التصرفات الإدارية أو القرارات الإدارية فهذه راجعة للحكومة في هذا المجال ، تفضل .

سعادة / فيصل عبدالله الطنيجي :

شكرا معالي الرئيس ، هذا فقط رأيي وأردت أن أوضحه .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / محمد بن ظاعن الهاملي : (وزير الطاقة – رئيس مجلس إدارة الهيئة الإتحادية للكهرباء والماء)

ليس لدي تعليق سيدي الرئيس .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ محمد القبيسي .

سعادة / محمد بطي القبيسي :

شكرا معالي الرئيس ، ما سمعناه من جميع الإخوة والأخوات الأعضاء - جزاهم الله خيرا - يدل على أن الخدمات مترددية والمواطن متأذي ، فالأكيد أن هناك مشكلة قائمة وواقع قائم ، وكما يقول أهلنا في المثل عندما تكون هناك مشكلة مستعصية : " داوها تبرد اقطعها تبرأ " فإذا عرفنا يا طويل العمر أين تكمن المشكلة يصبح حلها سهلا ، لذلك أنا أطالب من هذا المنبر بسحب الثقة عن المدير العام أو إقالتة بما يرونه مناسبا ، فهذا يرجع للوزارة ، ولكن أنا عندي (376) مواطن متأذي غير الخدمات المترددية ، وهذا شيء غير منطقي ولا يعقل ، فعندنا أناس لا تصلها مياه الشرب ولا تستطيع كذلك الاغتسال وهذا غير معقول ؟! فكم مضى على إنشاء هذه الهيئة ، ولا زال عندي مواطنين بنسبة (26%) من أصل (1580) مواطن هذا بعد أن تم - أيضا - إنهاء خدمات (320) وافد ، هذا - صراحة - غير منطقي ، فهناك (573) مواطن متأذي منهم عدد (376) قدموا شكاوى للجنة فحص الطعون والشكاوى ، ولم يؤخذ حقهم إلى الآن ، كذلك الخدمات المترددية الموجودة فمن الذي يخدم المواطن ، وأين الهيئة وأين مجلس الوزراء من كل ذلك ؟ فهل نضحي بمجتمع من أجل فرد أم نضحي بفرد من أجل مجتمع ؟ وهذه ليست تضحية ، فالإستقالة ليست تضحية ، فالإحالة للتقاعد هذه ليست تضحية ، فلن يضرهم شيء ، وشكرا .

معالي الرئيس :

هل ترغب بالتعقيب يا معالي الوزير ؟ تفضل .

معالي / محمد بن ظاعن الهاملي : (وزير الطاقة – رئيس مجلس إدارة الهيئة الإتحادية للكهرباء والماء)

ليس لدي تعقيب سيدي الرئيس ، لكن صراحة الكلام مؤثر جدا ، وصراحة حتى أرد على سعادة الأخ محمد القبيسي مستقبلا إن شاء الله سنحضر معنا شهادة جائزة التميز ، وأنا أسأل - صراحة - سؤالا وهو : كيف تستطيع هيئة في الحكومة الاتحادية أن تحصل على جائزة التميز من

سيدي حضرة صاحب السمو نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي بانفرادها بأحسن جائزة بالهيئات التي يزيد عدد موظفينها عن (900) موظف ، فصراحة نريد أن نربط بين الحصول على هذه الجائزة وبين الملاحظات ، ونحن - طبعا - نتقبل بعض الملاحظات ، وهناك - صراحة - نقاش مفيد جدا لكن نريد أن نربط بين الحصول على الجائزة وبين المطالبة من بعض الإخوة بإقالة أو استقالة مدير عام الهيئة ! وشكرا سيدي الرئيس .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ محمد القبيسي .

سعادة / محمد بطي القبيسي :

شكرا معالي الرئيس ، شكرا معالي الوزير ، أنا أعتقد يا معالي الرئيس أننا لم نطلب المستحيل، ولم نطلب شيء خيالي ، فالحكومة تدفع مبالغ لها أول وليس لها تالي ، وهذه أموالنا وأموال المواطنين ، والناس يريدون الخدمة ، أطال الله عمر الشيخ خليفة والشيخ محمد وإخوانهم فهم غير مقصرين نهائيا ، لكن الخلل في المؤسسة هو خلل فرد .

والآن تكلم معالي الوزير عن (900) موظف وهم (1580) موظف ونسبة المواطنين منهم (26%) فأين الموارد البشرية عنهم وأين التوطين ؟! فنحن نطالب بتوطين الوظائف ، نريد توظف مواطنينا ونريدهم أن يعملوا ، فالمواطن يتوظف لبضعة أيام ثم يقدم استقالته ويعود لبيته ! لماذا ؟ وما هي المشكلة ؟ فالخدمات غير موجودة في حين أن الفلوس موجودة ، نريد خدمة أيها الإخوة ، ولا نريد شيء أكثر من ذلك ، دعوا المواطن يعمل ويعيش مثله مثل غيره ، عاملوه بالحسنى وباللطف ، فهذا ولدنا منا وفينا ولن نتخلى عنهم ، وسوف نطالب ونطالب ونطالب ، فإذا كانت المسألة في مدير عام فهناك بدل المدير مائة ومائتان وثلاث مائة ، واليوم نحن في المجلس أربعين عضو موجودين من أين أتوا بنا ؟ من الدولة ، فعددنا مليون ويخرج منا أكثر من مائة ومائتان وألف وألفين ، فنحن لا نتكلم عن شخص ، رجاءاً أن تفهموني ، فنحن نتكلم عن مواطنينا المتأذين وعددهم (376) مواطن وهؤلاء لهم حقوق يجب أن تعاد إليهم ، وإذا لم تتخذ لجنة الشكاوى والطعون أي إجراء فعلينا أن نتخذ إجراء من هذا الموقع ، ومن تحت هذه القبة، فيجب أن يتخذ إجراء ضد المدير العام إما بسحب الصلاحية عنه أو إقالته ، وهذا طلب منا كأعضاء المجلس ، وأعتقد أن الإخوان كلهم مؤيدين ، وإذا كان هناك معارض فها هم موجودين أمامكم ، فالخدمات يجب أن تعدل ، وأنا لا أعتقد إذا كان هناك مشكلة في الخدمة ومشكلة -أيضا- في الموظفين ! فهناك خلل ما ، والخلل حسبما سمعناه من كل الإخوة يتركز في المدير العام ،

انتهى الموضوع يا جماعة ، فلتتم إقالة المدير العام أو نقله إلى أي مكان آخر ووضع شخص آخر بدلا عنه ، وهناك الكثير ممن يمكنهم أن يأخذوا مكانه ومن الممكن أن يخدم ويفيدنا في جهة أخرى ، فليس شرطا أن يبقى في هذه الجهة ، فهذه الهيئة تأذت ما فيه الكفاية ، وشكرا .

معالي الرئيس :

هل لديك تعليق يا معالي الوزير ؟

معالي / محمد بن ظاعن الهاملي : (وزير الطاقة – رئيس مجلس ادارة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء)

ليس لدي تعليق يا معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ سالم بن هويدن .

سعادة / سالم محمد هويدن :

شكرا سيدي الرئيس ، مداخلتي ستكون عن الخطة المستقبلية للهيئة : قامت الهيئة من خلال خطتها الاستراتيجية بجدولة طلبات توصيل خدمة الكهرباء والماء والتي تخص التجاري والصناعي المتأخرة من عام 2009 على أن تنتهي منها بنهاية عام 2012م ، وهو ما نأمل أن تنجزه الهيئة خلال الفترة التي حددتها مستقبلا ، وبالرجوع إلى التقارير الاقتصادية في الصحافة في دولة الإمارات بدأت تستعيد نشاطها الاقتصادي بعد الأزمة المالية العالمية بالإضافة إلى افتتاح خط تصدير النفط " أبوظبي - الفجيرة " في يوليو 2012م وهو مؤشر على زيادة الاستثمارات التجارية والصناعية خلال السنوات القليلة القادمة مما يطرح تساؤلا حول : ما هي الدراسات التي قامت بها الهيئة لاستكمال تجهيز البنية التحتية للماء والكهرباء في الإمارات الخاضعة للهيئة ، وما هي المدة الزمنية لاستكمال هذه التجهيزات ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / محمد بن ظاعن الهاملي : (وزير الطاقة – رئيس مجلس ادارة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء)

شكرا سيدي الرئيس ، بالنسبة للتوصيلات المتراكمة سبق وأن أشرت إلى أنه كان من المفروض أن نتخلص من الطلبات التراكمية في عام 2012م لكن نظرا لتأخير دخول محطة واسط للخدمة لابد أن ننتقل إلى السنة القادمة إن شاء الله ، هذا فيما يخص التوصيلات .

بالنسبة لخطة الهيئة للسنوات القادمة أعتقد أن هذا السؤال أجبت عليه ، فهناك خطة للكهرباء حتى العام 2020م وللمياه حتى عام 2025م ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ سالم بن هويدن .

سعادة / سالم محمد هويدن :

شكرا سيدي الرئيس ، ليس لدي شيء أضيفه .

معالي الرئيس :

شكرا في نهاية الطرح أود أن أركز على النقاط الآتية :

النقطة الأولى : أن اللجنة نظرت في التقارير التي رفعت إليها ، واستمعت للعديد من وجهات النظر ، وأرفقت لكم التقرير بكل النقاط المذكورة فيه ، وكما هو النظام المتبع أن هذه التوصيات التي تأتي في نهاية التقرير عادة تضاف إليها أو تحذف منها توصيات بعد اجتماع المجلس ومناقشته لهذه القضية لأنه قد يتضح للأعضاء بعد المناقشة نقاط فيرون أن توصية معينة ممكن أنها غير لازمة ، وقد يرون أن هناك أمور أخرى جدت فتضاف توصيات جديدة إلى هذه التوصيات ، عموما هذه التوصيات هي التوصيات الرئيسية ، والنقطة الجديدة التي استجدت في الموضوع هي مسألة الشكاوى والتظلمات بالنسبة للطاقم الوظيفي في الهيئة ، هذه التظلمات وهذه الشكاوى هناك - كما تعرفون - لجنة للشكاوى في المجلس ، وإذا طرحت هذه الشكاوي على لجنة المجلس فممكن أن نكتب إلى الوزير بهذا الموضوع ، وتوضع أسماء هؤلاء المشتكين بعد أن استنفذوا كل وسائلهم للتظلم داخل هذه المؤسسة .

بالنسبة لإضافة توصية إلى هذه التوصيات تتحدث عن الجو الطارد في المؤسسة أو نقاط أخرى بالنسبة لمسألة التوطين ، وإذا رأى الإخوة أن هناك محاضر معينة يريدون الإطلاع عليها من الهيئة بإمكانهم أن يخاطبوا معالي الوزير ويطلبوا هذه المحاضر وتوضح لهم هذه المحاضر وبإمكانهم بعد الاطلاع عليها أن يضيفوا ملاحظاتهم في التوصيات بحيث تضاف توصية جديدة تتعلق بأمر جديد ، فكما ذكر الأخ حمد هذه المحاضر تبين إما أن المؤسسة تقوم بعملها على حسب اللوائح وحسب القوانين المخولة إليها من مجلس الوزراء أو لا تقوم بهذا ، ففي حالة أنها تقوم بهذا النشاط حسب اللوائح والقوانين فبذلك تنتفي الحاجة ، وإذا لم تكن تقوم أو هناك مخالفات توضع توصية جديدة في توصيات المجلس تقول بأن هذه المحاضر تثبت أن إدارة الهيئة لا تقوم على الأساس القانوني

والدستوري الذي أنشئت لأجله ، فأعتقد أن هذا هو الحل الأسلم في النظر بالطريقة الدستورية وبالطريقة النظامية التي تعودنا عليها في المجلس ، تفضل يا أخ أحمد الشامسي .

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

سيدي الرئيس ، الحقيقة أنا أشكر رؤيتك في خلاصتك للتقرير إلا أنني أنا عندي - أيضا - ملاحظات على التقرير بشكل عام ، واختلفت الرؤية لدى وانطباعي عن التقرير وما توصل إليه التقرير من خلال قراءتي للفقرة الواضحة في الصفحة الثامنة ، ومن خلال الأسئلة التي طرحها كل الإخوة الأعضاء ، ولاحظت - أيضا - أن هذه الجلسة حظيت بأكبر عدد من الأسئلة ، وهذا يدل على أهمية الموضوع وعلى كثرة الأخطاء الحاصلة ، ومن هذا المنطلق أنا أوصى إخواني أعضاء المجلس بالموافقة على إعادة التقرير إلى اللجنة لدراسته مرة ثانية وإعادة التقييم بناء على ما تم اليوم من نقاش واقتراح توصيات جديدة أو حذف شيء من هذه التوصيات ، وشكرا سيدي الرئيس .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ علي جاسم .

سعادة / علي جاسم أحمد :

شكرا سيدي الرئيس ، طبعا هناك اختلاف بين التقرير والقانون ، ونحن هنا نتكلم عن تقرير، والتقرير هو تقرير مساعد للمجلس ، أي للإطلاع ، وهو غير ملزم لأن نجتمع عليه مرة أخرى أو غير ذلك ، فالموضوع لا زال بيد المجلس ، والجلسة لم تنتهي بعد ، وكما تفضلت معاليك إذا كان هناك توصيات ممكن أن تضاف ، وإذا كان هناك أحد من مقدمي الطلب أو أحد الأعضاء حتى من خارج هذا الموضوع يرغب في أن يطلع على شيء أو موضوع معين في الوزارة فبإمكانه أن يتصل بالوزير المختص وغيره ، لكن اللجنة ليس لها علاقة ، وتقرير اللجنة ليس له علاقة بهذا الموضوع ، فالتقرير هو تقرير مساعد ، وبإمكان المجلس أن يناقش الموضوع بدون لجنة وبدون تقرير ، فالتقرير هو تقرير مساعد وليس قانون حتى نعيد البحث والاجتماع مرة ثانية من أجله .....

معالي الرئيس :

إذاً هي نفس النقطة التي ذكرت وهي أن الإخوة إذا أصبح لديهم اقتناع بأن هناك خلل في العملية الإدارية وهناك جو طارد في المؤسسة فتكون هذه من ضمن التوصيات التي سوف تضاف لأن الإخوة في اللجنة لم ينظروا فقط إلى هذا الجانب وإنما نظروا إلى جوانب أخرى كثيرة

منها جوانب لها علاقة بالأمور التقنية ، وجوانب لها علاقة بأمور التدريب والتأهيل ، فهناك الكثير من المسائل والقضايا واللوائح ، وهذه المسألة هي إحدى المسائل ، وكما ذكر الأخ علي جاسم إذا كان النقاش هنا والإخوان اقتنعوا بأن هناك خلل وظيفي أو كوادر إدارية أضيرت في عملها بسبب تعسفي فممكن أن يضاف هذا إلى التوصيات ، تفضل يا أخ أحمد .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

شكرا معالي الرئيس ، معالي الرئيس معظم الأعضاء يطالبون بإعادة التقرير للجنة لإعادة صياغته بعد الاطلاع على ما ستقدمه الهيئة من معلومات حول صحة المسار في الهيئة ، كذلك أود أن يصوت الإخوة أو يؤيدون رأي الأخ محمد القبيسي لأن اللجنة لو اطلعت على التقرير وأعادت صياغته من جديد فهل ستضيف اقتراح الأخ محمد القبيسي إلى الاقتراحات المعتمدة من المجلس أم لا ، وفي حالة - معالي الرئيس - التأكد من أن أغلب الأعضاء يطالبون ممكن أن تسألهم ومن يريد إعادة التقرير للجنة يرفع يده حتى نحسم الأمر ، وشكرا .

معالي الرئيس :

يا أخ أحمد حتى يكون التعاون فعالا مع الحكومة لابد أن تكون طلبات المجلس معقولة ومنظمة ، فنحن نتكلم الآن عن موضوع تمت مناقشته من قبل اللجنة من نواحي مختلفة ، والموضوع الذي ذكرتم أنكم لم تحصلوا فيه على إجابات شافية يتعلق بمسألة مجموعة من الموظفين أضيروا ، هذه جزئية ، وأنتم ناقشتم الكثير من الجزئيات وليس فقط هذه الجزيئة ، وهذه الجزئية هي جزئية واحدة فقط ، فالآن النقاش لا يعاد كله ونكرر كل هذه المسائل بعدما استفذناها وبعدما ناقشناها بسبب جزئية بالرغم من أهمية هذه الجزئية وبالرغم من مركزيتها ، تفضل يا أخ أحمد .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

شكرا معالي الرئيس ، طلب اللجنة محاضر اجتماع مجلس إدارة الهيئة ليس من منطلق الموظفين المتقدمين بالشكاوي ، لا وإنما للإطلاع على الكثير من التقارير أو الملاحظات التي أبداها ديوان المحاسبة ، فتقرير ديوان المحاسبة أفاد عن ديون مشكوك في تحصيلها ، وأفاد عن نقص في المخزون ، كذلك عندهم نظام الـ (HR) وهو الـ (SAB) طبقته الهيئة ولكن لم يكن ناجحا وإنما هو الآن يعمل فقط بنسبة (20%) من كلفته بالإضافة إلى الأمور الأخرى ، فالأمر لا يتعلق بالموظفين المشتكين فقط ، إنما كان الهدف من طلب المحاضر هو للتأكد من صحة القرارات من مبيعات وأشياء سكراب بيعت بقيمة أقل من قيمتها ، وكذلك محطات بيعت وأغلقت ، وغير ذلك من الأمور ، وبالتالي

فطلب محاضر اجتماعات مجلس إدارة الهيئة كان الهدف منه الاطلاع على صحة القرارات المتخذة بالهيئة ، وبالتالي أنا أطالب الإخوة الأعضاء أصواتهم جميعا بأن يعاد التقرير للجنة ، وتطلع اللجنة على جميع مواقع الهيئة من جديد، ومن ثم يعاد التقرير للمجلس من جديد ، وأرجوا يا إخوان أن ترفعوا أيديكم للتصويت على ذلك ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ عبدالرحيم الشاهين .

سعادة / د. عبدالرحيم عبداللطيف الشاهين :

شكرا معالي الرئيس ، أعتقد أنه ليس هناك ما يمنع من إعادة التقرير للجنة وإعادة النظر في التوصيات إذا كان أحد من الإخوة يريد أن يضيف أو يعدل في التوصيات ، لكن أعتقد أن النقاش مع الحكومة انتهى اليوم ، فالمبدأ هو أن النقاش انتهى اليوم مع الحكومة ، والآن إعادة النظر بالتقرير وتعديله وتصليحه وإعادة النظر بالتوصيات وعرضها على المجلس لإقرارها هذا أمر عادي وليس به مشكلة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

بالضبط ، النقطة - أيضا - يا أخ أحمد أن المسألة ليست تحقيق ، فالمجلس لا يحقق مع الحكومة ، وإنما المسألة هي أنه يجب أن نطلب أشياء معينة ، فالهيئة مضى على إنشائها (13) سنة فهل نريد محاضر (13) سنة ؟! نحن نريد أن نتأكد من بعض المسائل ، ويفترض في اللجنة أنها عندما تسأل أن تسأل في أمور محددة ، وبالنسبة للأمور المحاسبية والأمور المالية هذه يغطيها ديوان المحاسبة نيابة عن المجلس ، وبالتالي فهي موجودة عندكم في التقرير ، فإذا كانت هناك تساؤلات عن بعض الأمور الإدارية - كما ذكر الإخوان - من التظلمات والترقيات وغير ذلك فيطلب المعلومات لسنة معينة أو لمرحلة معينة ، فالموضوع استكمل كمناقشة ، والآن التوصيات متروكة للجنة لمراجعتها وإعادة صياغتها بناء على ما تم من مناقشة في المجلس ، واللجنة سوف تعرضها على المجلس فيما بعد ، أما مسألة أن يعاد التقرير مرة ثانية إلى اللجنة فهذا يعني أن نطلب من الحكومة مناقشة الموضوع مرة ثانية ، والحكومة - أيضا - ستأخذ وقت لأن هناك برامج طلبنا مناقشتها ، وبذلك سيكون هناك تأجيل للموضوع أكثر من اللازم وهذه أمور يجب أن تسير في الطريق الدستوري السليم والطريق المنظم ، فلا بأس أن تطلب اللجنة من الحكومة أمور معينة وتعدل توصياتها الموجودة في التقرير أو إذا كان هناك توصيات أخرى تريد اللجنة مناقشتها فتناقشها ثم تعرضها على المجلس بعد ذلك للتصديق

عليها ، لكن مسألة إعادة كامل التقرير للجنة فاللجنة لديها أمور أخرى كثيرة لمناقشتها، وهناك كثير من الأمور التي سيناقشها المجلس في غير اختصاص هذه اللجنة وانما في اختصاص اللجان الأخرى سواء أمور رقابية أو تشريعية ، وهذا يعني تأجيل الكثير من الأمور إلى دور انعقاد آخر ، فأنا أعتقد لكي نكون عقلانيين ، ولكي نكون موضوعيين ، ولكي نكون حتى منصفين للإخوة أصحاب الشكاوى نضع الأمور في سياقها الدستوري ونضع الأمور في سياقها الإداري الصحيح ، تفضل يا أخ حمد .

سعادة / حمد أحمد الرحومي : (مراقب المجلس)

شكرا معالي الرئيس ، أنا اتفق في هذه الجزئية ولكن حتى الرسالة التي ارسلت للأخ مدير الهيئة طلب فيها اجتماعات مجلس إدارة الهيئة والقرارات الصادرة عنهم لعام 2011م ، فكان الطلب محدد يا معالي الرئيس ، وهذه الجزئية الوحيدة التي لم يحضروها من الأوراق ، فالآن لا مانع من إعادة التقرير للجنة ولكن ليس لإعادة المناقشة بشكل كامل ، فنحن لا نريد إعادة المناقشة بشكل كامل لأن هذا سيكون هدر للوقت ، والمعلومات أخذناها ، ولكن المعلومات الموجودة وموثقة عندهم هي المطلوبة ، فقد تتضح بعض الأمور الإضافية ، وأعتقد أن تقرير اللجنة واضح ولا نحتاج لتغييره ، وإنما ما نحتاج لتغييره هو التوصيات التي ستكون مبنية على المعلومات التي سيعطونا إياها ، وشكرا .

معالي الرئيس :

إذاً الآن يُطلب من الوزارة المحاضر أو المواضيع من المحاضر التي ترتئيها اللجنة ، والوزارة سوف توفر هذه المعلومات لكم ، واللجنة - إن شاء الله - يناقشونها وتضاف إلى التوصيات ، وهذه طريقة عادلة للجميع ، ونشكركم ونشكر معالي الوزير على سعة صدره وعلى تفاعله مع الإخوة الأعضاء ، ونحب أن نؤكد له بأن الإخوة الأعضاء يقدرون عمل الوزارة ويقدرون كل العاملين فيها، وهذه الحماسة وهذه الغيرة هي فقط للجودة وللزيادة في خدمة المواطنين ، وشكرا معالي الوزير .

ننتقل أيها الإخوة الآن إلى البند السابع .

*** البند السابع : ما يستجد من أعمال :**

معالي الرئيس :

هناك مقترح برفع بيان بشأن الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة ، وسوف أقرأ لكم نص البيان :

" يستنكر المجلس الوطني الاتحادي ويدين بشدة العدوان الإسرائيلي الغاشم على قطاع غزة ويدعو المجلس برلمانات العالم والمجتمع الدولي ومجلس الأمن الدولي لتحمل مسؤولياته وكافة القوى المؤثرة في المنطقة أن تمارس أقصى سياسات الضغط الدولي وفق ميثاق الأمم المتحدة والتحرك لإيقاف هذه الاعتداءات الإسرائيلية ، والعمل على وضع حد لها وتهديدها لأمن واستقرار المنطقة والسلام الدولي ، إن هذا العدوان الآثم يجب أن لا يمر دون عقاب حيث أن الإدانة والشجب - فقط - لم يعد كافيا لوقف الآلة الإسرائيلية الغاشمة عن القتل والتدمير ، ويؤكد المجلس على أن ما ترتكبه إسرائيل من اعتداءات مستمرة على الشعب الفلسطيني والحصار الظالم لقطاع غزة يعد انتهاكا صارخا لمبادئ القانون الدولي الإنساني والمواثيق والأعراف الدولية ، ويتوجه المجلس الوطني الاتحادي بالتحية والتقدير إلى الشعب الفلسطيني الشقيق الذي يثبت كل يوم انه شعب أبي يرفض الظلم والاحتلال بالرغم من الممارسات العدوانية التي تمارسها إسرائيل بشتى أشكالها على مر السنوات الماضية ، ويجدد دعمه وتضامنه ووقوفه إلى جانب الشعب الفلسطيني في مواجهة هذه الاعتداءات الإسرائيلية ورفع الحصار الظالم عن قطاع غزة ، ويؤكد على ضرورة توحيد الصف الفلسطيني وتسريع عملية المصالحة الفلسطينية لضمان تحقيق الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة وقيام دولته المستقلة وعاصمتها القدس " . فهل يوافق المجلس على هذا البيان ؟

(موافقة)

معالي الرئيس :

أيها الإخوة ، والآن وبعد أن انهينا جميع البنود المدرجة على جدول أعمال هذه الجلسة هل يوافق المجلس على رفع الجلسة ؟

(موافقة)

معالي الرئيس :

إذاً ترفع الجلسة .

(رفعت الجلسة حيث كانت الساعة 03:58 عصراً)

الأمين العام	**رئيس المجلس**
د. محمد سالم المزروعي	**محمد أحمد المــر**

الملاحق

ملحق رقم (1)

أ. موافقة مجلس الوزراء على مناقشة موضوع " سياسة مجلس الوزراء لتعزيز مكانة اللغة العربية " .

ب. موافقة مجلس الوزراء على مناقشة موضوع " سياسة هيئة وسوق الإمارات للأوراق المالية والسلع " .

UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF STATE FOR
FEDERAL NATIONAL COUNCIL AFFAIRS
OFFICE OF THE MINISTER

الإمـارات العربية المتحدة
وزارة الدولـــة
لشؤون المجلس الوطني الإتحادي
مكتـب الوزيـــر

التـــاريخ: ١٧/رمضان/١٤٣٣هـ
الموافـــق: ٥/٠٨/٢٠١٢م

المرجع: و.د.م.ط/ أ.ت.م /١٢٠٨/538

معالي الأخ/ محمد أحمد المر
رئيس المجلس الوطني الاتحادي

الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . . . وبعد،

الموضـوع: قرار مجلس الوزراء بشأن طلب الموافقة على مناقشة موضوع" سياسة مجلس الوزراء لتعزيز مكانة اللغة العربية"

يطيب لي أن أستهل خطابي بأسمى آيات التحية والتقدير لشخصكم الكريم ولأعضاء المجلس الوطني الاتحـادي المـوقر.وبالإشـارة إلـى كتـابكم رقـم (د/ر/٢٠١٢/٩٧٤/١/٩) بتـاريخ ٢٠١٢/٠٥/٠٣ م بشأن رغبة المجلس الوطني الاتحادي بمناقشة موضوع "سياسة مجلس الوزراء لتعزيز مكانة اللغة العربية"، وذلك وفقا لنص المادة (٩٢) من الدستور.

نفيد معاليكم علما بأنه قد تم عرض الموضوع المشار إليه أعلاه على مجلس الوزراء الموقر، وجاء قرار المجلس بالموافقة على مناقشة الموضوع وفقا للمحاور الواردة في طلبكم . وقد كلف معالي وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس المجلس الاستشاري للغة العربية بحضور جلسة المناقشة.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق التقدير والاحترام،،،

د. أنور محمد قرقاش
وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

المجلس الوطني الإتحادي
الأمانة العامة - الوارد
رقم: ٩٣٥/١/٩/أ
تاريخ: ٢٢/٠٨/١٢/٥

المرفقات:
- قرار مجلس الوزراء رقم (١٨٧/٩و/٣) لسنة ٢٠١٢

نسخة إلى:
- مكتب سعادة وكيل الوزارة
- مكتب سعادة وكيل الوزارة المساعد ش.م. و
- المحفظ

www.mfnca.gov.ae
هـاتـف: ١٠٠٠ ٤٠٤ ٢ ٩٧١+ ◆ فـاكـس: ١١٥٥ ٤٠٤ ٢ ٩٧١+ ◆ ص.ب ١٣٠٠٠٠ ◆ أبـوظبـي ◆ الإمـارات العربيـة المتحـدة
TELEPHONE: +971 2 404 1000◆ FACSIMILE: +971 2 404 1155◆ PO BOX 130000◆ ABU DHABI◆ UNITED ARAB EMIRATES

UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF STATE FOR
FEDERAL NATIONAL COUNCIL AFFAIRS
OFFICE OF THE MINISTER

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الدولة
لشؤون المجلس الوطني الإتحادي
مكتب الوزير

التاريخ: 22/ذوالحجة/1433هـ
الموافق: 2012/11/07م

المرجع: و.د.م.ط/ أ.ت.م /1211/769

معالي الأخ/ محمد أحمد المر — الموقر
رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . . . وبعد،

الموضوع: قرار مجلس الوزراء بشأن طلب الموافقة على مناقشة موضوع " سياسة هيئة الأوراق المالية والسلع "

يطيب لي أن أستهل خطابي بأسمى آيات التحية والتقدير لشخصكم الكريم ولأعضاء المجلس الوطني الاتحادي الموقر. وبالإشارة إلى كتابكم رقم (د/ر/2012/931/1/9) بتاريخ 2012/05/24 م بشأن رغبة المجلس الوطني الاتحادي بمناقشة موضوع "سياسة هيئة الأوراق المالية والسلع"، وذلك وفقا لنص المادة (92) من الدستور.

نفيد معاليكم علما بأنه قد تم عرض الموضوع المشار إليه أعلاه على مجلس الوزراء الموقر، وجاء قرار المجلس بالموافقة على مناقشة الموضوع وفقا للمحاور الواردة في طلبكم . وقد تم تكليف معالي /سلطان بن سعيد المنصوري - وزير الاقتصاد لحضور جلسة المناقشة.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق التقدير والاحترام،،،

دولة الإمارات العربية المتحدة
وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني

د. أنور محمد قرقاش
وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

المجلس الوطني الإتحادي
الأمانة العامة - الوارد
رقم: أ/ر/2012/1/931
تاريخ: 07/11/2012

المرفقات:
- قرار مجلس الوزراء رقم (12/242و/2) لسنة 2012

نسخة إلى:
- مكتب سعادة وكيل الوزارة
- مكتب سعادة وكيل الوزارة المساعد ش.م. و
- الحفظ

ملحق رقم (2)

أ. نص رسالة اعتذار معالي وزير العمل عن عدم حضور الجلسة .

ب. نص السؤال السادس .

ج. نص السؤال السابع .

UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF LABOUR
OFFICE OF THE MINISTER

الإمارات العربية المتحدة
وزارة العمل
مكتب الوزير

المرجع : أ ظ /1/113/2012

التاريخ : 18 /06/ 2012

سعادة / محمد احمد المر **المحترم،،،**

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،،،،،وبعد

الموضوع : الأسئلة الموجه الى معالي الوزير

إشارة الى كتابكم :

- رقم أ/ ر/ 2012/1024/15/1 – الصادر بتاريخ :2012/06/12 .

- ورقم أ/ ر/ 2012/1025/15/1 – الصادر بتاريخ :2012/06/10.

يرجى التكرم بالإحاطة بأن معالي الوزير يتمتع في الوقت الحالي بإجازته السنوية والتي ستنتهي – بإذن الله - في 22 / 7 / 2012 مما يتعذر على معاليه قبول دعوتكم لحضور الجلسة الثالثة عشر للمجلس والمنعقدة في 2012/6/19 .

لذا نأمل من سعادتكم التكرم بتحديد موعد آخر وبالدورة الإنعقادية القادمة للمجلس ، علما بأن معاليه سيكون في غاية السرور للرد على اية استفسارات أو اسئلة ستوجه إليه من قبل أعضاء المجلس .

وتقبلوا منا فائق الاحترام ،،،

مبارك سعيد الظاهري

وكيل الوزارة

هاتف: ٠٢٤١٨٣٨٤٤ +٩٧١ ٢ ٤١٨٣٨٤٤، +٩٧١ ٤ ٧٠٢٣٣٢١ + فاكس: +٩٧١ ٢ ٤٤٩٤٥٧٢، +٩٧١ ٤ ٢٦١٥٧٦٥ + ص.ب ٨٠٩ أبوظبي + ٥٠٢٥ + دبي + الإمارات العربية المتحدة
Tel: +971 2 4183844 , +971 4 7023221 • Fax: +971 2 6215765 • P.O.Box 809 • Abudhabi • 5025 • Dubai • UNITED ARAB EMIRATES
www.government.ae

معالي / محمد أحمد المر **الموقر**

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته....وبعد،،،

الموضوع : الإجراءات التي قامت بها الوزارة في شأن استيفاء مبالغ الضمان المصرفي للمنشآت الفردية المدعومة من المؤسسات والصناديق المخصصة لدعم مشاريع الشباب والتوطين .

إعمالاً لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي/ صقر غباش سعيد غباش – وزير العمل :

نص قرار مجلس الوزراء رقم (21) لسنة 2003م بتعديل بعض أحكام قرار مجلس الوزراء رقم (14) لسنة 2001م في شأن الضمان المصرفي على تسهيل عملية دفع الضمان المصرفي للمنشآت الفردية المدعومة من المؤسسات والصناديق المخصصة لدعم مشاريع الشباب والتوطين .

فما هي الإجراءات التي قامت بها الوزارة في شأن هذا الموضوع ؟

مقدم السؤال

مروان أحمد بن غليطة

معالي / محمد أحمد المر **الموقر**

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... وبعد ،،

الموضوع : دعم وتشجيع عمل المواطنين وإتاحة الفرص لهم

إعمالا لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي الى معالي/ صقر غباش سعيد غباش – وزير العمل :

إن من ضمن مهام وزارة العمل المساهمة في دعم وتشجيع عمل المواطنين وإتاحة الفرص لهم ، وفي ظل تزايد أعداد الباحثين عن عمل سنوياً ، فإن الحاجة أصبحت ماسة إلى ضرورة توفير فرص عمل لهؤلاء .

فما هي الإجراءات والمبادرات التي قامت بها الوزارة في شأن هذا الموضوع ؟

مقدم السؤال

علي عيسى النعيمي

ملحق رقم (3)

تقرير

لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة

حول موضوع " سياسة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء "

معالي/ محمد أحمد المر **الموقـر**

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

أرفق لمعاليكم تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة حول موضوع سياسة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء ، برجاء التفضل بعرضه على المجلس الموقـر.

وتفضلوا بقبول خالص التحية والاحترام،،،

رئيس اللجنة

أحمد عبدالله الأعماش

2012 / 11 /6

أبوظبي - هاتف: TEL: +971 2 6812000 فاكس: FAX: +971 2 6812846 ص.ب: 836 ABU DHABI - P.O.BOX:
دبـــي - هاتف: TEL: +971 4 3244400 فاكس: FAX: +971 4 3242332 ص.ب: 47 D U B A I - P.O.BOX:
الموقع الإلكتروني: المجلس-الوطني-الإتحادي.إمارات www.almajles.gov.ae
البريد الإلكتروني: e-mail: info@almajles.gov.ae

فهرس التقرير

العنصر	الصفحة
الفهرس	**2**
ملخص التقرير	**3**
التقرير المفصل	**7**
المحور الأول : الخطة المستقبلية لعمل الهيئة للسنوات القادمة	**-**
أولا: ملاحظات اللجنة	**9**
ثانيا: رد الحكومة	**12**
المحور الثاني : القوانين والتشريعات المنظمة لعمل الهيئة	**-**
أولا: ملاحظات اللجنة	**13**
ثانيا: رد الحكومة	**15**
المحور الثالث : خطط الهيئة في توصيل الكهرباء والماء للمشاريع التي لم تصل إليها	**-**
أولا: ملاحظات اللجنة	**15**
ثانيا: رد الحكومة	**17**
المحور الرابع : معايير تحديد رسوم توصيل الكهرباء للمواطنين	**-**
أولا: ملاحظات اللجنة	**18**
ثانيا: رد الحكومة	**20**
النتائج	**21**
التوصيات	**22**

ABU DHABI - P.O.BOX: 836 ص.ب: FAX: +971 2 6812846 فاكس: TEL: +971 2 6812000 أبوظبي - هاتف:
D U B A I - P.O.BOX: 47 ص.ب: FAX: +971 4 3242332 فاكس: TEL: +971 4 3244400 دبـــي - هاتف:
www.almajles.gov.ae الموقع الإلكتروني: المجلس-الوطني-الإتحادي.إمارات
e-mail: info@almajles.gov.ae البريد الإلكتروني:

ملخص التقرير

أحال المجلس بجلسته السادسة في دور الانعقاد العادي الأول المعقودة بتاريخ 2012/2/21 موضوع سياسة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء إلى اللجنة لدراسته وتقديم تقرير عنه للمجلس. وعقدت اللجنة لهذا الغرض عشرة اجتماعات لدراسة الموضوع بمقر الأمانة العامة في دبي.

وانتهت اللجنة إلى عدد من النتائج والملاحظات الأساسية وهي كالتالي:

المحور الأول : الخطة المستقبلية لعمل الهيئة للسنوات القادمة

- **استنتجت اللجنة الآتي :**

1. عدم وضوح الخطط المستقبلية بشكل يخالف رؤية الامارات 2021 ، وذلك من خلال مراجعة الخطة الإستراتيجية السابقة (2008-2010) والخطة الحالية (2011-2013) .
2. تواضع جهود الهيئة في توطين الوظائف التنفيذية والتخصصية وعدم وجود خط زمني محدد لتوطين هذه الوظائف حيث قدرت نسبة التوطين فيها خلال عام (2011) بـ (43,4%) في الوظائف التنفيذية، و (14,4%) في التخصصات الفنية.
3. عدم توضيح الهيئة إلى ما يشير إلى وجود دراسات علمية مستقبلية تعتمد عليها الهيئة في خططها التطويرية لتوفير الكهرباء والماء للمناطق التي تقع ضمن اختصاصات الهيئة .

المحور الثاني : القوانين والتشريعات المنظمة لعمل الهيئة

- **استنتجت اللجنة في هذا المحور الآتي :**

1. أنه على الرغم من صدور القانون الاتحادي رقم (31) لسنة (1999) بشأن إنشاء الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء ، إلا انه لم يتم إصدار اللائحة التنفيذية للقانون حتى الآن مما سبب العديد من الإشكاليات الإدارية والمالية المرتبطة بعمل الهيئة .

أبوظبي - هاتف: TEL: +971 2 6812000 فاكس: FAX: +971 2 6812846 ص.ب: ABU DHABI - P.O.BOX: 836
دبـــي - هاتف: TEL: +971 4 3244400 فاكس: FAX: +971 4 3242332 ص.ب: D U B A I - P.O.BOX: 47
الموقع الإلكتروني: المجلس-الوطني-الإتحادي.إمارات www.almajles.gov.ae
البريد الإلكتروني: e-mail: info@almajles.gov.ae

2. على الرغم من أن اللجنة تبدي اعتبارا قيّماً ومهما لقرار مجلس الوزراء رقم (37) لسنة (2009) بشأن إنشاء مجلس الإمارات للماء والكهرباء ، خاصة في إطار المسؤوليات والمهام التي أناطها القرار بهذا المجلس إلا أن اللجنة لم تلاحظ أية نتائج ملموسة لأعمال هذا المجلس .

المحور الثالث: خطط الهيئة في توصيل الكهرباء والماء للمشاريع التي لم تصل إليها

- **واستنتجت اللجنة في دراستها لهذا المحور الآتي:**

1. بأن الهيئة تخلّت عن اختصاص توليد الكهرباء والذي يقع ضمن اختصاصها الأصلي واعتمادها على شراء الطاقة على الرغم من وجود خطط سابقة للهيئة بإضافة محطات جديدة لتوليد الكهرباء بالإضافة إلى المحطات الحالية إلا أن الهيئة لجأت إلى خيار شراء الطاقة ، مما أدى إلى ارتفاع أعداد طلبات المشاريع الجاهزة في قائمة الانتظار سواءً التجارية والصناعية والطلبات ذات الملكية المشتركة ومشاريع التملك الحر الخاصة بالمواطنين والغير مواطنين وبعض المرافق الحكومية.
2. وجود عدد من الإشكالات الأساسية التي تواجه الهيئة في تنفيذ هدفها الاستراتيجي الخاص بتوفير الدعم المتميز للمتعاملين .
3. على الرغم من دخول دولة الإمارات ضمن الدول التي ستستخدم الطاقة المتجددة والمستدامة في المستقبل وقيام مشروعات محلية في ذلك، إلا أن الهيئة لم تتناول ذلك ضمن خطتها الاستراتيجية .

المحور الرابع : معايير تحديد رسوم توصيل الكهرباء للمواطنين

- **واستنتجت اللجنة في هذا المحور إلى الآتي:**

1. تباين شروط تحديد تسعيرة الماء والكهرباء بين إمارات الدولة في شأن التوصيل وسعر الاستهلاك.
2. تباين شروط الإعفاءات للمواطنين بين هيئات الكهرباء المحلية في الدولة بسبب عدم وجود أي نظام أو لائحة تختص بحدود الإعفاء والفئات وتنظيمها مما أدى لتباين هذه الشروط على الرغم من استثناء قرار المجلس الوزاري للخدمات لبعض الفئات.

التوصيــات

في ضوء ما طرح من ملاحظات ونتائج وبناء على ما استمعت إليه اللجنة من ردود الحكومة فإن اللجنة ارتأت أن تتقدم بالتوصيات التالية :

1. ضرورة الإسراع ووضع آلية عمل واضحة في توصيل الكهرباء إلى المشاريع السكنية والتجارية والصناعية الخاصة بالمواطنين والمرافق الخدمية والحكومية وفي اقرب وقت، لما للتأخير من آثار سلبية على المواطنين أدت إلى الملاحقات القضائية من المصارف ومؤسسات التمويل وشركات المقاولات.
2. إعادة النظر في القرار الوزاري رقم (2/190) لسنة (2008) بشأن إلغاء كافة الإعفاءات السابقة لكافة فئات المتعاملين بالهيئة ، والتأكيد على أهمية إقرار الإعفاءات للفئات المستحقة مثل (المتقاعدين ، المعاقين ، المعسرين مالياً وفق أحكام المحاكم).
3. التزام الهيئة بالمعايير الدولية المعتمدة في إنتاج الطاقة والماء من خلال الاعتماد على دراسات علمية وبرامج تدريبية تأهيلية تجنبا لزيادة الانبعاثات ومخرجات محطات التحلية ومحطات توليد الكهرباء.
4. قيام الهيئة بعمل دراسات تحليلية لقياس نتائج الاستبيانات التي تجريها على رضا المتعاملين وعلى الخدمات المقدمة منها.
5. اعتماد الهيئة على النهج العلمي المخطط سيّما في الاستعانة بالجهات والمؤسسات الإعلامية والاستشارية في التخطيط والإعداد لبرامج التوعية والإرشاد مع أهمية اعتماد هذه البرامج على لغات متعددة تتوافق مع مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة.
6. الإسراع في إصدار اللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم (31) لسنة (1999) بشأن إنشاء الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء ، لما سيؤدي ذلك من تحديد نظم وإجراءات خاصة بتوصيل الخدمة وجودتها.
7. إعادة النظر في خطط الطوارئ المحددة من قِبل الهيئة لمواجهة حالات الانقطاع المتكرر للكهرباء والماء وذلك من خلال الاعتماد على دراسات تقدير الموقف والخطط العلمية لمواجهة الحالات الطارئة بالإضافة إلى التنسيق مع الجهات المعنية في هذا الصدد.

8. التزام الهيئة بالنظم المحاسبية المعتمدة في قانون إنشائها وبما يضمن عدم ارتكاب مخالفات مالية وإدارية وضمان انتظام توزيع الموارد المالية في مبادرات وبرامج الهيئة.
9. التعاون مع مجلس الإمارات للماء والكهرباء من خلال إنشاء برنامج عمل محدد يهدف إلى عدم تضارب سياسات وقرارات الهيئة مع أهداف إنشاء هذا المجلس وتكامل الخطط الإستراتيجية للمجلس والهيئة بما يضمن وضوح الرؤية المستقبلية في مستقبل هذه الخدمة.
10. إسراع الهيئة في إنشاء اللائحة الخاصة بشؤون العاملين للتغلب على الإشكالات الخاصة بترقيات وصرف البدلات المالية والشكاوى الإدارية الأخرى للمواطنين.
11. منح المكاتب الفرعية في المناطق النائية صلاحيات أوسع في إطار تقديم خدمات متميزة لجميع فئات المتعاملين وخاصة المواطنين القاطنين في تلك المناطق بأسهل وأسرع الطرق.

هذا واللجنة إذ ترفع تقريرها فإنها تأمل موافقة المجلس عليه

التقرير المفصل

أحال المجلس الوطني الاتحادي بجلسته السادسة في دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي الخامس عشر المعقودة بتاريخ 2012/2/21 موضوع سياسة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء إلى لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة لدراسته وتقديم تقرير عنه للمجلس.

وعقدت اللجنة لهذا الغرض عشرة اجتماعات لدراسة الموضوع بتواريخ 2012/2/29، 2012/3/7، 2012/3/21، 2012/4/4، 2012/5/10، 2012/5/16، 2012/6/6، 2012/9/25، 2012/10/9، 2012/11/4 بمقر الأمانة العامة في دبي.

واطلعت اللجنة في هذه الاجتماعات على العديد من القوانين والدراسات المتعلقة بسياسة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء وهي:

1. القانون الاتحادي رقم (31) لسنة 1999 بشأن إنشاء الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء
   أ- قانون اتحادي رقم (9) لسنة 2008 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (31) لسنة 1999 في شأن إنشاء الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء.
2. قانون اتحادي في شأن حماية الشبكة العامة للهيئة الاتحادية للكهرباء والماء.
3. قرار رقم (34) لسنة 2007م بتعديل قرار مجلس الوزراء رقم (27) لسنة 2001م في شأن لائحة شؤون العاملين واللائحة المالية ولائحة المواد ومقاولات الأعمال للهيئة الاتحادية للكهرباء والماء.
4. قرار مجلس الوزراء رقم (37) لسنة 2009 بشأن إنشاء مجلس الإمارات للماء والكهرباء.

بداية تُثمن اللجنة موافقة مجلس الوزراء على (6) توصيات من تقرير اللجنة المؤقتة لمناقشة موضوع سياسة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء في الفصل التشريعي الرابع عشر ، لما في هذا القرار من مردود ايجابي يعود بالنفع على جودة الخدمات المعلقة بسرعة تلبية الطلبات المتزايدة للمناطق السكنية والتجارية التي تُقدم للمتعاملين من المواطنين والمقيمين.

كما تدارست اللجنة أوراق ودراسات فنية أعدتها الأمانة العامة للمجلس واستمعت إلى آراء ممثلي الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء (مرفق رقم 1) وردود وإحصائيات الجهات الحكومية وهيئات الكهرباء والماء المحلية (بلدية الشارقة ، بلدية

عجمان ، بلدية أم القيوين ، هيئة مياه وكهرباء أبوظبي ، شركة أبوظبي للتوزيع ، هيئة كهرباء ومياه دبي، هيئة كهرباء ومياه الشارقة). مع العلم بأن الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء لم تقم بتوفير جميع المعلومات التي طلبتها اللجنة.

وتود اللجنة في البداية أن تشير إلى أنها تقدمت بطلب معلومات إلى الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء لدراسة الموضوع المطروح عليها إلا أن اللجنة تأسف على عدم تجاوب الهيئة في توفيرها ومماطلتها في حضور اجتماع اللجنة. كما تشير اللجنة بأن خدمات الكهرباء والماء واكبت أوجه التغير الاجتماعي والاقتصادي في الدولة ، سواء من خلال تعديل التشريعات الاتحادية والتي كان آخرها صدور قانون إنشاء الهيئة وتعديلاته والذي بموجبه آلت خدمات الكهرباء والماء إلى الهيئة أو من خلال تطور السياسات والخطط الإستراتيجية لتتواءم مع واقع الامتداد السكاني والاحتياجات الفعلية للمجتمع من هذه الخدمة.

وإذ تقدم اللجنة تقريرها فإنها تود أن تشير إلى أن محاور دراستها الأساسية حول هذا الموضوع تناولت الآتي:

1. الخطة المستقبلية لعمل الهيئة للسنوات القادمة.
2. القوانين والتشريعات المنظمة لعمل الهيئة.
3. خطط الهيئة في توصيل الكهرباء والماء للمشاريع التي لم تصل إليها.
4. معايير تحديد رسوم توصيل الكهرباء للمواطنين.

أبوظبي - هاتف: 6812000 2 971+ TEL: فاكس: 6812846 2 971+ FAX: ص.ب: 836 ABU DHABI - P.O.BOX:
دبـــي - هاتف: 3244400 4 971+ TEL: فاكس: 3242332 4 971+ FAX: ص.ب: 47 D U B A I - P.O.BOX:
الموقع الإلكتروني: المجلس-الوطني-الإتحادي.إمارات www.almajles.gov.ae
البريد الإلكتروني: e-mail: info@almajles.gov.ae

المحور الأول : الخطة المستقبلية لعمل الهيئة للسنوات القادمة

- **أولا: ملاحظات اللجنة:**

1. على الرغم من وضوح توجه الحكومة المتمثل في (رؤية 2021) في التطوير المستمر للبنية التحتية والكادر البشري وان تكون دولة الإمارات من أفضل دول العالم بحلول عام (2021) ، إلا أن اللجنة لاحظت من خلال مراجعة الخطة الإستراتيجية السابقة (2008-2010) والخطة الحالية (2011-2013) عدم وضوح الخطط المستقبلية (خمسيّه أو عشريّة) التي تحاكي التطور الذي تشهده الدولة في شتى المجالات الاقتصادية والصناعية والاجتماعية. وهو الأمر الذي يحتم على الهيئة ضرورة إيجاد خطط طويلة وقصيرة الأمد لحل جملة الإشكاليات التي تواجه الهيئة في الوقت الحالي مثل التوطين والإجراءات التعسفية ضد الموظفين المواطنين وانقطاع الكهرباء والماء ، كما أنه من الضروري دراسة الحلول المستقبلية للإشكاليات الأخرى المتمثلة بتجهيز البنية التحتية للمناطق الجديدة وارتفاع عدد طلبات التوصيل المرتبطة بالتوسع والتطور العمراني والاقتصادي في الدولة.
2. لاحظت اللجنة تواضع جهود الهيئة في توطين الوظائف التنفيذية والتخصصية وعدم وجود خط زمني محدد لتوطين هذه الوظائف على الرغم من إشارة تقرير اللجنة المؤقتة في الفصل التشريعي الرابع عشر عام (2009م) أثناء مناقشة موضوع سياسة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء في المجلس الوطني الاتحادي إلى هذه الملاحظة ، وهو ما لا يتوافق مع رؤية الحكومة الاتحادية (2021) بشأن تأهيل الكوادر الوطنية عن طريق تبني طلبة الجامعات وتعزيز مشاركتهم في الالتحاق بالأعمال الحكومية. وبالرغم من ذلك فإن اللجنة استخلصت الملاحظات الآتية:

أ. أن توطين الوظائف في الهيئة لا يرقى للمستوى المطلوب حيث قدرت نسبة التوطين فيها خلال عام (2011) بـ (43,4%) في الوظائف التنفيذية، و (14,4%) في التخصصات الفنية. بالإضافة إلى أن الهيئة لم تطرح في خطتها الإستراتيجية برامج خاصة للتوطين على الرغم من وجود الإعتمادات المالية لإلحاق المواطنين في الوظائف التنفيذية.

ب. وجود مجموعة من الشواغر في الوظائف بمسمى (مدير تنفيذي) منذ أكثر من سنة ولم يتم التعيين عليها رغم وجود مجموعة كبيرة من الكوادر المؤهلة لدى الهيئة ، مما يستدعي أن تقوم الهيئة بالإجراءات اللازمة لسرعة توطين هذه الشواغر.

3. لاحظت اللجنة بأن الهيئة لم توضح ما يشير إلى وجود دراسات علمية مستقبلية تعتمد عليها الهيئة في خططها التطويرية لتوفير الكهرباء والماء بما يتوافق مع الممارسات الدولية المعتمدة في استخدام الطاقة النظيفة والمتجددة ، أو الإشارة إلى فتح باب التعاون مع الجهات المختصة بتطوير انتاج الطاقة النظيفة والمتجددة خصوصاً وأن دولة الإمارات العربية المتحدة تحتضن منذ عام (2011) المقر الرئيسي لوكالة الدولية للطاقة المتجددة (آيرينا) وهو ما لم يتضح للجنة من ممارسات الهيئة في فتح باب التعاون مع الوكالة لتعزيز التكنولوجيا والابتكار في مجال الطاقة المتجددة واستخدامها ، هذا إذا علمنا بأن الوكالة تضم عضوية كاملة لـ (95) دولة من أصل (158) دولة على الرغم من أن احد أهداف إنشاء الهيئة هو التحسين المستمر لعناصر توليد الطاقة وإنتاج المياه.

4. على الرغم من توقيع الهيئة لاتفاقية شبكة الكهرباء الموحدة للإمارات عام (2006) وتوقيع اتفاقية الربط الكهربائي بين دولة الإمارات وسلطنة عُمان عام (2003) وصدور المرسوم الاتحادي رقم (115) لسنة (2011) بشأن التصديق على الاتفاقية الثنائية للربط الكهربائي بين حكومة الدولة وحكومة سلطنة عمان ، إلا أن اللجنة لاحظت عدم إدراج الهيئة في خطتها الإستراتيجية (2011-2013) ما يشير إلى تأهيل وإعداد البنية التحتية والكادر الفني للوصول لمستوى الجاهزية والتنفيذ المطلوب. مما أدى إلى عدم وضوح الرؤية المستقبلية لخطة الهيئة على مستوى الربط الكهربائي.

5. لاحظت اللجنة ضعفاً في برامج التوعية والإرشاد بناءً على نتائج هذه البرامج فلم تنجح هذه البرامج في الحد من تزايد معدلات الاستهلاك حيث لم تحقق هذه البرامج أهدافها في الحد من استهلاك الكهرباء والماء فقد تزايدت معدلات الاستهلاك الخاصة بالمياه بدولة الإمارات في عام (2011) التي وصلت إلى (500) لتر يوميا وهو من المعدلات المرتفعة عالميا ، بالإضافة إلى تزايد معدلات استهلاك الطاقة في الدولة الذي بلغ (18) ألف ميجاوات عام (2011) ومن المتوقع أن يصل إلى (40) ألف ميجاوات بحلول عام (2020).

وقد قدّرت اللجنة الأسباب الرئيسية لضعف برامج التوعية والإرشاد في إطار الآتي:

أ- أن ضعف هذه البرامج يعود بصفة أساسية إلى اعتمادها على لغتين فقط هما (العربية ،الانجليزية) في حين أن مجتمع دولة الإمارات يتألف من أكثر من (200) جنسية ويتحدثون حوالي (100) لغة ، مما يؤدي إلى ضعف استيعاب هذه البرامج . وفي هذا الشأن تود اللجنة أن تشير إلى تجربة مماثلة لحملات التوعية في هيئة الإمارات للهوية التي يتم بثها بأكثر من ستة لغات مما يجعلها فاعلة في تحقيق أهدافها.

ب- تجاهلت الهيئة في برامجها الإرشادية النسبة الأكبر من المستهلكين مثل العاملين في الشركات وعمال الخدمة المساعدة والذين يشكلون (47%) من إجمالي القوى العاملة في الدولة عن طريق التواصل المباشر باللغات التي يفهمونها أو بالتعاون مع المؤسسات المجتمعية التي تمثل هذه الجاليات المختلفة. (مرفق رقم 2) وبالتالي فهُم يشكلون عنصر ضغط على خدمات الكهرباء والماء إذ بينت لغة التوجيه والرسائل التوعوية التي بثتها الهيئة بأنها موجهه إلى فئة المتعلمين والطلبة في حين أن برامج التوعية يجب أن تخاطب جميع الفئات.

ج- لم تراع الهيئة النهج العلمي المخطط لبرامج التوعية والإرشاد وكذلك النهج الإعلامي المؤثر في هذه البرامج مما أدى إلى ضعف مردودها الايجابي على المستهدفين ، حيث ترى اللجنة أهمية الإعداد والتخطيط لمثل هذه البرامج من خلال التعاون مع المؤسسات الإعلامية الحكومية والخاصة والمناطق الإعلامية الحرة المقدر عددها بأربع مناطق تضم أكثر من (100) مؤسسة إعلامية ، بالإضافة إلى الجهات والمؤسسات الاستشارية المعنية حتى يتم تحقيق نتائج ايجابية تنعكس على سلوك أفراد ومؤسسات المجتمع.

6. على الرغم من أهمية وجود خطط للطوارئ وإدارة الأزمات في المرافق الحيوية مثل خدمات الكهرباء والماء للتصدي للحوادث العرضية والحالات الطارئة والكوارث إلا أن اللجنة من خلال تدارسها للخطة الإستراتيجية للهيئة (2011-2013) لاحظت الآتي:

أ. عدم وجود برامج إنذار مبكر وخطط لإدارة الأزمات والطوارئ للتصدي للحوادث بدرجاتها المختلفة التي تصل لمستوى الكارثة وتؤثر بشكل مباشر على مولدات الكهرباء ومحطات تحلية المياه مثل (السيول الجارفة سنويا وآخرها في منطقة شرم بإمارة الفجيرة عام 2011 ، الهزات الأرضية في مختلف أنحاء الدولة عام 2011 ، تأثيرات إعصار جونو عام 2007) ، بالإضافة إلى خلوّها من برامج

للتعاون مع الجهات المعنية في مثل هذه الحالات مثل الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث والجهات المحلية المعنية.

ب. ضعف الخطط الحالية في مواجهة الانقطاع المتكرر لخدمتي الكهرباء والماء حيث ما زالت مشكلات الانقطاع مستمرة إلى الحد الذي تمتد فيه إلى ست ساعات في العديد من مناطق الإمارات الخاضعة للهيئة خصوصاً في فصل الصيف مثل (رأس الخيمة ، عجمان ، الفجيرة) ، وهو ما تبين للجنة من خلال ارتفاع شكاوى المتعاملين من تكرار انقطاع الكهرباء والماء بشكل سنوي.

وترى اللجنة أنه من الضروري والمهم لديها أن تقوم الهيئة بتطبيق الإجراءات العملية على أرض الواقع بشكل يحاكي ما تم التوقيع عليه في شأن اتفاقيات الربط الشبكي مع هيئات الكهرباء والماء المحلية الذي تم توقيع مرحلته الأولى في عام (2002) والذي استهدف بالأساس تجاوز مشكلة الانقطاع المتكرر للكهرباء والماء.

- **ثانيا: رد الحكومة:**

1. أشار ممثلو الحكومة إلى أن الهيئة قامت بوضع مجموعة من الحوافز والبدلات للمواطنين العاملين بها مثل بدل تذاكر السفر وبدل تعليم الأبناء ، وذلك تماشياً مع توصيات المجلس الوطني الاتحادي في الفصل التشريعي الرابع عشر في شأن سياسات التوطين وتعديل الكادر المالي الوظيفي ، إلا أن الهيئة ما زالت مستمرة في تنفيذ خططها بهذا الشأن. كما أكد ممثلو الحكومة على أن الهيئة قامت بتوقيع مذكرة تفاهم مع معهد أبوظبي للتعليم والتدريب (أدفيتي) وسيفتتح معهد ضخم في عجمان العام المقبل (2013) ليستوعب آلاف الطلبة ، وسيتم منح المتدربين رواتب خلال سنوات الدراسة بالإضافة إلى ضمان توظيفهم في الهيئة بعد التخرج، كما قامت الهيئة خلال الفترة الماضية بتوظيف أصحاب الشهادات الدراسية كالابتدائي والإعدادي في وظيفة قارئ عدّاد.
2. أشار ممثلو الهيئة إلى قيامها بتوقيع مذكرات تفاهم مع البلديات في الإمارات الخاضعة للهيئة تماشياً مع توصية المجلس الوطني الاتحادي في الفصل التشريعي الرابع عشر في هذا الشأن والتي تستهدف تطوير خدمات الكهرباء والماء في العديد من مناطق الدولة وتطوير الخطط الإستراتيجية واحتياجات التنمية المحلية في كل إمارة.

3. أكد ممثلو الهيئة على أن لديهم برامج ودراسات في شأن خطط التوعية والإرشاد وأنهم خلال الفترة الماضية ركزت هذه الخطط على التعامل مع طلبة المدارس ، حيث قامت الهيئة بتنظيم محاضرات وذلك بعدما تبيّن أن هذه الفئة من الفئات الأكثر ارتفاعا في نتائج هدر استهلاك الماء والكهرباء.

المحور الثاني : القوانين والتشريعات المنظمة لعمل الهيئة

- **أولا: ملاحظات اللجنة:**

1. لاحظت اللجنة أنه على الرغم من صدور القانون الاتحادي رقم (31) لسنة (1999) بشأن إنشاء الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء ، إلا انه لم يتم إصدار اللائحة التنفيذية للقانون حتى الآن مما سبب العديد من الإشكاليات الإدارية والمالية المرتبطة بعمل الهيئة مثل:

أ- عدم وجود أنظمة ولوائح خاصة تحدد الإجراءات الخاصة بتعامل الهيئة مع المتعاملين من حيث المعايير الرسمية التي تحدد الفئات التي تستحق الإعفاء من رسوم التوصيل أو فاتورة الاستهلاك (باستثناء متلقي المساعدات الاجتماعية والمساجد والأندية. وسيتم تفصيلها في المحور الرابع) والمدة الزمنية لتوصيل الخدمة واستيفاء الرسوم ، بالإضافة إلى حقوق المتعامل من حيث إجراءات الشكاوى والتظلمات.

ب- ضعف اللوائح المتعلقة بتنظيم العمل الفني وآلية تقديمه وترتيب أولوياته، مما أدى إلى وجود خلل في الجوانب الفنية المتعلقة بتقديم الخدمة وجودتها وقد تمثل ذلك عمليا في كثرة الشكاوى على الهيئة لتأخرها في استحقاق رسوم طلبات التوصيل وتأخير توصيل الخدمة لمدد تتراوح بين ستة أشهر إلى سنة.

ج- إلغاء المناطق الإدارية وتحويلها لمكاتب خدمة العملاء وسحب الصلاحيات منها ، مما يضطر المتعامل للذهاب إلى المقر الرئيسي للهيئة في دبي للتظلم أو الشكوى ، حيث لم تراعي الهيئة المواطنين القاطنين في المناطق البعيدة وفي القرى، وهو الأمر الذي يُكبِّد المتعاملين عناء الانتقال خصوصا للعجزة والمقعدين ،

د- عدم استكمال مشاريع حيوية تتعلق لتوفير الطاقة بالإمارات الخاضعة للهيئة منذ أعوام (2006-2007-2008) ، وإدراجها ضمن ميزانية عام (2011) تحت مسمى "مشروعات الكهرباء والماء تحت التنفيذ" بقيمة تقارب مبلغ ملياري درهم بحسب تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2011.

ه- قيام الهيئة باستئجار وتجهيز مقراً لها بقيمة (35,111,653 درهم) وهو مبلغ مرتفع ، مما يدل على أن الهيئة لم تخطط للمدى البعيد عبر التخطيط لتملك المباني المخصصة للمقر أو المكاتب التابعة بنفس المبلغ المذكور بدلاً من الاستئجار مما يعد هدراً للمال العام بحسب تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2010.

2. على الرغم من إنشاء الهيئة في عام (1999) بناء على القانون الاتحادي رقم (31) لسنة (1999) إلا أنه ورغم مرور (13) عاماً على إنشاء الهيئة لم تصدر اللائحة التنفيذية لها، وهو ما أدى إلى وجود مخالفات إدارية أثّرت بشكل سلبي على موظفي الهيئة حيث انخفضت نسبة رضا الموظفين في عام (2011) إلى (56%) بعد أن كانت (58%) في عام (2010) بسبب مجموعة من المشاكل الإدارية التي لم تُحل مثل:

أ- التظلمات المرفوعة إلى لجنة التظلمات والشكاوى في الهيئة بعد قرار التسكين والتي تعدت (600) تظلّم ، والتي لم يتم النظر إليها أو دراستها حتى الآن لتفادي السلبيات والمشكلات الإدارية المرتبطة بها.

ب- قيام الهيئة بإجراءات نقل تعسفية لمجموعة من الموظفين من منطقة إدارية إلى أخرى كإجراء عقابي مما انعكس سلبياً على أداء الموظفين المنقولين.

ج- إعطاء بدلات مالية ومكافآت لبعض الموظفين دون وجه حق وبدون سند من القوانين أو اللوائح المنظمة لذلك.

د- تمركز رئاسة اللجان الفرعية في الهيئة على المدير العام للهيئة مما يعني شغل المدير العام لأكثر من منصب في الهيئة في آن واحد ، وعدم تكليف الموظفين المتخصصين من قيادات الهيئة لرئاستها ومتابعة أعمالها ، مما يترتب عليه آثار سلبية متعلقة بعمل هذه اللجان ومخرجاتها .

3. على الرغم من أن اللجنة تبدي اعتبارا قيّماً ومهما لقرار مجلس الوزراء رقم (37) لسنة (2009) بشأن إنشاء مجلس الإمارات للماء والكهرباء ، خاصة في إطار المسؤوليات والمهام التي أناطها القرار بهذا المجلس إلا أن اللجنة لاحظت الآتي :

أ- ندرة المعلومات المتوفرة حول هذا المجلس ، حيث لم تقم الهيئة بالإفصاح عن نتائج أعمال الفترة المنتهية من أعمال المجلس في عام (2011) من تقارير دورية وقرارات.

ب- عدم قيام المجلس بأي نشاط خلال هذه الفترة وهو بذلك يخالف المادة رقم (3) من قانون إنشاء المجلس الذي حدد بأن يجتمع المجلس كل ثلاثة أشهر بالإضافة إلى عدم تلبية طلب اللجنة المتمثل بتوفير محاضر اجتماعات المجلس.

ج- عدم رصد اللجنة أية معلومات بشأن تطور مشروع شبكة الإمارات الوطنية للكهرباء الذي يُعد مشروعاً استراتيجياً وطنياً مهماً مرتبطاً بشكل مباشر بالهيئة والمجلس.

- **رد الحكومة:**

1. أكد ممثلو الهيئة على تدارسهم حاليا لمشروع قانون ليحِلّ محل القانون الاتحادي رقم (31) لسنة (1999) بشأن إنشاء الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء ، وأن هناك دراسة يتم إعدادها حاليا مع مختصين من وزارة العدل بشأن مشتملات هذا القانون خاصة في نطاق ترشيد الاستهلاك وحماية الشبكة والاستثمار الخاص في إنتاج الكهرباء والماء.
2. على الرغم من إقرار ممثلي الهيئة لانخفاض نسبة الرضا الوظيفي من (60.5%) في عام (2009) إلى (55.6%) في عام (2010) ، إلا أنهم أكدوا أن ارتفاع شكاوى الموظفين تعود بصفة أساسية إلى الإجراءات العقابية التي تتخذها الهيئة بسبب مخالفات إدارية مُرتكبة من الشاكين.

المحور الثالث: خطط الهيئة في توصيل الكهرباء والماء للمشاريع التي لم تصل إليها

- **أولا: ملاحظات اللجنة:**

1. على الرغم من تضمن الخطة الإستراتيجية للهيئة (2011-2013) هدف استراتيجي يتعلق بـ (تطوير وتحسين خدمات الكهرباء والماء في الإمارات الشمالية) ، إلا أن اللجنة لاحظت بأن الهيئة تخلّت عن اختصاص توليد الكهرباء والذي يقع ضمن اختصاصها الأصلي واعتمادها على شراء الطاقة على الرغم من وجود خطط سابقة

للهيئة بإضافة محطات جديدة لتوليد الكهرباء بالإضافة إلى المحطات الحالية إلا أن الهيئة لجأت إلى خيار شراء الطاقة ، مما أدى إلى ارتفاع أعداد طلبات المشاريع الجاهزة في قائمة الانتظار سواءً التجارية والصناعية والطلبات ذات الملكية المشتركة ومشاريع التملك الحر الخاصة بالمواطنين والغير مواطنين وبعض المرافق الحكومية. وترى اللجنة أن استمرار حالة انتظار المتعاملين لتوصيل خدمات الكهرباء والماء ترتبت عليه انعكاسات سلبية مادياً واجتماعياً ، الأمر الذي يؤدي لانعكاسات غير مباشرة تؤثر على عجلة التنمية الاقتصادية التي تشهدها الدولة بالإضافة إلى الإضرار بسمعة الدولة في الخارج عند تناقل وسائل الإعلام أخبار مفادها تأخر توصيل الكهرباء والماء عن المشروعات المذكورة.

2. على الرغم من تأكيد الهيئة بشأن التعاون مع هيئات الكهرباء الثلاث الرئيسة بالدولة في (أبوظبي ، دبي ، الشارقة) بالإضافة إلى ما يتعلق بمشروع الربط الكهربائي إلا أن هذا التعاون لم يؤدِّ حتى الآن إلى التغلب على الإشكالات الأساسية للكهرباء والماء خصوصا في القرى والمدن الصغيرة مثل:

أ- استمرار الانقطاع الموسمي للكهرباء خلال فترة الصيف في المناطق الخاضعة للهيئة بحجة الصيانة الدورية والتي قد تستمر إلى ست ساعات في اليوم الواحد.

ب- تكرر انقطاع الماء عن بعض المناطق الخاضعة للهيئة لأكثر من ست ساعات في اليوم الواحد.

ج- عدم تقدير حجم الطاقة المطلوبة للمناطق الخاضعة للهيئة لدى الجهات المحلية المعنية مستقبلاً ، مما ترتب عليه عدم تمديد خدمة الكهرباء والماء لمجموعات متعددة من العقارات السكنية مما اضطر مالكيها لاستئجار مولدات كهرباء تعمل بالديزل من خلال انبعاثات الكربون الضارة بالبيئة والإزعاج وعدم الأمان.

د- وجود خلل في تنفيذ واعتماد بعض سياسات الكهرباء والماء التي من اجلها أنشئ مجلس الإمارات للماء والكهرباء ، خاصةً في إطار توحيد المواصفات الفنية والتخطيط للطاقات البديلة في المستقبل وسياسات مشروع الربط المائي مما أدى إلى عدم قدرة المجلس على إعداد تقاريره الدورية في هذا الشأن.

كما أدت هذه السياسات والخطط إلى الإحساس بعدم المساواة والتفاوت في تقديم خدمة توصيل الكهرباء والماء بين القاطنين في القرى والمدن الصغيرة ، وبين ما عداهم في مدن الإمارات الذين لا يعانون من انقطاع الخدمة.

3. لاحظت اللجنة أن هناك عدد من الإشكالات الأساسية التي تواجه الهيئة في تنفيذ هدفها الاستراتيجي في الخطة الإستراتيجية (2011-2013) الخاصة بـ (توفير الدعم المتميز لخدمات الكهرباء والماء للمتعاملين بالإمارات) مثل تأخر الانتهاء من تمديد شبكة المياه في منطقة الجرف (حوض 21) بإمارة عجمان في عام (2011) مما يجعل المتعاملون المواطنون يضطرون لشراء الماء من سيارات نقل الماء وآثار ذلك بشكل سلبي خصوصاً على الأسر محدودة الدخل وأسر العجزة والأيتام بالإضافة إلى الأسر التي فقدت معيلها بالإضافة إلى انه لا يمكن التأكد من جودة المياه التي تباع عن طريق سيارات تخزين الماء المتنقلة من حيث جودة استخدامها وصلاحيتها للاستهلاك الآدمي. كما قامت الهيئة بقطع الكهرباء عن (100) مسكن معظمها لأسر مواطنة في منطقتي مربح وقدفع بإمارة الفجيرة في فترة الظهيرة من دون سابق إنذار بسبب تراكم مستحقات فواتير الاستهلاك ، بالإضافة إلى عدم تحديد قيمة الإعفاءات على فواتير التوصيل أو الاستهلاك مما أدى لازدواجية التعامل مع الفئات المستحقة للإعفاء. كما لاحظت اللجنة أن هناك شكاوى من المتعاملين في عجمان بتعطل النظام الالكتروني الخاص بدفع فواتير الكهرباء والماء في مكاتب الهيئة الأمر الذي يجعل المتعاملين يقومون بدفع غرامة تأخير إضافية على قيمة الفاتورة الأصلية.

4. لاحظت اللجنة أنه على الرغم من دخول دولة الإمارات ضمن الدول التي ستستخدم الطاقة المتجددة والمستدامة في المستقبل وقيام مشروعات محلية (مصدر بأبوظبي ، مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية بدبي) في توفير الطاقة على مراحل، إلا أنه يلاحظ بالرجوع للخطة الإستراتيجية للهيئة بأنها لم تتناول ما يتعلق بتطوير عملية توليد الطاقة أو استحداث مصدر طاقة جديد يحافظ على البيئة وقد لجأت الهيئة بحسب تصريح المدير العام في عام (2010) إلى خيارات تتعلق باستيراد الطاقة باعتباره الخيار الأرخص ، وخيار آخر يتعلق بإنتاج الطاقة بالغاز وهو خيار مرتفع التكلفة وخيار ثالث يتعلق بإنتاج الطاقة بالديزل وهو خيار أكثر تكلفة. كما لاحظت اللجنة أن رغم إنشاء مجلس الإمارات للماء والكهرباء منذ عام (2009) إلا أن المجلس لم يقم بالتنسيق مع الجهات المحلية لاستخدام الطاقات البديلة والنظيفة والذي يتعارض مع التخطيط المستقبلي للهيئة.

- **ثانيا: رد الحكومة:**

1. أكد ممثلو الهيئة على أنه تم حصر الطلبات التجارية والصناعية الخاصة بالمواطنين المقدمة للهيئة حتى تاريخ 31/10/2009 والتي بلغت (3616) طلب بإجمالي أحمال حوالي (694) ميجاوات وتم جدولتها على حسب الطاقة المتاحة وسعة الشبكات ، وقد تمت المباشرة في توصيل الطلبات المجدولة ابتداءً من شهر يناير عام (2010) وتم الانتهاء من توصيل الطلبات المجدولة لعامي (2010) و (2011) .كما قامت الهيئة أيضاً بعمل حصر للطلبات المقدمة من 1/11/2009 وحتى 30/6/2011 وجدولت لتوصيلها خلال عامي (2012 – 2013) بإجمالي (1021).
2. كما أشار ممثلو الهيئة إلى قيامهم بمخاطبة البلديات في الإمارات الخاضعة للهيئة لتزويدها بخططها الإستراتيجية للخمس سنوات القادمة ، ولكن لم تتلق الهيئة أي رد حتى الآن مما يؤثر على طلبات التوصيل المستقبلية التي ستتلقاها الهيئة.
3. أكد ممثلو الهيئة على قيامهم بمد شبكات للماء لتغطية كافة الإمارات الخاضعة لها عبر زيادة أطوال الشبكات من (5075) كم إلى (5518) كم بما يتناسب مع الاحتياج المائي في الدولة ، كما تتضمن مشاريع الهيئة إنشاء محطات تحلية مياه بالتناضح العكسي ومشاريع أخرى مرتبطة بها تبلغ كلفتها الفعلية (888) مليون درهم وسيتم إنجاز مشاريع المرحلة الأولى على مراحل (2012 – 2013) وتهدف الهيئة من هذه المشاريع إلى الاستغناء عن استخدام مياه الآبار واستخدامها فقط في الحالات الطارئة فقط بالتنسيق مع الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث.

المحور الرابع : معايير تحديد رسوم توصيل الكهرباء للمواطنين

- **أولا: ملاحظات اللجنة :**

1. لاحظت اللجنة تباين شروط تحديد تسعيرة الماء والكهرباء بين إمارات الدولة في شأن التوصيل وسعر الاستهلاك كالآتي (مرفق رقم 4) :

أ. تبلغ تسعيرة استهلاك الكهرباء في هيئة مياه وكهرباء أبوظبي (3 فلس لكل كيلو وات) وتختلف التسعيرة من المناطق النائية للمناطق الحضرية ، في حين أن تسعيرة الهيئة الاتحادية موحدة وتبلغ (7.5 فلوس) .

ب. ترتفع تسعيرة الماء والكهرباء في الهيئة الاتحادية إلى (2 فلس للجالون مع خصم 50% من التسعيرة). بينما تعفى بعض المناطق في إمارة أبوظبي من رسوم تسعيرة الماء .

2. تباين شروط الإعفاءات للمواطنين بين هيئات الكهرباء المحلية في الدولة بسبب عدم وجود أي نظام أو لائحة تختص بحدود الإعفاء والفئات وتنظيمها مما أدى لتباين هذه الشروط على الرغم من استثناء قرار المجلس الوزاري للخدمات لبعض الفئات ، فعلى الرغم من أن الهيئة تقوم بإعفاء المواطنين من مستحقي المساعدات الاجتماعية من وزارة الشؤون الاجتماعية فقط ، إلا أن اللجنة ترى بصفتها ممثلاً لمواطني الدولة بأن يتم استحداث نظام جديد للإعفاءات يراعى فيه القيمة الشرائية للدرهم ومستويات الدخل وغلاء المعيشة ، بالإضافة للظروف المادية للمتعاملين المعسرين وأصحاب الدخل الضعيف والمتوسط والمعاقين العاملين والمتقاعدين من الذين لا يحصلون على مساعدات اجتماعية. خاصة أن اللجنة تضع في اعتبارها الآتي:

أ. أن عدد المتقاعدين في الدولة يقدر بـ (27) ألف مواطن من بعض الجهات المحلية والاتحادية.

ب. أن عدد المعاقين العاملين يقدر بـ (474) شخص موزعين على مستوى الدولة.

ت. المواطنون من أصحاب المهن البسيطة والحرفية والزراعة والصيد يشكلون ما يقارب (22.7%) من إجمالي القوى العاملة في الدولة وغالبيتهم من ذوي الفئة العمرية فوق (35 عام).

3. لاحظت اللجنة بأنه يوجد تداخل صلاحيات في عملية فصل وتوصيل الكهرباء بين الهيئة وبعض الجهات المحلية في المناطق الخاضعة للهيئة إذا لم يسدد رسوم مستحقه لهذه الجهة ، وهذا الإجراء يعتبر حق أصيل وكامل للهيئة وفق الدستور في مادته رقم (120) الذي يؤكد على انفراد الاتحاد تشريعاً وتنفيذاً بخدمات الكهرباء.

4. لاحظت اللجنة بأن الهيئة تقوم باقتطاع رسوم نسبتها (1.7٪) عند تسديد الفواتير المستحقة عن طريق بطاقات الائتمان على الرغم من تطبيق القرار الصادر من اللجنة العليا لحماية المستهلك بوزارة الاقتصاد في عام 2011 بمنع اقتطاع أي رسوم على بطاقات الائتمان الخاصة بالمستهلكين الأفراد ، بالإضافة إلى التبعات

المالية الإضافية على المتعامل خصوصا في أشهر الصيف إذ يقابل ارتفاع قيمة الفاتورة ارتفاعا في قيمة النسبة المقتطعة باستخدام خدمة التسديد عبر بطاقات الائتمان.

5. لاحظت اللجنة من خلال بعض اللقاءات الشخصية والميدانية لعدد من أعضاء اللجنة مع بعض المواطنين في (رأس الخيمة ، الفجيرة ، أم القيوين) بأن الهيئة قامت بتحميل المواطنين تكلفة توصيل خطوط الكهرباء الجديدة لمساكنهم بداعي أن المنطقة التي يقطنوها جديدة وخارج إطار شبكة الهيئة ، مما يجعلهم يتحملون في المتوسط مبلغ (30) ألف درهم وهي تكلفة مد الخط الرئيسي وهذا ما يجب أن تتكفل به الهيئة والجهات المحلية بشكل كامل. مما يستدعي ضرورة أن تقوم الهيئة بالتنسيق مع الجهات الاتحادية والمحلية المعنية بالإسكان وتوزيع الأراضي لتحديد الأراضي المخصصة لتجهيزها وإعدادها لهذا الغرض.

- **ثانيا: رد الحكومة :**

1. أكد ممثلو الحكومة بأنه لا توجد أي إعفاءات شهرية حاليا من رسوم الاستهلاك بموجب قرار المجلس الوزاري للخدمات رقم (2/190) لسنة (2008) ، حيث تم إلغاء كافة الإعفاءات السابقة لكافة فئات المتعاملين بالهيئة - عدا الإعفاءات المتمتع بها حملة بطاقات الشؤون الاجتماعية ويتم إرسالها شهريا لوزارة الشؤون الاجتماعية للسداد - ويتم السداد عنها بانتظام. وأضاف ممثلو الهيئة بالنسبة لإعفاءات التوصيل فقد كان هناك إعفاء سابق من رسوم التوصيل لأصحاب السمو الحكام وأولياء العهود فيما يخص السكن والديوان والمزرعة والصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (204/6) لسنة (1992) وتم إلغاء تلك الإعفاءات بقرار المجلس الوزاري للخدمات المذكور أعلاه.
2. أشار ممثلو الهيئة إلى أنه تم إصدار قرار رئيس مجلس الإدارة رقم (2010/25) بشأن اللائحة المالية للإيرادات والائتمان تم من خلاله تصنيف حسابات المتعاملين إلى فئات مختلفة حسب طبيعة نشاط كل منها وتحديد فترة ائتمان وسقف ائتمان لكل فئة، وكذلك السياسات والإجراءات المنظمة لها وتتم متابعة التحصيل عن طريق التواصل مع كافة المتعاملين وعن طريق رسائل مطالبات الدفع التذكيرية ولا يتم اللجوء لعملية

قطع الخدمة إلا بعد الانتهاء من كل هذه الوسائل والأساليب في حالة تجاوز كل متعامل لفترة وسقف الائتمان المحددة لهم من قبل الهيئة.

3. أكد ممثلو الهيئة على قيامهم بالاتفاق مع برامج الإسكان المحلية والاتحادية لتزويدها بمواقع الأراضي المخصصة لبناء مساكن للمواطنين ، وعليه فإن تكلفة توصيل خدمة الكهرباء موحدة في جميع مناطق الدولة الخاضعة للهيئة بناءً على قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (13/2009) بتاريخ 14/7/2009، والذي حدد شريحة واحدة لرسوم التوصيل وهي (100 درهم).

النتـائـج

بناءً على ما تناولته اللجنة خلال اجتماعاتها وبالرجوع لملاحظات ونتائج اجتماعها مع ممثلي الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء خلُصت إلى النتائج التالية:

1. عدم وضوح الرؤية المستقبلية لخطة عمل الهيئة على المستوى المحلي في شأن مشروع ربط شبكة الإمارات الوطنية للكهرباء، وعلى المستوى الخارجي في شأن مشروع هيئة الربط الكهربائي مع دول مجلس التعاون الخليجي .
2. عدم وجود نظام أو لائحة في شأن الإعفاءات والذي أدى إلى تباين شروط الإعفاءات بين إمارات الدولة دون ضوابط محددة ، وأدى ذلك عملياً إلى عدم مراعاة الظروف المادية للمعسرين وأصحاب الدخل الضعيف والمتوسط والمعاقين العاملين والمتقاعدين من الذين لا يحصلون على مساعدات اجتماعية .
3. عدم تحقيق المستهدف من برامج التوعية والترشيد في تخفيض الهدر في استهلاك الماء والكهرباء وانتشار مولدات الكهرباء التي تعمل بالديزل والملوث للبيئة .
4. تدني الاهتمام بالجانب البيئي فيما يتعلق بتقليل نسبة الانبعاثات الضارة من محطات توليد الكهرباء ومحطات التحلية والحد من التأثير السلبي الذي تسببه المياه العادمة على البيئة البحرية بعد عمليات التحلية.
5. استمرار الهدر في استهلاك الماء والكهرباء مما يلقي بالأثر السلبي عبر الضغط على الخدمات المتوفرة في الوقت الحالي والمساهمة في ارتفاع الأثر السلبي على مستقبل الكهرباء والماء في الدولة.

6. ضعف خطط الطوارئ الحالية لافتقادها للشمولية والتواصل مع الجهات المعنية الأخرى للتعامل مع الحالات الطارئة التي تصيب قطاع الكهرباء والماء مثل مواسم الصيف والحوادث العرضية.
7. التأثر السلبي لفئة من المواطنين (المتقاعدين ، المعاقين العاملين ، موظفي بعض الجهات المحلية) بقرار المجلس الوزاري للخدمات رقم (2/190) لسنة (2008) بشأن إلغاء كافة الإعفاءات السابقة لكافة فئات المتعاملين بالهيئة.
8. عدم إصدار اللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم (31) لسنة (1999) بشأن إنشاء الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء ، مما ترتب عليه العديد من الإشكالات التي ارتبطت بأعمال الهيئة وموظفيها.
9. عدم وضوح الخطط الإستراتيجية ومستويات الانجاز لمجلس الإمارات للماء والكهرباء الذي تم إنشاءه بقرار مجلس الوزراء رقم (37) لسنة (2009) بشأن إنشاء مجلس الإمارات للماء والكهرباء.
10. عدم نجاح الخطط الإستراتيجية للهيئة في التعامل مع الانقطاع المتكرر للكهرباء والماء في العديد من مناطق الدولة وكذلك توصيل هذه الخدمة إلى المنشآت السكنية والتجارية والصناعية.
11. عدم وضوح الخطط المستقبلية للهيئة في المحافظة على البيئة على الرغم من أن الدولة تُعد رائدة في تشجيع استخدام الطاقة المتجددة والمستدامة .

التوصيــات

في ضوء ما طرح من ملاحظات ونتائج وبناء على ما استمعت إليه اللجنة من ردود الحكومة فإن اللجنة ارتأت أن تتقدم بالتوصيات التالية :

1. ضرورة الإسراع ووضع آلية عمل واضحة في توصيل الكهرباء إلى المشاريع السكنية والتجارية والصناعية الخاصة بالمواطنين والمرافق الخدمية والحكومية وفي اقرب وقت، لما للتأخير من آثار سلبية على المواطنين أدت إلى الملاحقات القضائية من المصارف ومؤسسات التمويل وشركات المقاولات.
2. إعادة النظر في القرار الوزاري رقم (2/190) لسنة (2008) بشأن إلغاء كافة الإعفاءات السابقة لكافة فئات المتعاملين بالهيئة ، والتأكيد على أهمية إقرار الإعفاءات للفئات المستحقة مثل (المتقاعدين ، المعاقين ، المعسرين مالياً وفق أحكام المحاكم).
3. التزام الهيئة بالمعايير الدولية المعتمدة في إنتاج الطاقة والماء من خلال الاعتماد على دراسات علمية وبرامج تدريبية تأهيلية تجنبا لزيادة الانبعاثات ومخرجات محطات التحلية ومحطات توليد الكهرباء.
4. قيام الهيئة بعمل دراسات تحليلية لقياس نتائج الاستبيانات التي تجريها على رضا المتعاملين وعلى الخدمات المقدمة منها.
5. اعتماد الهيئة على النهج العلمي المخطط سيّما في الاستعانة بالجهات والمؤسسات الإعلامية والاستشارية في التخطيط والإعداد لبرامج التوعية والإرشاد مع أهمية اعتماد هذه البرامج على لغات متعددة تتوافق مع مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة.
6. الإسراع في إصدار اللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم (31) لسنة (1999) بشأن إنشاء الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء ، لما سيؤدي ذلك من تحديد نظم وإجراءات خاصة بتوصيل الخدمة وجودتها.
7. إعادة النظر في خطط الطوارئ المحددة من قِبل الهيئة لمواجهة حالات الانقطاع المتكرر للكهرباء والماء وذلك من خلال الاعتماد على دراسات تقدير الموقف والخطط العلمية لمواجهة الحالات الطارئة بالإضافة إلى التنسيق مع الجهات المعنية في هذا الصدد.

8. التزام الهيئة بالنظم المحاسبية المعتمدة في قانون إنشائها وبما يضمن عدم ارتكاب مخالفات مالية وإدارية وضمان انتظام توزيع الموارد المالية في مبادرات وبرامج الهيئة.
9. التعاون مع مجلس الإمارات للماء والكهرباء من خلال إنشاء برنامج عمل محدد يهدف إلى عدم تضارب سياسات وقرارات الهيئة مع أهداف إنشاء هذا المجلس وتكامل الخطط الإستراتيجية للمجلس والهيئة بما يضمن وضوح الرؤية المستقبلية في مستقبل هذه الخدمة.
10. إسراع الهيئة في إنشاء اللائحة الخاصة بشؤون العاملين للتغلب على الإشكالات الخاصة بترقيات وصرف البدلات المالية والشكاوى الإدارية الأخرى للمواطنين.
11. منح المكاتب الفرعية في المناطق النائية صلاحيات أوسع في إطار تقديم خدمات متميزة لجميع فئات المتعاملين وخاصة المواطنين القاطنين في تلك المناطق بأسهل وأسرع الطرق.

هذا واللجنة إذ ترفع تقريرها فإنها تأمل موافقة المجلس عليه

مقرر اللجنة
رشاد محمد بوخش

المـرفـقـات

مرفق رقم (1) جدول

- ممثلي الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء

م	الاسم	ملاحظات
.1	سعادة/ محمد محمد صالح – مدير عام الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء	
.2	المهندس/عبدالرحيم يوسف أحمد- المدير التنفيذي لدائرة التوليد والإنتاج	
.3	المهندس/ محمد إبراهيم سويد- المدير التنفيذي لدائرة المياه	
.4	السيدة/ نجلاء موسى رمضان – المدير التنفيذي لدائرة خدمة المتعاملين بالوكالة	
.5	السيد/عدنان نصيب سالم – المدير التنفيذي لدائرة الخدمات المشتركة	
.6	المهندس/ جاسم عمران جاسم – المستشار الفني	
.7	السيد / صابر أحمد البرغوثي – المستشار المالي	
.8	السيد/عثمان جمعه حميد – مدير الإدارة المالية	
.9	السيد / محمد عبدالرحمن بابكر- مدير إدارة التخطيط الاستراتيجي والتميز المؤسسي	

مرفق رقم (2) جدول

- القوى العاملة في الدولة: التوزيع النسبي للسكان (10 سنوات فأكثر) حسب الحالة التعليمية

الحالة التعليمية	الموطنون	غير المواطنون	الإجمالي
الأميين	%7.1	%4.7	%5.3
يقرأ ويكتب	%10.4	%14.1	%13.3
ابتدائي	%16.5	%12.2	%13.1

إعدادي	%19.3	%13.6	%14.9

*المرجع: مسح القوى العاملة 2009، المركز الوطني للإحصاء.

- القوى العاملة في الدولة: التوزيع النسبي للمشتغلين (15 سنة فأكثر) حسب فئة الجنسية والحالة العملية والمهنة

المهنة	المواطنون	غير المواطنون	الإجمالي
مهـــن الخدمات والبيع	%19.8	%21.7	%21.4
العمال المهرة في الزراعة وصيد الأسماك والثروة الحيوانية	%0.3	%2.1	%1.9
الحرفيون في البناء والمهن الاستخراجية والحرفيون الآخرون	%0.8	%10.1	%9.1
مشغلو الآلات والمعدات ومجمعوها	%1.2	%10.1	%9.1
المهن البسيطة	51.9	%13.3	%12.1

*المرجع: مسح القوى العاملة 2009، المركز الوطني للإحصاء.

مرفق رقم (3) جدول

- جدول مقارن بتسعيرة استهلاك الكهرباء والماء

	الهيئة الاتحادية	هيئة أبوظبي	هيئة دبي	هيئة الشارقة
تسعيرة الكهرباء	7.7 فلس	3 فلس	7.7 فلس	7.7 فلس
تسعيرة الماء	2 فلس	معفون	0.04 فلس	1.50 فلس

أبوظبي - هاتف: TEL: +971 2 6812000 فاكس: FAX: +971 2 6812846 ص.ب: ABU DHABI - P.O.BOX: 836
دبـــي - هاتف: TEL: +971 4 3244400 فاكس: FAX: +971 4 3242332 ص.ب: D U B A I - P.O.BOX: 47
الموقع الإلكتروني: المجلس-الوطني-الإتحادي.إمارات www.almajles.gov.ae
البريد الإلكتروني: e-mail: info@almajles.gov.ae

ملحق رقم (4)

ملخص

أهم القرارات التي اتخذها المجلس بجلسته الثانية

المعقودة بتاريخ 2012/11/20

- وافق المجلس على مناقشة جدول أعمال هذه الجلسة الذي تضمن البنود التالية :

البند الأول : الاعتذارات .

البند الثاني : التصديق على مضبطة الجلسة الافتتاحية - الأولى المعقودة بتاريخ 2012/11/6م .

البند الثالث : موافقة مجلس الوزراء على مناقشة موضوعات عامة :

1- موافقة مجلس الوزراء على مناقشة موضوع "سياسة مجلس الوزراء لتعزيز مكانة اللغة العربية"

(أحيل بقرار من معالي الرئيس إلى لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة)

2-موافقة مجلس الوزراء على مناقشة موضوع " سياسة هيئة وسوق الإمارات للأوراق المالية والسلع"

(للإحالة إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية)

البند الرابع : مشروعات القوانين الواردة من الحكومة :

- مشروع الميزانية العامة للاتحاد للسنة المالية 2013م .

(أحيل بقرار من معالي الرئيس إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية بصفة الإستعجال)

البند الخامس : الأسئلة :

1- سؤال موجه إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان – وزير التعليم العالي والبحث العلمي – الرئيس الأعلى لجامعة الإمارات العربية المتحدة من سعادة العضو / سالم محمد بالركاض العامري حول " إلزام جامعة الإمارات الطلبة الراغبين في دراسة اللغة العربية والدراسات الإسلامية باجتياز امتحان اللغة الانجليزية " .

2- سؤال موجه إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان – وزير التعليم العالي والبحث العلمي من سعادة العضو / حمد أحمد الرحومي حول " الاختلاط بين الطلبة والطالبات في كليات التقنية العليا"

3- سؤال موجه إلى معالي / حميد محمد القطامي – وزير التربية والتعليم – رئيس مجلس إدارة مؤسسة الإمارات العامة للنقل والخدمات من سعادة العضو / مصبح سعيد الكتبي حول "خطة مؤسسة الإمارات للمواصلات والخدمات في توطين وظيفة سائق باص " .

4- سؤال موجه إلى معالي / حميد محمد القطامي – وزير التربية والتعليم من سعادة العضو / أحمد محمد رحمة الشامسي حول " دور الوزارة في تعزيز الهوية الوطنية في المدارس الخاصة".

5- سؤال موجه إلى معالي / د. أنور محمد قرقاش – وزير الدولة للشؤون الخارجية من سعادة العضو / د.عبداللطيف الشاهين حول " قرار البرلمان الأوروبي حول حقوق الإنسان في دولة الإمارات " .

6- سؤال موجه إلى معالي / صقر غباش سعيد غباش- وزير العمل من سعادة العضو / مروان أحمد بن غليطة حول " الإجراءات التي قامت بها الوزارة في شأن استيفاء مبالغ الضمان المصرفي للمنشآت الفردية المدعومة من المؤسسات والصناديق المخصصة لدعم مشاريع الشباب والتوطين ".

7- سؤال موجه إلى معالي / صقر غباش سعيد غباش- وزير العمل من سعادة العضو / علي عيسى النعيمي حول " دعم و تشجيع عمل المواطنين وإتاحة الفرص لهم ".

البند السادس : الموضوعات العامة :

- مناقشة موضوع " سياسة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء " .

(مرفق تقرير لجنة الشؤون الاسلامية والأوقاف والمرافق العامة)

البند السابع : ما يستجد من أعمال .

- **خلاصة التقرير:**

- تضمنت الجلسة **سبعة أسئلة** حيث بدأ المجلس بمناقشة **السؤال الأول** والذي كان حول "إلزام جامعة الإمارات الطلبة الراغبين في دراسة اللغة العربية والدراسات الإسلامية باجتياز امتحان اللغة الإنجليزية " **والذي أوضح** معالي/ وزير التعليم العالي والبحث العلمي –الرئيس الأعلى لجامعة الإمارات العربية المتحدة في معرض إجابته عنه بأن الدرجة المطلوبة لاجتياز الطالب اختبار اللغة الإنجليزية في الجامعة تمثل الحد الأدنى للاستخدام الجيد للغة سواء في المجال الأكاديمي أو التواصل الاجتماعي.

- في حين **طالب سعادة العضو** في تعقيبه بإعادة النظر في اشتراط جامعة الإمارات حصول الطلاب الدارسين تخصص الدراسات الإسلامية واللغة العربية على (500) في التوفل أو المستوى (5) في الأيلتس لاجتياز اختبار اللغة الإنجليزية في الجامعة .

- **أما ما يتعلق بالسؤال الثاني** والذي كان حول "تجربة الاختلاط بين الطلبة والطالبات في كليات التقنية العليا" ، **والذي أكد** معالي/ وزير التعليم العالي والبحث العلمي في معرض إجابته عنه على عدم وجود خطط مستقبلية للتوسع في طرح تخصصات مختلطة بين الطلاب والطالبات في كليات التقنية العليا.

- في حين **أكد سعادة العضو** في تعقيبه على ضرورة توفير التخصصات غير المتاحة في كليات التقنية للطالبات لتجنب الاختلاط مع الطلاب.

- وبعدها انتقل المجلس لمناقشة **السؤال الخامس** والذي كان حول"قرار البرلمان الأوروبي حول حقوق الإنسان في دولة الإمارات" **والذي أكد** معالي/ وزير الدولة للشؤون الخارجية في معرض إجابته عنه على أن الهدف من إصدار البرلمان الأوروبي قراراً حول حقوق الإنسان في الدولة هو إرسال رسالة سياسية في شأن محاسبة الدولة مجموعة من المتهمين في قضايا تتعلق بأمن الدولة وسيادتها"

- في حين **طالب سعادة العضو** في تعقيبه بإصدار الحكومة البيانات المتعلقة بالقضايا الحيوية التي تمس أمن الدولة ومواطنيها أمام المجلس الوطني الاتحادي كونه ممثل للشعب.

- ثم ناقش بعد ذلك **السؤال الثالث** والذي كان حول"خطة مؤسسة الإمارات للمواصلات والخدمات في توطين وظيفة سائق باص " **والذي أكد** معالي/ وزير التربية والتعليم– رئيس مجلس إدارة مؤسسة الإمارات العامة للنقل والخدمات في معرض إجابته عنه على عدم إقبال المواطنين على

الالتحاق بالمؤسسة للعمل في وظيفة سائق باص حيث تقدم خلال عام (2011م) (9) أشخاص لهذه الوظيفة فقط.

- في حين **نوه سعادة العضو** في تعقيبه على عدم استقطاب وظيفة سائق باص المواطنين للعمل فيها لتدني رواتبها التي لا تتلاءم مع الوضع المعيشي الحالي .

- وبعدها انتقل لمناقشة **السؤال الرابع** والذي كان حول"دور الوزارة في تعزيز الهوية الوطنية في المدارس الخاصة"والذي أكد معالي/ وزير التربية والتعليم في معرض إجابته عنه على أن المدارس الخاصة لم تحظ بالاهتمام الذي حظيت به المدارس الحكومية في شأن تعزيز الهوية الوطنية في المدارس الخاصة.

- في حين **أكد سعادة العضو** في تعقيبه على أهمية تعزيز الهوية الوطنية في المدارس الخاصة.

- **وبخصوص السؤال السادس والذي كان حول "** الإجراءات التي قامت بها الوزارة في شأن استيفاء مبالغ الضمان المصرفي للمنشآت الفردية المدعومة من المؤسسات والصناديق المخصصة لدعم مشاريع الشباب والتوطين "**والسؤال السابع الذي كان حول "** دعم و تشجيع عمل المواطنين وإتاحة الفرص لهم " **الموجهين إلى وزير العمل فقد تم تأجيل مناقشتهما لجلسة قادمة** لورود كتاب رقم (أ / 1/ 1231/15) بتاريخ 2012/11/11م باعتذار معالي الوزير عن عدم حضور الجلسة .

- **واختتم المجلس مناقشاته بمناقشة موضوع " سياسة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء " وقد طرح فيه أصحاب السعادة الأعضاء العديد من الاستفسارات والملاحظات أهمها :** الاستفسار عن أسباب قيام الهيئة بالتخلي عن اختصاصها الأصيل الوارد بالدستور في شأن إنتاج الكهرباء واعتمادها على شراء الطاقة الكهربائية .

وفي معرض رد الحكومة على هذه الاستفسارات والملاحظات أكدت على أن الهيئة لم تتخل عن إنتاج الطاقة وهي تبحث عن أرخص الخيارات لتوفيرها ،وهيئة الكهرباء والماء في أبوظبي تزودها بالطاقة التي ترتفع بشكل تدريجي سنوياً .

- وقائع الجلسة :

- عقد المجلس الوطني الاتحادي جلسته الثانية في دور انعقاده العادي الثاني من الفصل التشريعي الخامس عشر يوم الثلاثاء الساعة التاسعة وثماني دقائق صباحاً بتاريخ 5 محرم سنة 1434هـ الموافق 20 نوفمبر2012م ، برئاسة معالي/ محمد أحمد المر- رئيس المجلس الوطني الاتحادي وبحضور معالي الشيخ/ نهيان بن مبارك آل نهيان- وزير التعليم العالي والبحث العلمي ، ومعالي / محمد بن ظاعن الهاملي – وزيرالطاقة - رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء ، ومعالي / حميد محمد عبيد القطامي – وزير التربية والتعليم ، ومعالي / د.أنور محمد قرقاش – وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي .

- وقد بدأ المجلس مناقشة جدول أعمال هذه الجلسة بمناقشة السؤال الأول الذي كان حول "إلزام جامعة الإمارات الطلبة الراغبين في دراسة اللغة العربية والدراسات الإسلامية باجتياز امتحان اللغة الإنجليزية " المقدم من سعادة العضو/سالم محمد العامري إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان – وزير التعليم العالي والبحث العلمي – الرئيس الأعلى لجامعة الإمارات العربية المتحدة، والذي أوضح في معرض إجابته عنه الآتي:

- يتم تأهيل الطالب في جامعة الإمارات ليكون قادراً على استخدام اللغتين العربية والإنجليزية بطلاقة قراءة وكتابة ومحادثة مهما كان تخصصه، وذلك من أجل الاطلاع على الثقافات والعلوم الأخرى.

- الدرجة المطلوبة لاجتياز الطالب امتحان اللغة الإنجليزية في الجامعة تمثل الحد الأدنى للاستخدام الجيد للغة سواء في المجال الأكاديمي أو التواصل الاجتماعي .

- يتم تأهيل الطالب في الجامعة ليكون قادراً على استكمال دراساته العليا والالتحاق بسوق العمل والذي يتطلب إجادة اللغة الإنجليزية .

- في حين كانت أهم الملاحظات والأفكار والآراء التي أكد عليها سعادة العضو في تعقيبه على رد معالي الوزير هي:

- الإشارة إلى وجود صعوبات تواجه الطلاب الدارسين تخصص الدراسات الإسلامية واللغة العربية في اجتياز امتحان اللغة الإنجليزية بالجامعة.

- المطالبة بإعادة النظر في اشتراط جامعة الإمارات حصول الطلاب الدارسين في تخصص الدراسات الإسلامية واللغة العربية على (500) درجة في التوفل أو المستوى (5) في الأيلتس لاجتياز امتحان اللغة الإنجليزية في الجامعة .

- وقد اكتفى سعادة العضو/ سالم محمد العامري بالرد المقدم من معالي الوزير بعد التعقيب عليه مرتين.

- ثم انتقل المجلس بعدها إلى مناقشة السؤال الثاني الذي كان حول"تجربة الاختلاط بين الطلبة والطالبات في كليات التقنية العليا" المقدم من سعادة العضو/حمد أحمد الرحومي إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان – وزير التعليم العالي ، والذي أوضح في معرض إجابته عنه الآتي:

- هناك رغبة من بعض الطالبات للالتحاق بتخصصات متاحة للطلاب فقط في كليات التقنية العليا ولا يتجاوز عددهن (150) طالبة من بين (20) ألف طالب وطالبة يدرسون في كليات التقنية العليا بالدولة.

- التأكيد على أن هذا الاختلاط بين الطلبة والطالبات لم يكن إلزامياً،وإنما كان استجابة لمطالبهن وذلك بعد أخذ موافقة كتابية من أولياء أمورهن دون تدخل من قبل المسؤولين في الكليات.

-هناك ضوابط تكفل عدم اختلاط الطلاب والطالبات خلال ساعات الدراسة أو الاستراحة ،بالإضافة إلى تخصيص مدخل خاص بهن .

-لا توجد لدينا خطط مستقبلية للتوسع في طرح تخصصات بها اختلاط بين الطلاب والطالبات في كليات التقنية العليا.

-التأكيد على توفير تلك التخصصات غير المتاحة في كليات التقنية العليا للطالبات في حال إقبال عدد كبير من الطالبات على الالتحاق بهذه التخصصات.

في حين كانت أهم الملاحظات والأفكار والآراء التي أكد عليها سعادة العضو في تعقيبه على رد معالي الوزير هي:

- الإشارة إلى وجود اختلاط بين الطلبة والطالبات في مرافق كليات التقنية العليا .

-المطالبة بتوفير التخصصات غير المتاحة في كليات التقنية للطالبات لتجنب الاختلاط مع الطلاب .

- وقد اكتفى سعادة العضو/ حمد أحمد الرحومي بالرد المقدم من معالي الوزير بعد التعقيب عليه مرتين .

- وناقش بعدها السؤال الخامس الذي كان حول"قرار البرلمان الأوروبي حول حقوق الإنسان في دولة الإمارات" المقدم من سعادة العضو/د.عبدالرحيم الشاهين إلى معالي/د.أنور محمد قرقاش – وزير الدولة للشؤون الخارجية، والذي أوضح في معرض إجابته عنه الآتي:

- التأكيد على أن القرار لم يوضح الجهود والضمانات التي تبذلها الدولة لحماية وصون حقوق الإنسان فيها.

- تمت صياغة موقف رسمي للدولة موجه إلى البرلمان الأوروبي يتضمن إجابات وأدلة لجميع الموضوعات التي تطرق لها القرار.

- الهدف من إصدار البرلمان الأوروبي قراراً حول حقوق الإنسان في الدولة هو إرسال رسالة سياسية بشأن محاسبة الدولة مجموعة من المتهمين بقضايا تتعلق بأمن الدولة وسيادتها.

- قامت الوزارة بتكليف سفير الدولة في بروكسل بالتواصل مع البرلمان الأوروبي لفتح حوار حول حقوق الإنسان في الدولة ،وتم التوصل إلى توصية مضمونها أن يتم التعامل مع قرار البرلمان الأوروبي على أنه لا يعبر بالضرورة عن موقف الاتحاد الأوروبي .

- هناك تقارير دولية تقدمها الدولة في مجال حقوق الإنسان تعكس جهودها المستمرة في تعزيز وحماية هذه الحقوق .

- شكلت الدولة العديد من اللجان المعنية بحقوق الإنسان ومن تلك اللجان اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر.

في حين كانت أهم الملاحظات والأفكار والآراء التي أكد عليها سعادة العضو في تعقيبه على رد معالي الوزير هي:

- الإشارة إلى ضرورة اطلاع المجلس الوطني الاتحادي على التقارير التي تعدها الدولة في شأن حقوق الإنسان .

- المطالبة بتشكيل لجان مشتركة بين المجلس الوطني الاتحادي ووزارة الخارجية لتوحيد المواقف في المحافل البرلمانية والدولية .

- المطالبة بإصدار الحكومة بيانات في القضايا الحيوية التي تمس أمن الدولة ومواطنيها أمام المجلس الوطني الاتحادي كونه ممثل للشعب.

- الاقتراح بتشكيل لجنة دائمة في المجلس الوطني الاتحادي تعنى بحقوق الإنسان .

- وقد اكتفى سعادة العضو/ د.عبدالرحيم الشاهين بالرد المقدم من معالي الوزير بعد التعقيب عليه مرتين.

- وعاد المجلس بعدها إلى مناقشة السؤال الثالث الذي كان حول"خطة مؤسسة الإمارات للمواصلات والخدمات في توطين وظيفة سائق باص " المقدم من سعادة العضو/مصبح بالعجيد

الكتبي إلى معالي/حميد محمد القطامي- وزير التربية والتعليم – رئيس مجلس إدارة مؤسسة الإمارات العامة للنقل والخدمات، والذي أكد معاليه في معرض إجابته عنه على :

- المؤسسة حرصت خلال الفترة السابقة على استقطاب المواطنين للعمل كسائقي حافلات ،ويبلغ عددهم (66) سائق حافلة و(143) سائقا للمواصلات الحكومية.

- عدم إقبال المواطنين على الالتحاق بالمؤسسة للعمل في وظيفة سائق باص حيث تقدم خلال عام2011م (9) أشخاص فقط .

- المؤسسة تمنح المواطنين العاملين في وظيفة سائق باص جميع الامتيازات التي تمنح للموظفين المواطنين العاملين في الحكومة الاتحادية.

- في حين كانت أهم الملاحظات والأفكار والآراء التي أكد عليها سعادة العضو في تعقيبه على رد معالي الوزير هي:

- التنويه إلى عدم استقطاب وظيفة سائق الباص المواطنين لتدني رواتبها وعدم ملاءمتها لظروف الغلاء المعيشي في الوقت الحالي .

- الإشارة إلى وجود (7000) وظيفة سائق في مؤسسة الإمارات للمواصلات والخدمات يشغلها فقط (200) سائق مواطن.

- الاستفسار عن وجود خطة مستقبلية لاستقطاب المواطنين للعمل في وظيفة سائق باص.

- وقد اكتفى سعادة العضو/ مصبح بالعجيد الكتبي بالرد المقدم من معالي الوزير بعد التعقيب عليه مرتين.

- واختتم المجلس مناقشات بند الأسئلة بمناقشة السؤال الرابع الذي كان حول"دور الوزارة في تعزيز الهوية الوطنية في المدارس الخاصة" المقدم من سعادة العضو/أحمد محمد الشامسي إلى معالي/حميد محمد القطامي- وزير التربية والتعليم ، والذي أوضح في معرض إجابته عنه الآتي:

- التأكيد على أن المدارس الخاصة لم تحظ بالاهتمام الذي حظيت به المدارس الحكومية في شأن تعزيز الهوية الوطنية.

- أجرت الوزارة خلال الفترة الماضية مراجعة شاملة للقوانين واللوائح والأنظمة التعليمية داخل الدولة،ومن بينها القوانين المتعلقة بالمدارس الخاصة،والوزارة بصدد الانتهاء من قانون جديد لتنظيم عمل المدارس الخاصة حالياً.

- هناك قرار وزاري ملزم لكافة المدارس الحكومية والخاصة بشأن تحية العلم وأداء السلام الوطني بشكل يومي في الطابور الصباحي .

- التأكيد على تطبيق مناهج التربية الوطنية والدراسات الاجتماعية في المدارس الخاصة التي تطبق مناهج وزارة التربية والتعليم والتي تتضمن الكثير من مفاهيم الهوية الوطنية.

- سيتم تدريس منهج مفصل عن دولة الإمارات العربية المتحدة باللغة الإنجليزية في المدارس الخاصة منذ بداية العام الدراسي المقبل.

- هناك قرار وزاري يلزم المعلمين في المدارس الحكومية والخاصة بالاحتشام واحترام عادات وتقاليد الدولة.

في حين كانت أهم الملاحظات والأفكار والآراء التي أكد عليها سعادة العضو في تعقيبه على رد معالي الوزير هي:

- التوضيح عن وجود (13) منهاجا يدرس في المدارس الخاصة بإمارة واحدة فقط.

- الإشارة إلى وجود (473) مدرسة خاصة تدرس مناهج أجنبية يوجد فيها أكثر من (250) ألف طالب مواطن.

- مطالبة الوزارة بتعزيز الهوية الوطنية في المدارس الخاصة.

- التنويه إلى وجود بعض المعلمين في المدارس الخاصة غير ملتزمين بالاحتشام وعادات وتقاليد الدولة.

- وقد اكتفى سعادة العضو/ أحمد محمد الشامسي بالرد المقدم من معالي الوزير بعد التعقيب عليه مرتين.

- وقد انتهت مناقشات بنود جدول أعمال هذه الجلسة بمناقشة بند الموضوعات العامة الخاص بموضوع " سياسة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء" وقد كانت أهم الاستفسارات والأفكار والملاحظات التي طرحت من قبل السادة الأعضاء فيه هي :

- الاستفهام عن خطة الهيئة في معرفة الحاجة الفعلية للخدمات التي تقدمها من أجل حل الإشكاليات التي تواجهها في الوقت الحالي .

- الاستفسار عن أسباب قيام الهيئة بالتخلي عن اختصاصها الأصيل الوارد بالدستور في شأن إنتاج الكهرباء واعتمادها على شراء الطاقة الكهربائية .

- المطالبة بتحمل الهيئة المسؤولية كاملة في توفير الكهرباء لكافة المواطنين .

- التساؤل عن توعية المجتمع بأهمية تقليل الهدر في استخدام المياه وتوفير الطاقة المفقودة في الاستخدامات اليومية للحفاظ على البيئة وديمومة هذه الخدمات .

- الاستفهام عن نسبة الإنجاز في مشروع شبكة الإمارات الوطنية للكهرباء ، طبيعة المشكلات التي ستعمل الشبكة على حلها ، المدى الزمني المحدد للانتهاء منها .

- الاستفسار عن الإجراءات التي قامت بها الهيئة لمعالجة مشكلة مخالفة المياه للمواصفات الصحية.

- الاستفسار عن المدة الزمنية التي وضعتها الهيئة لرفع نسبة المواطنين في الوظائف التنفيذية والوظائف ذات التخصصات الفنية ، والخطط التي وضعتها في شأن هذا الموضوع .

- الاستفسار عن أسباب قيام الهيئة بتعيين المهندسين على الدرجة (9) وهم بالأصل على الدرجة (11).

- التساؤل عن أسباب عدم قيام الهيئة بتزويد اللجنة بالبيانات اللازمة لتقريرها .

- الاستفسار عن نتائج عمل الفترة الأولى من عمل مجلس الإمارات للماء والكهرباء 2009م – 2011م، و الدراسات التي قام بها المجلس في شأن مشروع الربط المائي في الدولة .

- المطالبة بتسهيل الهيئة إجراءات خدمة العملاء لاختصار الوقت .

- المطالبة بدعم أسعار الكهرباء والماء التي تشرف عليها الهيئة أسوة بالإمارات الأخرى .

- الاقتراح بإيجاد نظام يعمل على تقدير فواتير استهلاك الكهرباء والماء بدقة حتى لا يتم تحميل المتعامل قيمة الفاتورة العشوائية.

- الاستفسار عن أسباب عدم توصيل الطاقة الكهربائية للمناطق الصناعية الجديدة في إمارة أم القيوين حتى الآن.

- الإشارة إلى أن المياه التي توفرها الهيئة للمواطنين في الإمارات الشمالية هي مياه غير صالحة للشرب،وقد أثبتت الدراسات التي قامت بها بعض الجهات الرقابية صحة هذا الأمر.

- التأكيد على ضرورة إيجاد حلول لخطوط الضغط العالي التي تمر ببعض منازل المواطنين في الإمارات الشمالية نظراً لخطورتها على الصحة العامة.

- الاستفسار عن عدم قيام الهيئة بتزويد بعض الطرق الرئيسية في بعض الإمارات الشمالية بالكهرباء مما يعرض حياة قائدي المركبات للخطر لعدم وجود إنارة.

- التساؤل عن الإجراءات التي قامت بها الهيئة لحل مشكلة تظلمات الموظفين العاملين لديها،حيث تقدم ما يقارب من (379) موظفاً بتظلمات إلى لجنة التظلمات في الهيئة ولم يتم التجاوب مع هذه الطلبات بشكل إيجابي.

- الاقتراح بأن تقوم الهيئة بوضع خطة مستقبلية لتزويد المواطنين بالغاز في الإمارات التابعة لها أسوة بالمواطنين الذين يتبعون هيئات الكهرباء المحلية.

- التأكيد على أن تكون هناك إعفاءات من رسوم استهلاك الكهرباء والماء لبعض الفئات كالمعاقين وأصحاب الدخل المحدود من المواطنين.

- الاستفهام عن أسباب قيام معالي الوزير بإعادة التظلمات المرفوعة على التقييمات السنوية إلى مدير عام الهيئة والذي يمثل رئيس لجنة التقييم في ذات الوقت.

- الاستفسار عن خطة الهيئة المستقبلية في توفير الطاقة النظيفة والمتجددة.

- التساؤل عن الإجراءات القانونية التي قامت بها الهيئة اتجاه الجهات المحلية أو الخاصة التي تقوم بتهديد المتعاملين بقطع الكهرباء والماء كوسيلة لدفع فواتير الخدمات الخاصة بهذه الجهات.

- الاستفهام عن الأساليب المتبعة في تقييم الموظفين بمن فيهم القيادة العليا للهيئة.

- الاستفسار عن الاستراتيجية التي تتبعها في استقطاب المواطنين وتأهيلهم للعمل لديها بعد مرور (13) سنة على إنشائها.

- التساؤل عن السياسة المتبعة من قبل الهيئة في التعامل مع تظلمات التقاييم ودور مجلس الإدارة في هذا الجانب.

- الاستفهام عن وجود نظام أو لائحة في الهيئة تنظم عملية دراسة مقترحات التعديل على الأنظمة المالية والبشرية.

- الاستفسار عن عدم ارتقاء الخدمات التي تقدمها الهيئة في الإمارات التابعة لها إلى مستوى الخدمات المقدمة في هيئات الكهرباء المحلية.

- التساؤل عن عدم استجابة الهيئة لطلب لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة في تزويدها بمحاضر اجتماعات مجلس إدارة الهيئة، وذلك لأهميتها في دراسة اللجنة لموضوع سياسة هيئة الكهرباء والماء.

- الاستفهام عن ضعف الخدمات المقدمة من الهيئة لمنطقة مصفوت ، وخصوصاً خدمات توصيل المياه.

- المطالبة باستقالة المدير العام للهيئة الاتحادية للكهرباء والماء من منصبه نظراً لوجود قرابة (376) من موظفي الهيئة ممن تقدموا بشكاوى تظلمات إلى لجنة الشكاوى والطعون لدى المجلس الوطني الاتحادي سببها المدير العام.

- الاستفهام عن الدراسات التي قامت بها الهيئة لاستكمال تجهيز البنية التحتية للكهرباء والماء بعد توقفها بسبب الأزمة المالية العالمية والمدة الزمنية لتنفيذ ذلك.

- وقد جاء رد معالي/ محمد بن ظاعن الهاملي – وزيرالطاقة – رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء على هذه الاستفسارات والأفكار والملاحظات كالآتي:

- تسعى الهيئة للوصول إلى حلول أقل تكلفة ، في إنتاج الكهرباء أو استيرادها حيث تم تخفيض هذه التكلفة إلى (500) مليون درهم سنوياً حتى تستفيد جهات أخرى من هذه المبالغ .

- يوجد خطة لدى الهيئة لاستيراد (2500) ميغاواط من هيئة كهرباء ومياه أبوظبي عن طريق معلومات وبيانات توفرها من خلال عدد الطلبات ، كذلك يتم حالياً توصيل الكهرباء إلى كافة مساكن المواطنين والاستثمارات التجارية والصناعية .

- هناك مشكلة في توصيل الكهرباء لبعض المواطنين بسبب الشبكة ومسارات الخطوط أو بسبب الشركات المنفذة للحصول على الخطوط الكهربائية

- قيام هيئة أبوظبي للكهرباء والماء بوضع عدة مبادرات واستثمارات في بناء المحطات وبناء الخطوط وغيرها من المبادرات .

- هناك اتفاقيات مع هيئات أخرى وخطط مستقبلية لتوعية الفرد باستهلاك الكهرباء ومدى أهميتها .

- الإشارة إلى أن دولة الإمارات من الدول المتقدمة في استهلاك الكهرباء والماء ، حيث تطمح الهيئة إلى التخفيض التدريجي في استهلاك الفرد لها .

- لدى الهيئة ربط كهربائي بين شبكات الكهرباء في الدولة ، فلو حصل انقطاع تلقائي تدخل الشبكة في تعويض الفاقد .

- يوجد لدى الهيئة نظام متطور في العمل والدليل حصول الهيئة على جائزة الإمارات للأداء الحكومي المتميز لعام 2012م .

- خضوع نظام عمل الهيئة لمراجع خارجي ولديوان المحاسبة وهي تعمل ضمن منظومة اتحادية تتقيد بأنظمة وخطط واستراتيجيات .

- إن هيئة كهرباء ومياه أبوظبي وعدت الهيئة بأنه ستتم دراسة موضوع المخالفات الصحية للمياه من أجل معالجته .

- تسعى الهيئة لرفع نسبة التوطين في الوظائف الفنية من خلال تعديل الكادر الوظيفي لجعلها بيئة جاذبة .

- تقوم الهيئة بتعيين المهندس على الدرجة (9) وبعد ثلاثة شهور يعين على الدرجة (11) كما هو معمول به في نظام الدرجات الوظيفية لديها .

- مجلس الإمارات للكهرباء والماء لم يفعل وكان دوره استشارياً في الفترة الماضية .

- لا يوجد عجز لدى الهيئة فطاقة (2500) ميغاواط تكفي الطلبات الحالية والمستقبلية لسكن المواطنين والاستثمارات الصناعية والتجارية .

- هناك تباين في تسعيرة الكهرباء والماء بين إمارات الدولة فالتسعيرة في أبوظبي تبلغ للمواطن (5) فلس أما في الإمارات التابعة للهيئة فتبلغ (7) فلس إلى (7.5) فلس .

- هناك سياسة تتبعها الهيئة في نقل الموظفين من إمارة إلى أخرى لتطوير مهارات الشخص وإعطائه فرصة أفضل ، وهي إجراءات داخلية وضمن أنظمة الهيئة .

- هنالك خطط مستقبلية بتحويل الخطوط الهوائية إلى كيبلات مع نهاية عام 2013م .

- قطع خدمة الكهرباء عن المستهلك لا تتم مرة واحدة بل يتم تنفيذها على مراحل يتخللها أكثر من إنذار إلى أن يتم قطع الخدمة بشكل نهائي بعد ذلك إذا لم يتم الدفع.

- تزويد المناطق الصناعية في أم القيوين بالطاقة الكهربائية سيتم قريباً لأن الهيئة قامت بإنشاء محطة جديدة تغذي هذه المناطق بالكهرباء.

- إمارة عجمان تعاني من مشكلة ملوحة المياه وسيتم إيجاد حلول لهذه المشكلة في القريب العاجل.

- خطوط الضغط العالي لا تقوم الهيئة بإنشائها إلا بموافقة البلديات وهي تكلف مبالغ كبيرة تقدر بالملايين.

- تزويد الطرق بالطاقة الكهربائية من أجل إنارتها يجب أن تتحمل تكاليف سداده الجهات المحلية المعنية في كل إمارة، ويكون بالاتفاق مع الهيئة.

- الموظف لا يتم فصله تعسفياً،فهذا الأمر يخضع لضوابط وشروط يتم تطبيقها وفق لائحة قانون الموارد البشرية الاتحادي الاتحادي.

- رسوم خدمة توصيل الكهرباء والماء للمواطن يتحمل المواطن ما نسبته (10%) منها فقط أما باقي المبلغ فتتحمله الهيئة.

- قيام الهيئة بتوقيع اتفاقية مع (مصدر) في عام 2008م لاستخدام طاقة الرياح كطاقة نظيفة لتوفير الكهرباء في الإمارات الشمالية.

- قيام الهيئة رسمياً بمخاطبة الجهات المحلية أو الخاصة التي تقوم بتهديد المتعاملين بقطع الكهرباء والماء كوسيلة لدفع فواتير الخدمات الخاصة بهذه الجهات،كما تقوم الهيئة بإعادة التيار الكهربائي في حال قطعه.

- استعانة الهيئة ببيت خبرة عالمي لتطوير الأساليب المتبعة في تقييم موظفيها من أجل تحفيزهم على العطاء والإنتاجية.

- هناك اتفاقية قامت الهيئة بتوقيعها مع معهد أبوظبي للتدريب من أجل تأهيل موظفي الهيئة،كما أن هناك اتفاقية مماثلة سيتم عقدها مع مؤسسة "اتصالات" في الفترة القادمة.

- توجد لدى الهيئة خطة استراتيجية فبالنسبة للكهرباء الخطة مداها الزمني حتى عام 2020 وبالنسبة للماء الخطة مداها الزمني حتى عام 2025 ويتم تحديثها باستمرار.

- توجد لدى الهيئة لوائح وأنظمة وقوانين تنظم العمل داخل الهيئة كما أن ديوان المحاسبة مطلع على كل أعمال ومحاضر مجلس إدارة الهيئة.

- الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء تعمل بكل شفافية ومتعاونة وهي مستعدة لتقديم محاضر اجتماعات مجلس الإدارة للمجلس الوطني الاتحادي.

- تقوم الهيئة حالياً بإنشاء خط جديد لتزويد منطقة مصفوت بالمياه .

- الهيئة ستعمل على تخفيض فترة تعهدات المواطنين بعدم تأجير منازلهم وتخفيضها من (5) سنوات إلى (3) سنوات.

- على الرغم من حصول الهيئة على جائزة الأداء الحكومي المتميز لعام 2012 إلا أن المجلس الوطني يطالب باستقالة مدير عام الهيئة.

- وبعد أن انتهى المجلس من مناقشة بنود جدول أعمال هذه الجلسة وافق على رفعها في تمام الساعة (3:58) عصراً .

- نتائج الجلسة :

- وافق المجلس على إعادة توصيات موضوع " سياسة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء " إلى لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة لإعادة صياغتها وفق المناقشة التي تمت في الجلسة ثم إعادتها إلى المجلس لأخذ الموافقة عليها في الجلسة القادمة ، على أن يتم مخاطبة الهيئة الاتحادية للكهرباء في تزويد اللجنة بقرارات مجلس الإدارة عن عام 2011م .

- البيان الإجرائي :

- اعتذر عن عدم حضور الجلسة كل من :

- سعادة / د. أمل عبدالله القبيسي .

- سعادة / حميد علي بن سالم .

- سعادة / راشد محمد الشريقي .

- صدق المجلس على مضبطة الجلسة الافتتاحية - الأولى المعقودة يوم الثلاثاء الموافق 2012/11/06م دون أن يبدي السادة الأعضاء ملاحظاتهم عليها .

- أحيط المجلس علماً بإحالة موضوع " سياسة مجلس الوزراء لتعزيز مكانة اللغة العربية " من قبل معالي الرئيس إلى الشؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة .

- وافق المجلس على إحالة موضوع " سياسة هيئة وسوق الإمارات للأوراق المالية والسلع " إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية .

- أحيط المجلس علماً بإحالة مشروع الميزانية العامة للاتحاد للسنة المالية 2013م من قبل معالي الرئيس إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية بصفة الاستعجال ، وفق ما نصت عليه المادة رقم (98) من اللائحة الداخلية للمجلس .

- تم تأجيل مناقشة السؤالين الآتيين : 1) " الإجراءات التي قامت بها الوزارة في شأن استيفاء مبالغ الضمان المصرفي للمنشآت الفردية المدعومة من المؤسسات والصناديق المخصصة لدعم مشاريع الشباب والتوطين" 2) " دعم و تشجيع عمل المواطنين وإتاحة الفرص لهم " الموجهين إلى وزير العمل لورود كتاب رقم (أ / 1/ 1231/15) بتاريخ 2012/11/11م باعتذار معالي / صقر غباش سعيد غباش – وزير العمل عن عدم حضور الجلسة .

- البيان الإحصائي للجلسة الثانية :

البند	وقت حديث الأعضاء	وقت حديث الحكومة	الزمن الكلي للبند	نسبة حديث الأعضاء	نسبة حديث الحكومة
الأسئلة	(39) دقيقة و(4) ثوان	(99) دقيقة و(29) ثانية	(146) دقيقة و(10) ثوان	% 26.7	% 68.1
موضوع " سياسة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء "	(130) دقيقة و(39) ثانية	(137) دقيقة و(50) ثانية	(261) دقيقة و(34) ثانية	% 39.6	% 52.7

ملاحظة: الزمن الكلي للبند يشمل تلاوة الأمين العام للبند ومداخلات الرئيس بالإضافة إلى وقت حديثي الأعضاء والحكومة .